التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين

قراءة في واقع المنطقة العربية 2024

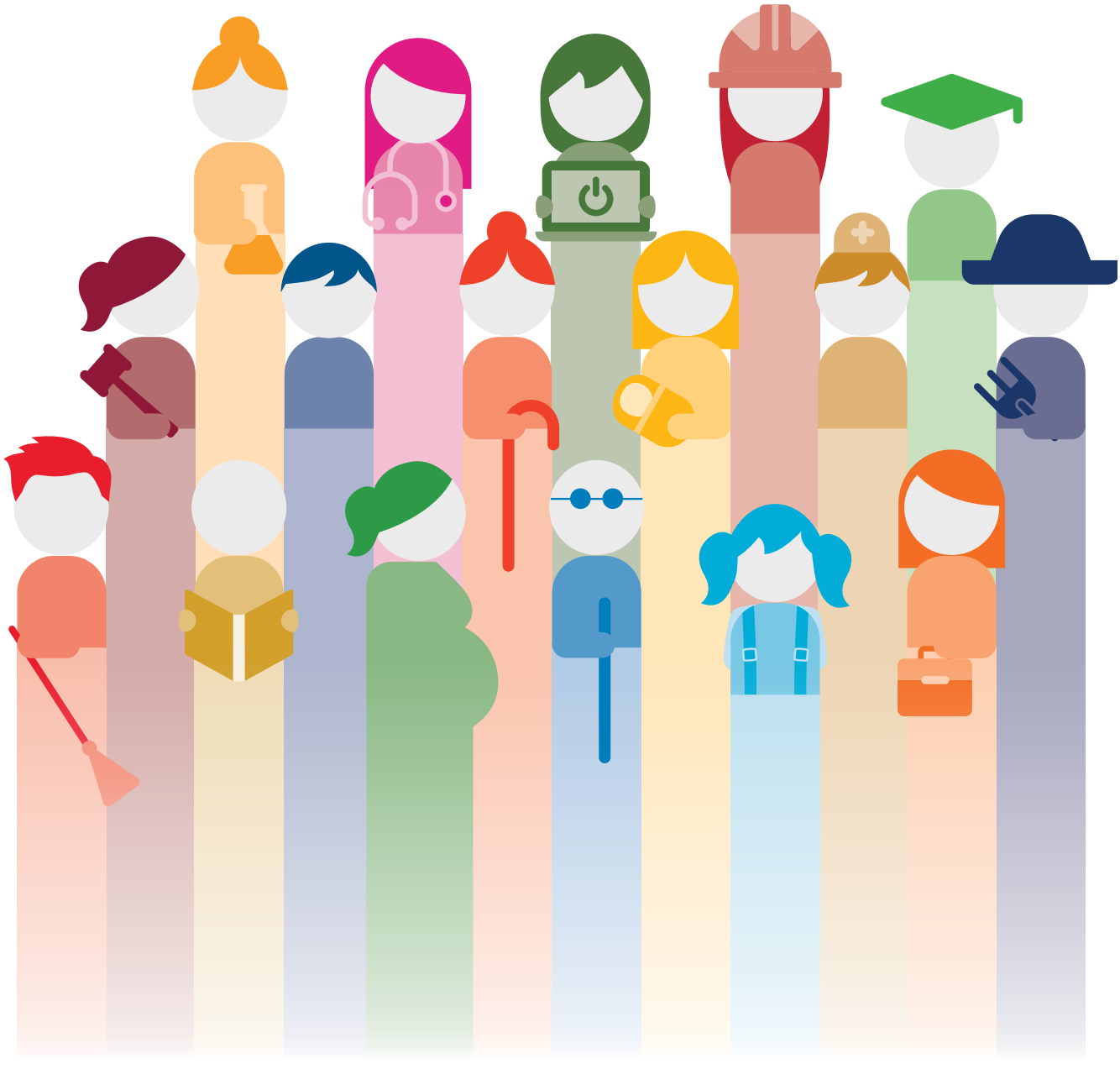

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

WOMEN COUNT

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

1. المساواة بين الجنسين في أهداف التنمية المستدامة

1 القضاء على الفقر

تعيش **24.5 مليون** **امرأة وفتاة** في فقر مدقع، وتقيم 3 من كل 4 منهن في مناطق ريفية. (2024)

لا تشمل مستحقات الأمومة النقدية إلا **8.5%** فقط من الأمهات اللواتي لهن أطفال حديثو الولادة، أي ما يوازي 1/4 المتوسط العالمي. (2023)

تتلقى **1 من كل 3** **نساء من كبار السن** معاشات الشيخوخة، مقابل **2 من كل 3** **رجال**. (2023)

2 القضاء التام على الجوع

تعاني **62 مليون** **امرأة وفتاة** من انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الحاد. (2023)

تعاني **1 من كل 3** **نساء**، بما فيهن النساء الحوامل، من فقر الدم. (2019)

تعاني **2.2 مليون** **امرأة حامل** من فقر الدم. (2019)

يتلقى **1 من كل 3** رُضَّع رضاعة طبيعية ويعتمد عليها اعتماداً كاملاً في الأشهر الستة الأولى من عمره. (2023)

3 الصحة الجيدة والرفاه

انخفضت وفيات الأمهات، بين عامي 2000 و2020، بنسبة **45%**، من **246.1** إلى **139.3** **حالة وفاة** لكل 100,000 ولادة حية. (2020)

1 من كل 5 **ولادات** لا يشرف عليها عاملون صحيون مَهَرة. (2023)

تفتقر **2 من كل 5** **نساء** إلى تلبية حاجتهما إلى تنظيم الأسرة. (2024)

4 التعليم الجيد

يرتاد **42%** من **الأطفال** رياض الأطفال، وهذا أقل من المتوسط العالمي البالغ **75%**. (2022)

لا تكمل **1 من كل 5** **فتيات** في المرحلة الابتدائية و**1 من كل 3** فتيات في المرحلة الإعدادية التعليم. (2022)

لا تلتحق **10.9 مليون** **فتاة** بالمدرسة مقابل **9.5 مليون** فتىً. (2019)

1 من كل 3 **فتيات** غير ملتحقة بالمدرسة، بما في ذلك **1 من كل 8** **فتيات** في المناطق الحضرية و**1 من كل 5** **فتيات** في المناطق الريفية. (2019)

لا تحقق **11 مليون** **فتاة** الحد الأدنى من مستويات الكفاءة في القراءة والرياضيات. (2023)

5 المساواة بين الجنسين

قدمت **8** دول فقط أدلة على الأطر القانونية التي تعزز المساواة بين الجنسين.

حصلت المنطقة على درجات من أصل **100** في المجالات التالية:

50 عن القوانين المتعلقة بالتشغيل والمستحقات الاقتصادية

51 عن الأطر القانونية الشاملة والحياة العامة

64 عن القوانين المتعلقة بالعنف ضد المرأة

51 عن القوانين المتعلقة بالزواج والأسرة. (2024)

17.7% من مقاعد البرلمان تشغلها نساء. (2024)

19.5% من وظائف الحكومة المحلية تشغلها نساء. (2023)

15.7% من المناصب الإدارية تشغلها نساء. (2022)

تتزوج **29.4 مليون** فتاة قبل بلوغ سن 18. (2023)

تتعرض **40 مليون** امرأة وفتاة لختان الإناث. (2022)

تفتقر **100.5 مليون** امرأة إلى الحماية القانونية من عنف الشريك. (2023)

تقضي النساء عدداً من الساعات اليومية في أعمال غير مدفوعة الأجر يوازي **4.7** أضعاف الساعات التي يقضيها الرجال.

لا تملك **37.7 مليون** امرأة هاتفاً محمولاً. (2024)

تستخدم **64%** فقط من النساء الإنترنت مقابل **75%** من الرجال. (2024)

6 المياه النظيفة والنظافة الصحية

يفتقر **51 مليون** **شخص** إلى خدمات مياه الشرب الأساسية. (2022)

يقضي **26 مليون** **شخص**، معظمهم من النساء، ساعة إلى أربع ساعات يومياً في جمع المياه. (2024)

تموت أكثر من **19,000** **امرأة وفتاة** كل عام بسبب المياه غير الآمنة ونقص خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية. (2022)

في المناطق الريفية، يفتقر **1 من كل 5** **أشخاص** إلى خدمات المياه الأساسية. (2022)

يفتقر **1 من كل 3** **أشخاص** إلى المياه المدارة بطريقة مأمونة. (2022)

يفتقر **1 من كل 3** **أشخاص** إلى مرافق غسل اليدين. (2020)

يفتقر **1 من كل 5** **أشخاص** إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية. (2022)

7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

23% من سكان المناطق الريفية يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى الوقود النظيف والتكنولوجيا مقابل **7%** فقط في المناطق الحضرية. (2022)

توفيت **91,350** امرأة مبكراً بسبب التعرض لتلوث الهواء الداخلي. (2019)

حوالى **35 مليون** شخص لا يحصلون على الكهرباء في منازلهم. (2022)

تشارك **15%** من النساء في قطاع الطاقة، في حين أن المتوسط العالمي هو **22%**. (2023)

8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد

1 من كل 5 **نساء** عاطلة عن العمل مقابل 1 من كل 12 رجلاً، في حين أن 2 من كل 5 شابات عاطلتان عن العمل مقابل 1 من كل 5 شبان. (2023)

20% من **النساء** منخرطات في القوى العاملة مقابل **70%** من **الرجال**. (2023)

42.1% من **الشابات** غير ملتحقات بالتعليم أو العمل أو التدريب مقابل **19.7%** فقط من **الشبان**. (2023)

10.9% من **النساء** عاملات مساهمات في الأسرة من دون أجر مقابل **2.8%** من **الرجال**. (2022)

29% فقط من **النساء** لديهن حساب مالي مقابل **46%** من **الرجال**. (2021)

9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

23% من **النساء** العاملات منخرطات في وظائف العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. (2022)

8.2% من **النساء** يعملن في مجال الصناعة مقابل **10.2%** من الرجال. (2022)

2 من كل 5 باحثين هما من **النساء**. (2021)

1 من كل 6 مخترعين **امرأة**. (2023)

10 الحد من أوجه عدم المساواة

تتعرض **20.3 مليون** **امرأة** وفتاة للتهجير القسري. (2023)

يُخصَّص **8.3%** فقط من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق الاجتماعي مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ **19.8%**.

تبلغ حصة المرأة من إجمالي دخل العمل **14.5%**، وهي دون المتوسط العالمي البالغ **51.8%**، مما يعكس استمرار الفجوات بين الجنسين في الأجور والمشاركة في القوى العاملة في عام 2024.

أدرجت **16** دولة بنوداً في دساتيرها الوطنية تتعلق بالمساواة بين الجنسين وعدم التمييز والحماية من العنف ضد المرأة.

تعتمد **20** دولة قوانين لمكافحة الاتجار بالبشر تنطوي على تدابير عقابية وحمائية ووقائية.

تنص قوانين العمل في **3** دول على أحكام تتعلق بالعمال المنزليين.

11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة

تتعرض **39%** من **النساء** للتحرش الجنسي في الأماكن العامة مقابل **22%** من الرجال. (2019)

تعيش **27.7 مليون** **امرأة** وفتاة في الأحياء الفقيرة. (2022)

أطلقت **14** دولة مبادرات للمدن الذكية المستدامة. (2024)

تعمل **18.7%** من **النساء** في قطاع الزراعة مقابل **15.4%** من الرجال. (2022)

تعاني **24.2 مليون امرأة** من انعدام الأمن الغذائي الحاد، بزيادة قدرها **9 ملايين امرأة** منذ عام 2015. (2023)

وضع **11** بلداً خطط عمل وطنية للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

2.5 من النساء لكل 100,000 نسمة هنّ ضحايا القتل العمد.

يعاني **1.7 مليون** امرأة ورجل وطفل من أشكال الرق المعاصر.

صدقت **5** بلدان على اتفاقية الرضا بالزواج.

صدقت **4** بلدان على اتفاقية العمل الجبري، 1930 (رقم 29).

أقل من **39.5%** من المؤشرات المنشورة مصنفة حسب الجنس. (2024)

36% من مؤشرات المساواة بين الجنسين لا تتوفر لها أي بيانات. (2024)

تبلغ درجة مؤشر تغطية مخزون البيانات المفتوحة المتعلقة بالجنسين **42%** مقابل **46%** على مستوى العالم. (2022)

2. نساء وفتيات خارج الصورة: إضاءة على الفئات المهمشة في المنطقة العربية

ألف. النساء والفتيات: قوة بشرية متكافئة في المجتمع والإمكانيات

في منتصف الطريق نحو خط النهاية الذي ترسمه خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تعجز المنطقة العربية عن تحقيق المساواة بين الجنسين بل يبعد هذا الهدف أكثر فأكثر عن المنال. فعدم المساواة بين الجنسين تحدٍّ ملح يعوق التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. وتشكل النساء نصف (48.3 في المائة) سكان المنطقة، وعلى الرغم من التقدم الكبير في سد الفجوة بين الجنسين في التعليم والصحة، لا تزال المرأة مهملة في مجالات التنمية الأخرى. ومحدودية وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار والمناصب القيادية والتشغيل وريادة الأعمال والفرص الاقتصادية تقوض الديمقراطية والمرونة الاقتصادية والسلام وتمكين المرأة. فالحاجة ملحة إلى تهيئة بيئة أكثر ملاءمة تمكن المرأة من المشاركة الكاملة في التنمية، إذ أن التمكين الاقتصادي هو الأساس للتمكين في جميع مجالات الحياة[1].

تتحكم في مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية في معظم بلدان المنطقة العربية شبكات غير رسمية يحرّكها أفراد غالباً ما يكونون من الرجال. ولم يُترجم التقدم التعليمي للمرأة في المنطقة العربية على مدى العقود الأخيرة تقدماً متزامناً ومعادلاً في تمثيلها السياسي أو تمكينها الاقتصادي، كما لم يؤد إلى تحسينات متناسبة في ما يتعلق بسلامتها ورفاهها مقارنة بالمناطق الأخرى. ولا تزال النساء في المنطقة العربية، وخاصة اللواتي وصلن إلى مستويات تعليمية متقدمة، مهمشات، تتجاهلهنّ السياسات والبرامج فيتعرّضن للإهمال. والعلاقة السلبية واضحة بين عدم المساواة بين الجنسين والتنمية الاقتصادية. فإشراك المزيد من النساء في القوى العاملة يسرّع النمو الاقتصادي ويترك آثاراً إيجابية غير مباشرة على المجتمع والأسر والأطفال[2].

باء. المساواة في سوق العمل: محركٌ للنمو الاقتصادي

يؤدي الحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين في أسواق العمل في المنطقة العربية إلى تحسين الرفاه الاقتصادي وآفاق النمو3. فقد يزداد الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بأكثر من 20 في المائة، مدفوعاً أساساً بإضافة العاملات إلى القوى العاملة وبالأثر الإيجابي الذي يخلفه التنوع بين الجنسين على الإنتاجية[4]. وقد قدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن إقصاء المرأة يكلف المنطقة حوالى 575 مليار دولار سنوياً[5]. وتدرك بلدان المنطقة العربية بشكل متزايد أهمية دعم رواد الأعمال واحتضانهم، من خلال الكفاف وبطرق تحويلية في آن معاً، بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية. وتشير البحوث إلى أنّه في حال شارك كل من المرأة والرجل على قدم المساواة في ريادة الأعمال، فالناتج المحلي الإجمالي العالمي سيزيد بنسبة تقارب 2 في المائة، أو 1.5 تريليون دولار أمريكي[6].

جيم. الأرقام تبيّن الصورة

تمتلك النساء والفتيات القدرة على النجاح والتفوق، إذا ما أُتيحت لهن الفرص اللازمة والموارد المخصصة. ففي المنطقة العربية، تلتحق النساء بشكل متزايد في تخصصات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وقد أصبحن متفوقات على الرجال في العلوم، إذ تسعى 9 في المائة من النساء مقابل 6.3 في المائة من الرجال إلى الحصول على درجات علمية في هذا المجال.

ويبلغ المتوسط الإقليمي للشابات الخريجات في مجالي الصناعة والهندسة 8.8 في المائة، وفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 5.4 في المائة، وفي العلوم والرياضيات 9 في المائة. وهذه الإحصاءات أعلى من متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ 7.9 في المائة في الهندسة، و3.1 في المائة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و5.5 في المائة في العلوم، وفقاً لأحدث البيانات المتاحة.

الشكل 1

نسبة الخريجات في تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات من التعليم العالي، حسب مجال الدراسة (بالنسبة المئوية)

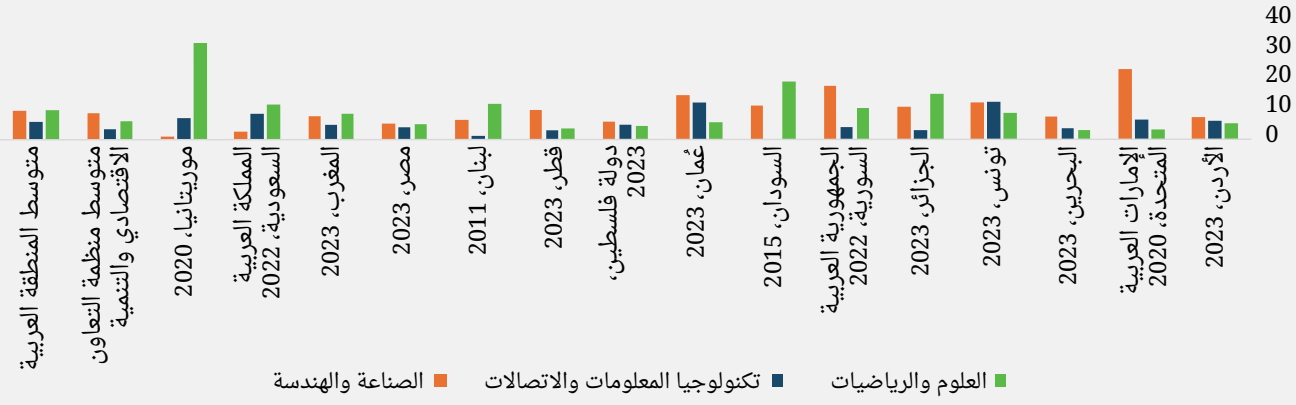

المصدر: UNESCO, Institute for Statistics, "Distribution of tertiary graduates by field of study" (accessed in October 2024).

الشكل 2

نسبة الباحثات، حسب بيانات أحدث عام (بالنسبة المئوية)

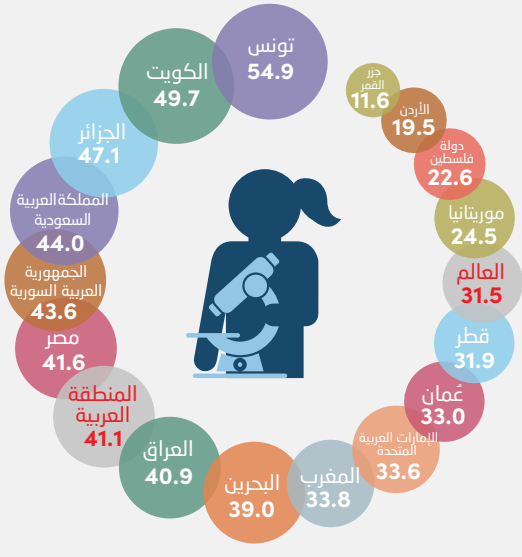

المصدر: UNESCO, UIS Database.

وجاءت المنطقة العربية في المرتبة الثالثة بين مناطق العالم من حيث نسبة الباحثات (41 في المائة) متجاوزةً المتوسط العالمي (31.5 في المائة) في عام 2021.

وعلى الرغم من التقدم والإنجازات الكبيرة التي أحرزتها المرأة في المنطقة العربية، فهي لا تزال تعاني من الإهمال في المجال السياسي وتواجه تحديات اقتصادية، مع استمرار تعرض سبل عيشها وسلامتها للخطر. ومن غير المرجح أن يؤدي التعليم وحده إلى سد الفجوات بين الجنسين في سوق العمل، إذ لا بدّ من معالجة عوامل أخرى[7].

دال. الإهمال في السياسات

رغم التقدم المحرز في مجال التعليم، لا يزال تمثيل المرأة في البرلمان في المنطقة العربية منخفضاً، إذ لا يتجاوز 17.7 في المائة. ولا يختلف الحال في الحكومات المحلية، حيث تبلغ نسبة تمثيل المرأة 19.5 في المائة، بل وتقل عن ذلك في المناصب الوزارية إلى 16.3 في المائة. وهذه النسب أدنى من متوسطات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمتوسطات العالمية على السواء. ويشير هذا النقص في التمثيل إلى أن المرأة غير معترف بها كشريكة متكافئة مع الرجل في المشهد السياسي، وهو ما يقوض تأثيرها في صنع القرار والاضطلاع بالأدوار القيادية.

وتشير البحوث إلى أن ارتفاع معدلات التمثيل السياسي للمرأة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بسنّ تشريعات شاملة، تكفل المساواة بين الجنسين. فالدول ذات التمثيل الأكبر للمرأة في البرلمان مثلاً، هي التي يكون لديها عادةً قوانين متقدمة تتعلق بحقوق الملكية والميراث، والحماية من العنف والتحرش في مكان العمل[8].

ومن الأمثلة البارزة على ذلك البحرين، التي شهدت تحسناً كبيراً في المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة[9]. فبحلول عام 2024، زادت المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء بمقدار 5 نقاط مئوية (20 في المائة)، بينما ارتفعت نسبة النساء في المناصب الوزارية بمقدار 17 نقطة مئوية (22 في المائة) منذ عام 2021. كما ارتفعت نسبة النساء في السلطة القضائية، حيث إن 11 في المائة من القضاة كانوا نساء في عام 2023. وارتفع كذلك معدل مشاركة المرأة البحرينية في القوى العاملة إلى 43 في المائة في عام 2023، بزيادة قدرها 6 نقاط مئوية خلال عقدين. وقد ساهم هذا التقدم في ازدياد مشاركة المرأة بشكل كبير في الأنشطة الاقتصادية والتجارية. فبحلول نهاية حزيران/يونيو 2023، كانت 45 في المائة من السجلات التجارية السارية مملوكة لنساء بحرينيات[10]. وقد أصدرت البحرين أحكاماً تسمح برفع الدعاوى المدنية والمطالبة بحق الانتصاف من التحرش الجنسي في مكان العمل[11].

وحققت الإمارات العربية المتحدة التكافؤ بين الجنسين في مجلسها الوطني الاتحادي في عام 2020، حيث شكلت النساء 50 في المائة من الأعضاء، كما بلغ معدل مشاركة المرأة في العمل 50 في المائة. وسنّت الإمارات العربية المتحدة، التي خطت خطوات واسعة في السنوات الأخيرة في إصلاح قوانينها نحو تحقيق المساواة بين الجنسين[12]، تشريعات في ما يتعلق بالمساواة في الأجور، وفصل العاملات الحوامل، وبرامج لدعم النساء في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، مما ساهم في زيادة دخل المرأة[13]. وفي المغرب، أسهم نظام الحصص الذي يضمن للنساء 24 في المائة من مقاعد البرلمان في إحراز تقدم تدريجي في سنّ قوانين لمكافحة التمييز بين الجنسين في مكان العمل، وشمل ذلك إصلاحات عمالية تهدف إلى تقليص الفوارق في الأجور بين الجنسين وتحسين الأمن الوظيفي للمرأة.

لا تزال المرأة تعاني في أغلب الأحيان من الإهمال على الساحة السياسية على الرغم من إنجازاتها على المستوى الأكاديمي، مما يحد من مشاركتها السياسية وقدرتها على إحداث تغيير مُجدٍ في حياتها. وتعزز زيادة التمثيل في البرلمان المشاركة الاقتصادية للمرأة من خلال ثلاث آليات: الدعوة إلى السياسات التي تعطي الأولوية لقضايا مثل المساواة في الأجور وإجازة الأمومة وخدمات رعاية الأطفال؛ القدوة القيادية التي تمثلها النساء البارزات، مما يعزز التحولات الثقافية، ويلهم المرأة لتزيد مشاركتها في سوق العمل، ويكسر الصور النمطية التقليدية؛ ووضع ميزانية تراعي الفوارق بين الجنسين وتوجه الموارد إلى الصحة والتعليم والبنية الأساسية. تساعد هذه العوامل مجتمعة في تقليص الفجوات في الدخل بين الجنسين وتعزيز النمو الشامل.

ولتمكين المرأة ودفع التقدم، لا بدّ من اعتماد قوانين تدعم حقوقها ووضعها قيد التنفيذ، مما يعزز النمو الاقتصادي وقدرة المجتمع على الصمود[14].

الشكل 3

حصة المرأة في المناصب العامة (بالنسبة المئوية)

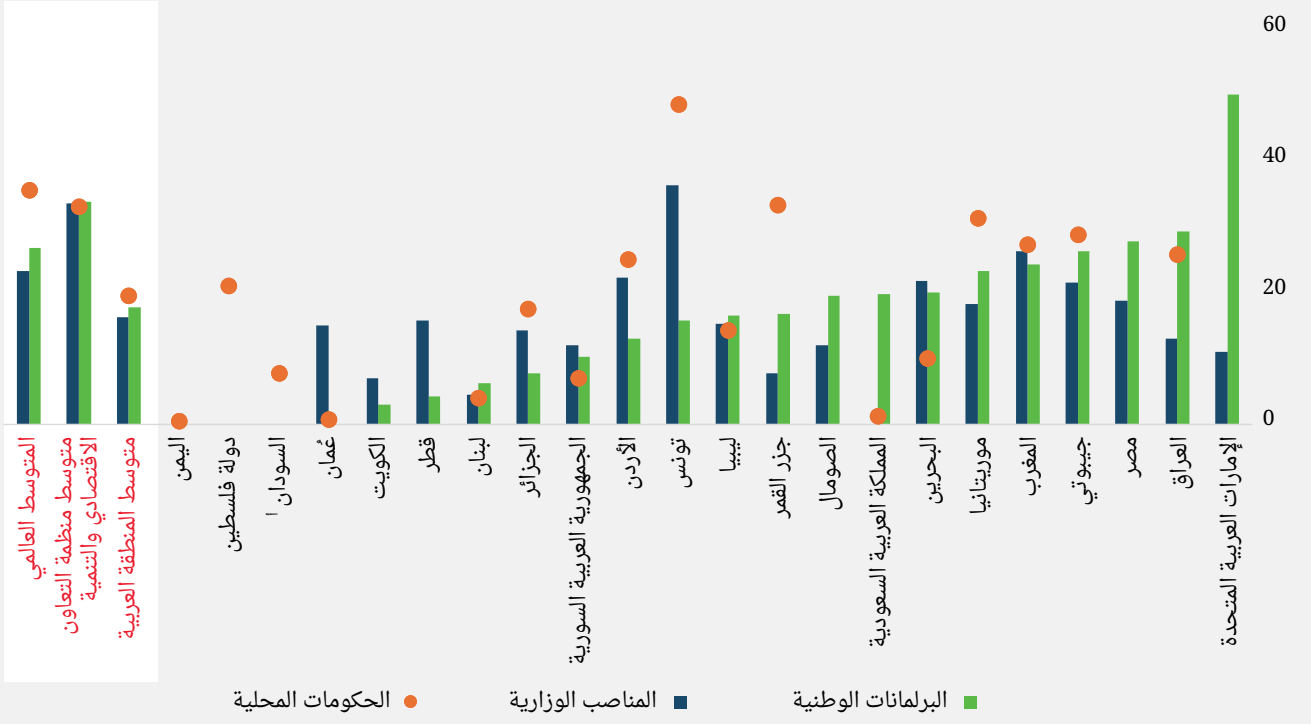

المصدر: البرلمانات الوطنية: Inter-Parliamentary Union (IPU), "Women in National Parliaments" (situation as of 1 January 2024)؛ المناصب الوزارية: UN Women, Poster: Women political leaders 2024 (situation as of 1 January 2024)؛ الحكومات المحلية: United Nations Statistics Division (UNSD), Global SDG Database (accessed in October 2024)؛

أ. مجلس العلاقات الخارجية 2024.

هاء. نساء خارج سوق العمل رغم الكفاءة

على الصعيد العالمي، تواجه المرأة صعوبات كبيرة قد لا يواجهها الرجل في الحصول على عمل، تؤدي إلى انخفاضٍ معدلات مشاركتها في سوق العمل. وعندما تجد المرأة عملاً، غالباً ما يكون في وظائف متدنية النوعية، لا تتطلب مهارات متقدمة، وفي ظروف هشة، لا تتيح فرصاً تذكر للتقدم[15]. وتكشف بيانات المنطقة العربية عن أكبر الفجوات بين الجنسين في مقاييس رئيسية لسوق العمل والشركات، وعن تأخر كبير في الأداء الاقتصادي عن أداء معظم المناطق الأخرى[16].

ويتجاوز عدد النساء من حَمَلة الشهادات الجامعية عدد الرجال. وهذا اتجاه يتوافق مع اتجاهات مناطق أخرى باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. غير أن معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة في المنطقة العربية أقل من المعدلات المسجلة في المناطق الأخرى، وأقل من معدلات مشاركة الرجال بحوالى 50 نقطة مئوية.

وفي حين أن معدلات بطالة النساء أعلى عموماً أو قريبة من معدلات بطالة الرجال في معظم المناطق، تسجل المنطقة العربية أعلى معدلات بطالة للنساء في العالم، وأوسع فجوة بين الجنسين تبلغ 11 نقطة مئوية.

وكلما ارتفع مستوى تعليم النساء والرجال، ارتفعت معدلات التشغيل. ومع ذلك، لا تُحصّل المرأة من تعليمها المكاسب التي يحصّلها الرجل[17]. ولا تزال نساء المنطقة العربية الحاصلات على تعليم متقدم يواجهن عقبات في الوصول إلى سوق العمل. وعلى النقيض من ذلك، توضح بيانات بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن كلاً من النساء والرجال الحاصلين على تعليم متقدم يحظى بمعدلات مشاركة عالية في العمل مع فوارق طفيفة في معدلات البطالة.

الشكل 4

الفجوات بين الجنسين في المنطقة العربية مقارنة بالمناطق الأخرى (بالنسبة المئوية)

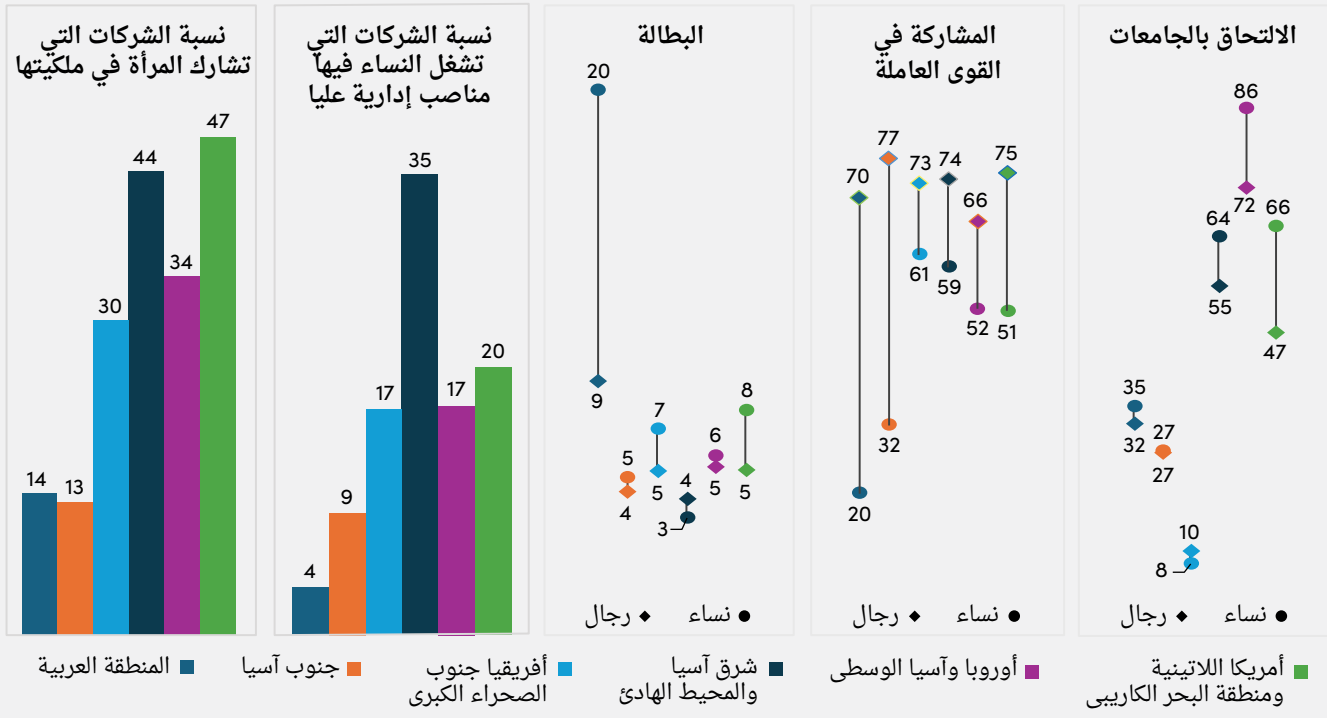

المصدر: World Bank, World Development Indicators; ILOSTAT Database (accessed in October 2024).

الشكل 5

معدلات المشاركة في القوى العاملة ومعدلات البطالة بين النساء والرجال الحاصلين على تعليم متقدم، حسب بيانات أحدث عام (بالنسبة المئوية)

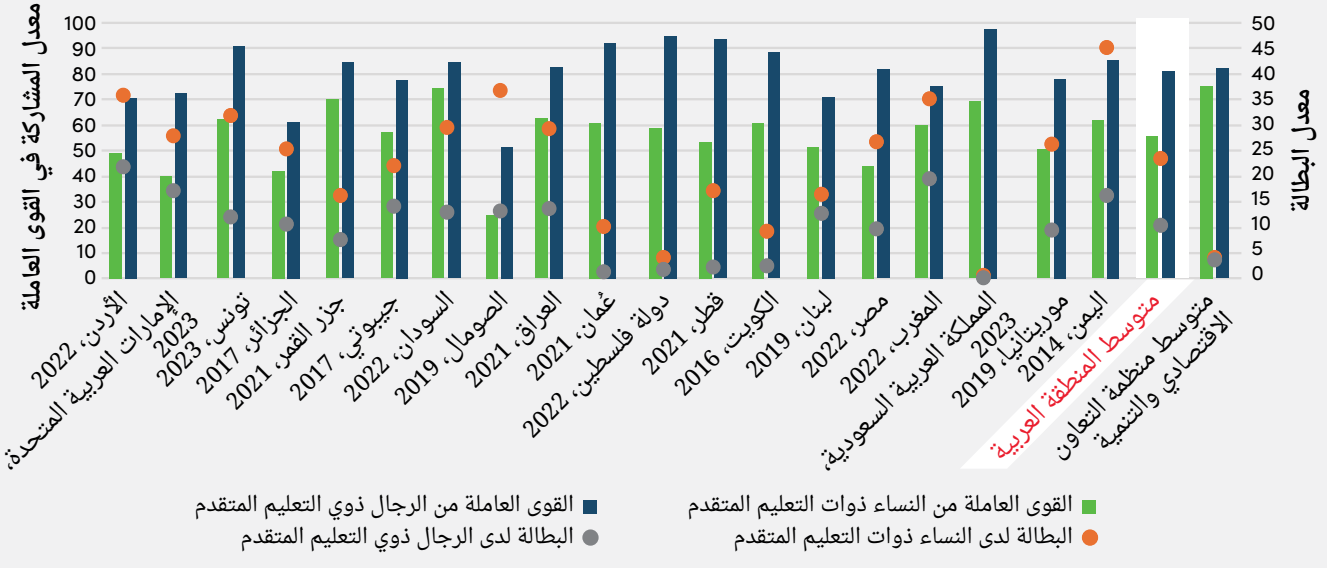

المصدر: World Bank, World Development Indicators (accessed in October 2024).

ولا تزال نسبة النساء العاملات في المنطقة العربية في جميع المهن (المشاركَة في القوى العاملة) أقل بكثير من نسبة الرجال (56 في المائة من النساء مقابل 81 في المائة من الرجال). ويُلاحظ أن 23 في المائة من النساء الحاصلات على شهادة جامعية إما عاطلات عن العمل أو خارج القوى العاملة، مقابل 10 في المائة فقط من الرجال الذين هم في الحالة نفسها. وفي معظم البلدان، توجد فجوة ملحوظة بين الجنسين في معدلات البطالة بين المتعلمين تعليماً عالياً، بينما لا تسجَّل هذه الفجوة بين النساء والرجال في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

إلا أن تحسينات كبيرة تحققت في بعض بلدان المنطقة العربية في نسبة النساء اللواتي يشغلن مناصب إدارية. وقد سجلت عُمان أعلى نسبة منهن، بلغت 14 في المائة، وأفادت عدة بلدان مثل الإمارات العربية المتحدة والبحرين والصومال وقطر عن فارق بسيط بين الرجال والنساء في المناصب الإدارية.

الشكل 6

نسبة العاملين والإداريين من النساء والرجال في جميع المهن (بالنسبة المئوية)

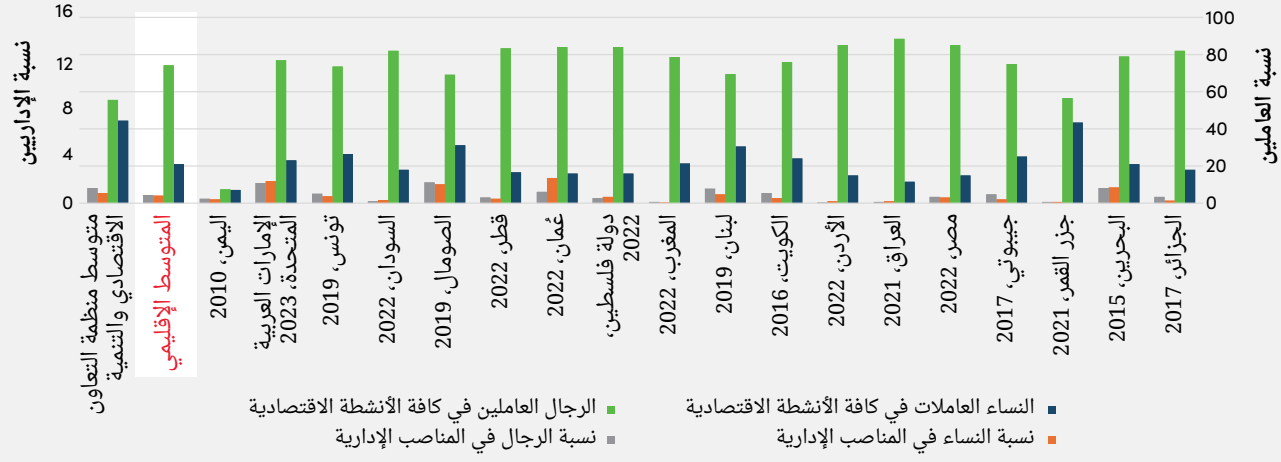

المصدر: حسابات الإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة استناداً إلى ILOSTAT Database (استُرجعت في تشرين الأول/أكتوبر 2024).

الشكل 7

عدم المساواة في الملكية والحصة من المناصب الإدارية العليا (بالنسبة المئوية)

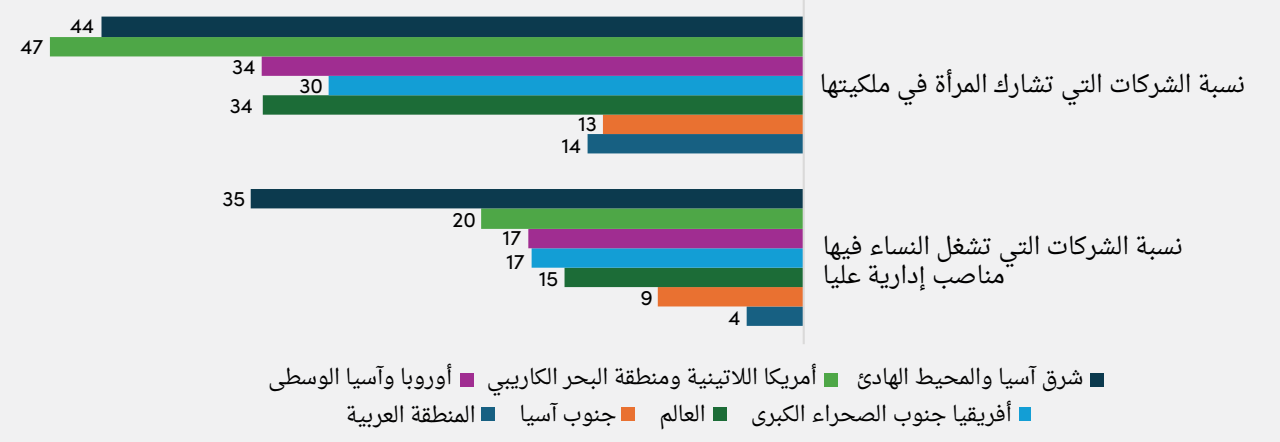

المصدر: World Bank, Enterprise Surveys database (accessed in October 2024).

ريادة الأعمال هي محرك أساسي للصحة والثروة في المجتمعات، ومحرك قوي للنمو الاقتصادي[18]. ولا تزال الفجوات قائمة بين الجنسين في ريادة الأعمال وهي تبدد الإمكانيات في فرص العمل والنمو والابتكار[19]. وعلى الرغم من التقدم في تهيئة الفرص لرواد الأعمال في بعض البلدان، تبقى نسبة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة التي تديرها النساء محدودة (13.6 في المائة) ومتدنية عن المتوسط العالمي (33.7 في المائة) بمقدار 20 نقطة مئوية. وتنخفض نسبة الشركات التي تضم نساء في مناصب إدارية عليا إلى 3.6 في المائة مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 15.1 في المائة[20].

ويصنف الخبراء الدعم الاجتماعي المقدم للنساء صاحبات المشاريع، بما في ذلك الحصول على الموارد اللازمة لمباشرة أعمالهن التجارية وإدارتها، على أنه غير مرضٍ مقارنة بالدعم الاجتماعي المقدم لأصحاب المشاريع من الرجال[21]. ويعد رأس المال المخاطِر مصدراً متزايداً لتمويل الشركات الناشئة، حيث حققت هذه الشركات 2.3 مليار دولار في 14 بلداً في المنطقة العربية في عام 2024[22]. ومع ذلك، يُسجّل تفاوت كبير بين الجنسين في تمويل رأس المال المخاطِر. ففي عام 2024، على الرغم من زيادة بنسبة 31 في المائة في الاستثمارات الموجهة إلى الشركات الناشئة التي أسستها النساء، وقد ارتفعت من 0.47 في المائة في عام 2023 إلى 1.2 في المائة في عام 2024، لا تزال 90 في المائة من الاستثمارات موجهة نحو شركات ناشئة أسسها رجال. وقد ذهبت الأموال المتبقية البالغة نسبتها 8.6 في المائة إلى شركات ناشئة أسسها نساء ورجال معاً[23].

ومن المهم ملاحظة أن 63.2 في المائة من النساء في المنطقة العربية يفضلن العمل في وظائف لقاء أجر، وفقاً لبيانات استطلاع غالوب، مما يشير إلى أنه حتى عندما ترغب النساء في الحصول على عمل لقاء أجر، فإنهن يواجهن عقبات كبيرة[24]. ورغم الفارق البسيط بين الجنسين في الالتحاق بالجامعات، يتسع الفارق لصالح الرجال في المؤشرات الاقتصادية.

وتخفي هذه الأرقام الإجمالية فوارق إضافية كبيرة بين الجنسين في المنطقة العربية. ففي عام 2023، كانت 42.1 في المائة من الشابات غير ملتحقات بالعمل أو التعليم أو التدريب مقابل 19.7 في المائة من الشبان. ومن العوامل الرئيسية التي تسهم في تدني مشاركة المرأة في القوى العاملة التفاوت الكبير في توزيع أعمال الرعاية بدون أجر[25]. فحسب الأدوار الموزعة بين الجنسين في المنطقة، تُسند للمرأة مسؤوليات الرعاية، بينما يضطلع الرجل بدور المعيل الرئيسي للأسرة. وتسجل بلدان المنطقة العربية أكبر نسبة من النساء اللواتي يعملن بدوام كامل في الرعاية بدون أجر (59.9 في المائة)[26]. وإزاء النقص في الخدمات العامة وعدم تطوير اقتصاد الرعاية، تواجه المرأة مزيداً من الصعوبات على المسار المهني[27].

على الرغم من إحراز بعض التقدم، لا تزال المساواة بين الجنسين في العمل تشكل تحدياً للعديد من النساء بسبب عدم المساواة في الأجور، ونقص خدمات الرعاية الداعمة، وأحكام الرضاعة الطبيعية وإجازة الأمومة، والثغرات في الحماية الاجتماعية، وانتشار التحرش الجنسي. ويتطلب تحقيق العدالة بين الجنسين تكافؤ فرص العمل، مما يضمن مشاركة الرجال والنساء الكاملة في الاقتصاد، من دون تمييز قانوني أو اجتماعي[28].

واو. أوجه عدم المساواة في المداخيل والأجور

تُحدَّد الفجوة في الأجور بين الجنسين على أنها متوسط الفرق بين أجور الرجال والنساء. ولهذه الفجوة تأثير مركب يؤدي إلى انخفاض قدرة المرأة على الكسب طوال حياتها. وعلى الرغم من التقدم في فرض المساواة في الأجور بين الرجال والنساء عن العمل المتساوي القيمة[29]، تسجل المنطقة فوارق كبيرة. فدخل المرأة من العمل يمثل 14.5 في المائة فقط من إجمالي دخل العمل، وهي أعلى فجوة في الدخل بين الجنسين بين مناطق العالم وأدنى من المتوسط العالمي البالغ 51.8 في المائة. وفي غضون عقدين، حققت المنطقة العربية أدنى تقدم لم يتجاوز 0.5 نقطة مئوية، وهو تقدم لا يذكر مقارنة بالمناطق الأخرى[30]. ففي المتوسط، تكسب النساء في المنطقة العربية 89 سنتاً مقابل كل دولار يكسبه الرجال، وهو رقم ينخفض إلى 82 سنتاً إذا ما دخلت عليه عوامل مثل التعليم ونوع الوظيفة والخبرة[31].

وقد تكون فجوة الأجور بين الجنسين في المنطقة العربية ناتجة من الافتقار إلى أدوات خاصة بشفافية الأجور على مستوى السياسة العامة[32]. وينطبق ذلك على البلدان التي

الشكل 8

الفجوة في الدخل بين الجنسين (بالنسبة المئوية)

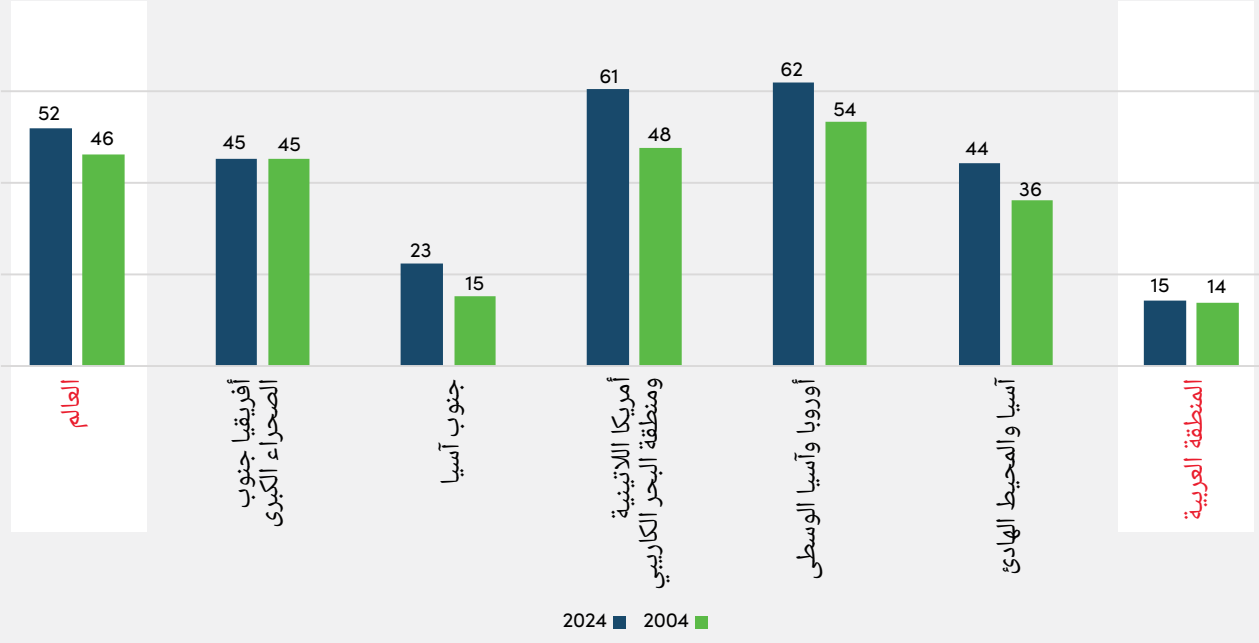

المصدر: ILOSTAT database (accessed in October 2024).

ينتشر فيها قطاع غير نظامي، بينما تضعف الخدمات العامة وتخضع البيئة التنظيمية لقيود مشددة وانخفاض قدرة الدولة[33]. وفي الآونة الأخيرة، سنّ كل من الأردن وعُمان إصلاحات لفرض المساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة أو لرفع القيود عن قدرة المرأة على العمل في وظائف صناعية أو خطرة[34].

زاي. خدمات الرعاية الداعمة

تحتاج النساء، سواء أكن يعملن في القطاع الخاص أم العام، أم يعملن لحسابهن الخاص، إلى مرافق ميسورة الكلفة لرعاية الأطفال أو نوادي ما بعد المدرسة أو دور لرعاية كبار السن، إضافة إلى أنظمة تشجع النساء على العمل في وظيفة أو لحسابهن الخاص. فعدم توفر خدمات رعاية الأطفال والرعاية النهارية بعد المدرسة بأسعار مقبولة يثني النساء عن الانضمام إلى القوى العاملة. وخدمات الرعاية المبكرة للأطفال في المناطق الحضرية والمدن الكبرى، ليست متاحة إلا للوالدَين من ذوَي التحصيل العملي والدخل المرتفع نسبياً. والجدير بالذكر أن 56 في المائة من العاملات اللواتي يضطلعن بمسؤوليات الرعاية في جميع أنحاء المنطقة العربية يعملن في قطاعات غير نظامية، مقابل 37 في المائة من العاملات اللواتي لا يضطلعن بمسؤوليات الرعاية[35].

وتضمن الأطر القانونية للعديد من دول المنطقة العربية توفير التعليم المجاني لمدة سنة على الأقل في مرحلة الطفولة المبكرة[36]. ولا يزال الوصول إلى الخدمات الخاصة بالطفولة المبكرة والالتحاق بها منخفضاً في المنطقة، لا سيّما بين الفئات الأكثر عرضة للمخاطر والأكثر حرماناً وفي بلدان الأزمات[37]. وتبلغ نسبة التحاق الأطفال بالتعليم المنظم ما قبل الابتدائي (من الفئة العمرية 3 إلى 6 سنوات) 52.3 في المائة؛ ويتدنى هذا الرقم في حالة الفئة العمرية دون 3 سنوات بسبب محدودية توفر خدمات عالية الجودة وبأسعار معقولة. وتبين الأدلة المستقاة من المنطقة أن معدل مشاركة النساء من الفئة العمرية 25-54 سنة في القوى العاملة يتناقص مع وجود أطفال من الفئة العمرية دون 6 سنوات (27 في المائة مع أطفال، و30 في المائة من دون أطفال).

حاء. إجازة الأمومة والأبوة

إجازة الأمومة المدفوعة الأجر، أو حماية الأمومة، حق من حقوق الإنسان وحق من حقوق العمل. وفي العديد من البلدان، يعتبر دخل المرأة من العمل رافداً حيوياً لمعيشة الأسرة. لكن النساء العاملات يواجهن جراء الحمل خطر فقدان الوظيفة، وتعليق الدخل، وتفاقم المخاطر الصحية بسبب عدم وجود الضمانات الكافية. وتنص المعايير التي وضعتها منظمة العمل الدولية على مدة لإجازة أمومة لا تقل عن 14 أسبوعاً[38] (أي 98 يوماً) وتوصي بتمديدها إلى 18 أسبوعاً على الأقل[39] (أي 126 يوماً) لإتاحة ما يكفي من الوقت للأم للراحة والتعافي.

وتمنح جميع دول المنطقة العربية إجازة أمومة مدفوعة الأجر للأمهات العاملات؛ لكن معظمها لا يلبي معايير العمل الدولية. وتتراوح مدة إجازة الأمومة المدفوعة الأجر في المنطقة بين 4 أسابيع و26 أسبوعاً: تونس (30 يوماً)؛ قطر (50 يوماً)؛ السودان (56 يوماً)؛ الإمارات العربية المتحدة والبحرين (60 يوماً)؛ الأردن ودولة فلسطين والكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية واليمن (70 يوماً)؛ مصر (90 يوماً)؛ الجزائر وجزر القمر والصومال والعراق وعُمان وليبيا والمغرب وموريتانيا (98 يوماً)؛ الجمهورية العربية السورية (120 يوماً)؛ وجيبوتي (182 يوماً)[40].

ويُنظر إلى إجازة الأبوة أكثر فأكثر على أنها إجراء إيجابي يسمح للمرأة بتحقيق نوع من التوازن بين الأولويات المهنية والأولويات الأسرية[41]. وقد تبين أن زيادة حصول الرجال على إجازة الأبوة واستخدامها مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالنجاح الاقتصادي للمرأة في البلدان المرتفعة الدخل[42]. وقد وضعت عدة دول في المنطقة أحكاماً لإجازة الأبوة المدفوعة الأجر، وهي: البحرين وتونس (يوم واحد)؛ الأردن والجزائر وجيبوتي والمملكة العربية السعودية (3 أيام)؛ الإمارات العربية المتحدة (5 أيام)؛ عُمان (7 أيام)[43]؛ والمغرب (الذي مدّد إجازة الأبوة المدفوعة الأجر من 3 أيام إلى 15 يوماً لموظفي القطاع العام)[44].

طاء. الرضاعة الطبيعية المدعومة

تضمن أحكام الرضاعة الطبيعية الصحة الجيدة للأم والطفل، كما تفيد الشركات بزيادة التزام القوى العاملة والاحتفاظ بها. فتوفر سبل دعم الأمومة في مكان العمل، كمرافق الرضاعة، يساعد المرأة في العودة إلى العمل، ويساعد الشركات في تقليل التغيب عن العمل وتحسين الإنتاجية وزيادة الاحتفاظ بالموظفين بعد الولادة.

وتوصي منظمة الصحة العالمية بتوفير إجازة مدفوعة الأجر لمدة ستة أشهر على الأقل لدعم الاعتماد على الرضاعة الطبيعية[45]. وللنساء في الأردن والبحرين وتونس والجمهورية العربية السورية والعراق والمملكة العربية السعودية حق الحصول على إجازة مدفوعة الأجر لمدة 60 دقيقة لإرضاع أطفالهن رضاعة طبيعية لمدة سنة واحدة، بدءاً من يوم الولادة. وفي الإمارات العربية المتحدة، يحق للمرأة بساعتين من ساعات العمل لمدة ستة أشهر لقاء أجر كامل، بدءاً من وقت استئناف العمل.

ياء. وضع الأطر القانونية وتنفيذها

يعد ضمان الحماية القانونية ضد التمييز في التشغيل لجميع النساء خطوة حاسمة نحو الحد من عدم المساواة بين الجنسين في الاقتصاد. ولا بدّ من معالجة التمييز الهيكلي الذي يترك شرائح واسعة من العاملات خارج إطار قوانين العمل الأساسية[46]. وفي المنطقة العربية يحمي القانون اتفاقية المساواة في الأجور رقم 100 (1951) بشأن حق المرأة في المساواة في الأجر مع الرجل في كل من الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والسودان، والعراق، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن. غير أن حق المرأة في الأجر المتساوي عن العمل المتساوي القيمة محمي فقط في 10 دول في المنطقة، هي الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين والجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين والصومال والعراق والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن[47]. وقد صدقت 20 دولة في المنطقة العربية[48] على الاتفاقية رقم 111 بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة (1958).

واليمن هو الدولة الوحيدة في المنطقة التي صدقت على الاتفاقية رقم 156 بشأن مسؤوليات الأسرة (1981). أما السودان فهو الدولة الوحيدة في المنطقة التي صدقت على الاتفاقية رقم 175 بشأن العمل بدوام جزئي (1994). وصدق كل من جيبوتي والمغرب على الاتفاقية رقم 183 بشأن حماية الأمومة (2000)، في حين أن الصومال هو الدولة الوحيدة في المنطقة التي صدقت على الاتفاقية رقم 190 بشأن العنف والتحرش في مكان العمل (2019). وتعتمد 14 دولة في المنطقة قوانين بشأن التحرش الجنسي في العمل، وهي الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس والجزائر، وجزر القمر، وجيبوتي، والعراق، وعُمان، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية. وقد وضعت البحرين والمملكة العربية السعودية أحكاماً تسمح برفع الدعاوى المدنية والمطالبة بالانتصاف من التحرش الجنسي في مكان العمل[49].

الشكل 9

الدول التي لم تصدق على اتفاقيات لمنظمة العمل الدولية بشأن العمل المنزلي ولا تعتمد قوانين بشأن التحرش الجنسي

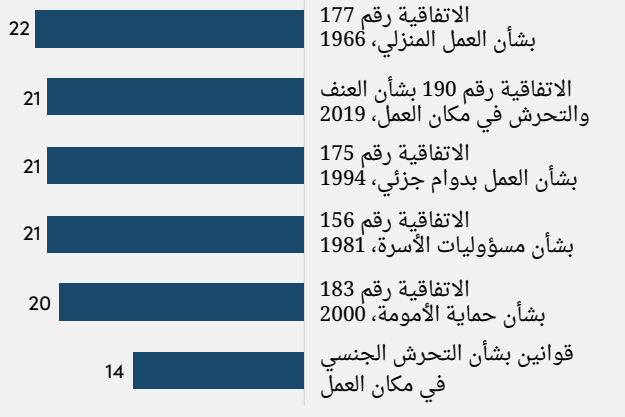

المصدر: جميع الاتفاقيات: ILO, NORMLEX Information System on International Labour Standards؛ القوانين المتعلقة بالتحرش الجنسي في مكان العمل: World Bank.

كاف. خلاصة

لا تزال المنطقة العربية تشهد فجوة كبيرة بين الجنسين تعوق إعمال حقوق المرأة. ويطال المرأة أثر بالغ جراء التمييز في القوانين وتصلب الممارسات الاجتماعية وغياب الشفافية، وهي شؤون غالباً ما تغفلها الأطر القانونية.

ويتضح هذا التفاوت في المشاركة السياسية والاقتصادية، إذ تواجه النساء عقبات تحول بهن دون الانخراط في القوى العاملة والمساواة في الأجور، لا سيّما وأن العديد من أماكن العمل تفتقر إلى السياسات والممارسات التي تعزز بفعالية المساواة بين الجنسين.

ثمة حاجة ملحة إلى تعزيز تمثيل المرأة في البرلمان لدعم مشاركتها الاقتصادية. ومن الأهمية بمكان أن تعتمد بلدان المنطقة العربية سياسات وبرامج تراعي الظروف المحلية، وتقرّ بتنوع احتياجات المرأة، وتهيئ بيئة وبنية أساسية شاملة للجنسين، وتزيد من الدعم الاجتماعي، وتخصص الموارد اللازمة، وتزيل الحواجز التي تعوق تمكين المرأة، فبتهيئة بيئة مؤاتية، يمكن للمرأة أن تنجح وتساهم بفعالية في الاقتصاد.

3. أهداف التنمية المستدامة في مرمى الصراعات: آثار على مسار التقدم

عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

الهدف 17

يؤدي التعاون المحدود مع المجموعات النسائية في المناطق المتأثرة بالصراعات إلى إضعاف جهود التعافي التي تراعي الفوارق بين الجنسين. ويعوق انخفاض التمويل الدولي للمبادرات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين التقدم المحرز في تمكين المرأة.

السلام والعدل والمؤسسات القوية

الهدف 16

لا تزال المرأة غير ممثلة تمثيلاً كافياً في مفاوضات السلام وعمليات تسوية النزاعات. ويؤدي غياب المساءلة عن العنف ضد المرأة إلى استمرار حلقات الانتهاكات وتكرارها.

الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

الهدف 12
15-14-13

يؤدي نقص الموارد والممارسات غير المستدامة في مناطق الصراع إلى إلقاء الأعباء الجسام على كاهل النساء المعيلات للأسر، في ظل تزايد النزوح المرتبط بالمناخ. ويزيد ذلك من احتمال تعرضهن للمخاطر، لا سيّما في المجتمعات الساحلية، حيث تعتمد النساء على صيد الأسماك والموارد البحرية كمصدر رئيسي للدخل. وفي المقابل، تُقصى النساء من عمليات صنع القرار وتخصيص الموارد.

مدن ومجتمعات محلية مستدامة

الهدف 11

يزيد النزوح من تعرض النساء للمخاطر في الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية أو مخيمات اللاجئين المكتظة.
وغالباً ما تُغفَل احتياجات المرأة في عمليات التخطيط وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع.

الحدّ من أوجه عدم المساواة

الهدف 10

تواجه النساء المهمشات، بمن فيهن اللاجئات أو المنتميات إلى الأقليات، أشكالاً متعددة الأبعاد من التمييز.
ويؤدي الصراع إلى تفاقم أوجه عدم المساواة المنهجية، مما يقلل من الفرص المتاحة أمام النساء والفتيات.

الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

الهدف 9

يؤثر تدمير البنية الأساسية على الصناعات التي تعمل فيها النساء، مثل المنسوجات والزراعة. وتؤدي محدودية الوصول إلى التكنولوجيا إلى توسيع الفجوة الرقمية بين الجنسين.

العمل اللائق ونمو الاقتصاد

الهدف 8

يحد الصراع من مشاركة المرأة في القوى العاملة وفرص ريادة الأعمال.
وتواجه النساء الاستغلال وظروف العمل غير الآمنة في الاقتصادات غير النظامية.

المصدر: المؤلفون.

صراع
الهدف 1
القضاء على الفقر
تتعرض النساء والفتيات لمخاطر اقتصادية متزايدة بسبب فقدان الدخل والأصول.
وتكون الأسر التي تعيلها نساء، وغالباً ما تنشأ نتيجةً للصراعات، أكثر عرضة لخطر الوقوع في براثن الفقر.
الهدف 2
القضاء التام على الجوع
تتأثر النساء والفتيات أكثر من غيرهن بانعدام الأمن الغذائي، فغالباً ما يتنازلن عن حصصهن الغذائية لإطعام الأطفال.
ويؤثر تضرر الزراعة وسبل العيش على النساء في المناطق الريفية.
الهدف 3
الصحة الجيدة والرفاه
يؤدي عدم وصول الأمهات إلى الرعاية الصحية إلى ارتفاع معدلات وفيات بينهم.
ويؤثر العنف المتزايد ضد المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي، على الصحة الجسدية والنفسية.
الهدف 4
التعليم الجيد
الفتيات أكثر عرضة من الفتيان للتسرب من التعليم، بسبب النزوح أو المخاوف المرتبطة بالسلامة.
وغالباً ما يُلتجأ إلى الزواج المبكر كآلية للتكيّف، مما يزيد من حرمان الفتيات من التعليم.
الهدف 5
المساواة بين الجنسين
يتزايد العنف والاستغلال ضد المرأة في مناطق الصراع.
ويؤدي فقدان الحماية القانونية والمؤسسية إلى إضعاف الجهود المبذولة لتحقيق المساواة بين الجنسين.
الهدف 6
المياه النظيفة والنظافة الصحية
تقضي النساء والفتيات وقتاً أطول في جمع المياه في مناطق الصراع، مما يزيد من تعرضهن للعنف.
ويؤثر نقص مرافق الصرف الصحي على إدارة النظافة الصحية للنساء أثناء الدورة الشهرية، لا سيّما في مخيمات اللاجئين.
الهدف 7
طاقة نظيفة وبأسعار معقولة
لا تُمنح الاحتياجات المنزلية للمرأة من الطاقة أولوية في المناطق المتأثرة بالصراع، مما يحدّ من وصولها إلى وقود الطهي النظيف.
ويزيد الاعتماد على البدائل غير الآمنة، مثل الخشب أو الكيروسين، من المخاطر الصحية على النساء.

4. التقدم على مسار أهداف التنمية المستدامة

القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

1 NO POVERTY

تتحمل المرأة عبئاً ثقيلاً متزايداً من الفقر المتعدد الأبعاد، لا سيّما في المناطق الريفية

ارتفع عدد الفتيات في المنطقة العربية بأكثر من 170 في المائة في العقود الأخيرة، من 140 مليون في عام 2000 إلى 237.3 مليون في عام 2024، مع تزايد في عدد النساء والفتيات اللواتي يعشن في فقر مدقع، يتناقض مع تراجع أرقام الفقر على مستوى العالم. وقد ارتفعت نسبة الفقر المدقع (الذي يعرف بأنه العيش على أقل من 2.15 دولار في اليوم) في المنطقة العربية من 5.8 في المائة في عام 2000 إلى12.3 في المائة في عام 2024. وتحاصر دائرة الفقر المدقع أكثر من24.5 مليون امرأة وفتاة، أي أكثر من 12 في المائة[50]، ثلثهن في المناطق الريفية[51].

وارتفع متوسط عدد العاملات البالغات الفقيرات في المنطقة العربية، من 6.2 في المائة في عام 2000 إلى ذروة بلغت 7.2 في المائة في عام 2019. وثمة 6.7 مليون امرأة في العمالة الهشة (عاملات لحسابهن الخاص وعاملات مساهمات في الأسرة)، أي واحدة من كل ثلاث نساء مقابل واحد من كل أربعة رجال في عام 2022. وفي عام 2020، بلغت نسبة العمالة الهشة في المناطق الريفية (38 في المائة)، أي ضعف النسبة المسجلة في المناطق الحضرية (15 في المائة).

وفي معظم بلدان المنطقة العربية أنظمة سارية للحماية الاجتماعية. لكن هذه الأنظمة تشمل ثلث السكان فقط بعنصر على الأقل من مستحقات الحماية الاجتماعية. وتحظى النساء بتغطية قدرها 31.8 في المائة مقابل 33.1 في المائة للرجال. ولا تتجاوز نسبة النساء اللواتي لديهن أطفال ويتلقين مستحقات الأمومة النقدية 8.5 في المائة، أي ربع المتوسط العالمي البالغ 36.4 في المائة في عام 2023.

الشكل 10

السكان العاملون (من الفئة العمرية 15 سنة فأكثر) تحت الخط الدولي للفقر (بالنسبة المئوية)

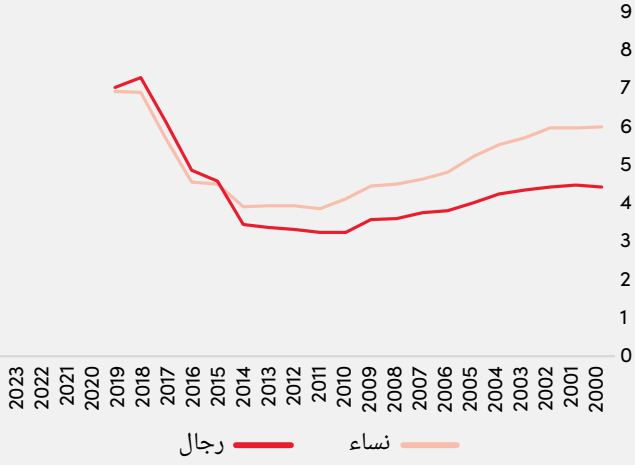

المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية المحسوبة نموذجياً.

الشكل 11

الفقر المدقع ومستحقات الأمومة النقدية في المنطقة العربية، حسب بيانات أحدث عام (بالنسبة المئوية)

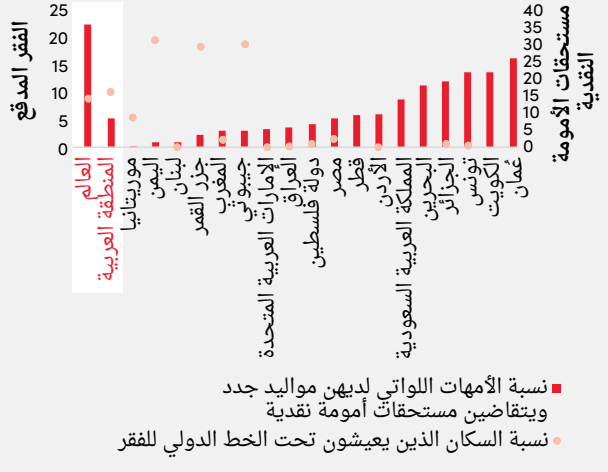

المصدر: UNSD, Global SDG Indicators database (accessed in November 2024)

والنساء من كبار السن ومن ذوي الإعاقة من أكثر الفئات تعرضاً لخطر انعدام الأمن المالي، إذ لا يتلقى معاشات تقاعدية سوى 29.1 في المائة من النساء من كبار السن مقابل 65.1 في المائة من الرجال. ويبرز هذا التفاوت بين الجنسين بشكل أوضح في حالة الأشخاص ذوي الإعاقة على الرغم من معدل التغطية المنخفض بشكل عام والذي يبلغ 16.7 في المائة فقط من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تلقوا مستحقات نقدية في عام 2023. ففي تونس مثلاً، من المحتمل أن يستفيد الرجال في حالة الإعاقة أكثر من النساء بثلاثة أضعاف من برامج الحماية الاجتماعية (8 في المائة للرجال و3 في المائة للنساء)، على الرغم من انخفاض معدلات التغطية بشكل عام اعتباراً من عام 2017[52].

ويعيش خمس السكان في المنطقة العربية (20.9 في المائة) في أحياء فقيرة تفتقر إلى أبسط مقومات السكن والوصول إلى الخدمات الأساسية، لا سيّما في المناطق الحضرية (2022). وتعد النساء والأطفال الفئة الأكثر عرضة للمخاطر ضمن تلك المجتمعات.

يعيش 12 في المائة
من السكان في المنطقة العربية في الأحياء الفقيرة، حيث تشكل النساء والأطفال الفئة الأكثر عرضة للمخاطر.

مقابل كل رجل أميّ، امرأتان أميّتان.(2023)

في عداد غير الملمين في القراءة والكتابة 46.4 مليون امرأة بالغة، وهي نسبة تعادل ثلث النساء البالغات وضعف الرجال من هذه الفئة (28 مليون، أو 17.2 في المائة من الرجال البالغين) في عام 2023.

وتسجل المنطقة العربية أعلى معدلات الفقر المدقع، ويعاني سكانها من الحرمان بشتى أبعاده، بما في ذلك الصحة والتعليم والعمل والحصول على الخدمات. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فستعيش أعداد متزايدة من النساء والفتيات في فقر مدقع ومتعدد الأبعاد بحلول عام 2030. لذا، فالحاجة ملحة إلى سياسات هادفة تعالج عدم المساواة بين الجنسين وتعزز الحماية الاجتماعية لتحسين أمن المرأة الاقتصادي ورفاهها.

الشكل 12

الحرمان المتعدد الأبعاد للنساء: مقارنة بين المنطقة العربية والعالم (بالنسبة المئوية)

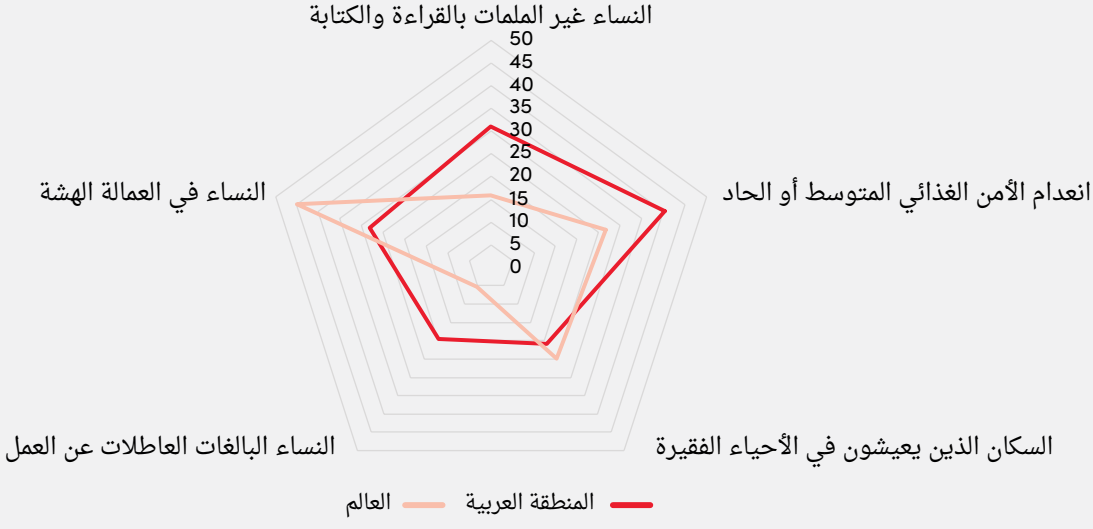

المصدر: الأمية والعمالة الهشة والبطالة: ILOSTAT Database (accessed in November 2024)؛ العيش في الأحياء الفقيرة: UN-HABITAT Database (accessed on November 2024)؛ انعدام الأمن الغذائي: FAOSTAT Database (accessed in November 2024).

القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

تواجه النساء آثاراً صحية خطيرة جراء انعدام الأمن الغذائي والجوع، إذ أشد المخاطر تطال النساء الحوامل والنساء عامة في المناطق الريفية.

كان الصراع السبب الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي الحاد في المنطقة العربية في عام 2023[53]. فقد دفع الناس إلى ترك أراضيهم ومناطقهم التي تُرعى فيها الماشية، ودمّر الإمدادات الغذائية والموارد الزراعية، وسبّب فوضى في الأنظمة الغذائية والأسواق. وفي جميع أنحاء العالم، تتأثر النساء بشكل كبير بانعدام الأمن الغذائي، إذ يعرضهن لحالات من العنف جراء اللجوء إلى آليات سلبية للتكيف[54].

وقد تزايد عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في المنطقة ليتجاوز 66.1 مليون شخص، أي 14 في المائة من السكان، وهي نسبة تفوق بكثير المتوسط العالمي البالغ 9.1 في المائة[55] في عام 2023. وقد تسبب الجوع في نقص التغذية لدى واحد من كل ثلاثة أشخاص في المنطقة العربية. وفي عام 2023، سُجل معدل لنقص التغذية في البلدان التي تشهد صراعاً بلغ أربعة أضعاف تقريباً (26 في المائة) ما بلغه في البلدان المتوسطة الدخل التي لا تشهد صراعاً (7.4 في المائة)[56].

كما استمر انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الحاد في الارتفاع في المنطقة العربية، مما أثر على 186.5 مليون شخص من أصل 2.33 مليار شخص على مستوى العالم في عام 2023[57]. ويزيد عدد النساء اللواتي عانين من انعدام الأمن الغذائي المتوسط إلى الحاد بمقدار 1.8 مليون امرأة عن عدد الرجال من الفئة العمرية 15 سنة فأكثر. وزادت الفجوة بين الجنسين من حيث انعدام الأمن الغذائي من 2.6 نقطة مئوية (36.5 في المائة للنساء، و33.9 في المائة للرجال) في عام 2020 إلى 4 نقاط مئوية (40.3 في المائة للنساء، و36.3 في المائة للرجال) في عام 2023.

والرضاعة الطبيعية مصدر حيوي للتغذية يمكن أن ينقذ حياة الأطفال ويساهم في تحسين الوضع الصحي للأطفال والأمهات، وهي تحظى بالاهتمام ضمن خطة عام 2030[58]. ومع ذلك، يعتمد ثلث الأطفال الرُضَّع فقط في جميع أنحاء المنطقة العربية على الرضاعة طبيعية اعتماداً كاملاً في الأشهر الستة الأولى من حياته، وهو معدل يتدنى بكثير عن المتوسط العالمي البالغ 48 في المائة في عام 2023. ومن أسباب ذلك جزئياً، محدودية إجازات الأمومة وسياسات مكان العمل التي تحمي الرضاعة الطبيعية في المنطقة وتدعمها[59].

الشكل 13

السكان من الفئة العمرية 15 سنة فأكثر، الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الحاد (بالنسبة المئوية)

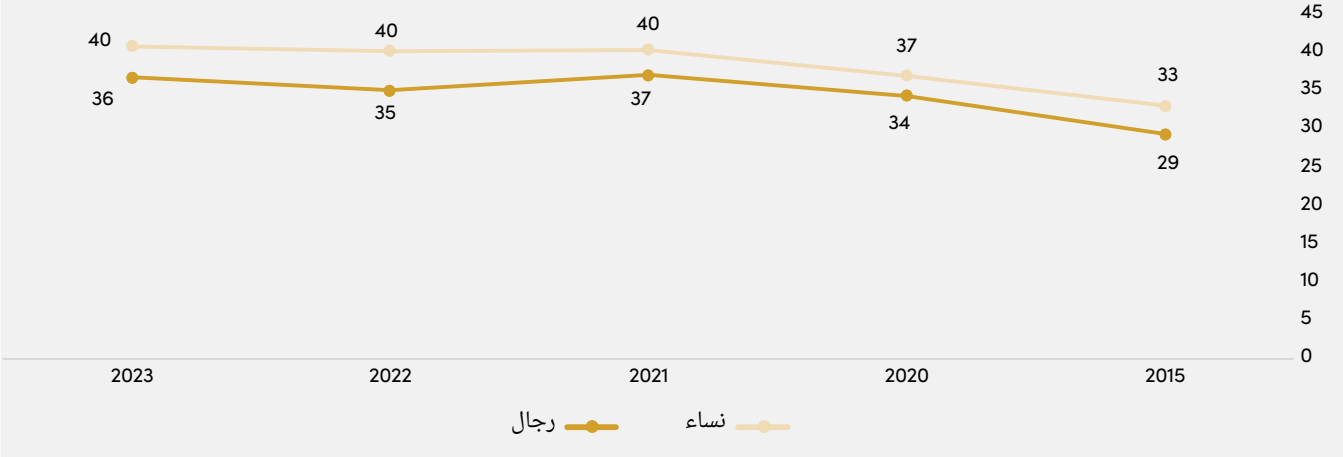

المصدر: FAOSTAT Database (accessed in November 2024).

ولا تزال المنطقة العربية تعاني من العبء الثلاثي لسوء التغذية، حيث تتزامن مشكلات نقص التغذية[60]. مع ارتفاع معدلات زيادة الوزن والسمنة بين النساء، ويعاني نحو ثلثهن من فقر الدم[61]. ورغم التراجع النسبي في عدد حالات فقر الدم، لا تزال أكثر من 35 مليون امرأة (33 في المائة) من الفئة العمرية 15-49 سنة يعشن في أسر تعاني من انعدام الأمن الغذائي، يفوق المتوسط العالمي البالغ 30 في المائة لعام 2019 ويطرح مشكلة صحية خطيرة في المنطقة. وتُسجَّل النسب الأعلى في البلدان ذات الدخل المنخفض وأقل البلدان نمواً (45.9 في المائة)، وتبلغ ذروتها في اليمن بنسبة 61.5 في المائة.

وفي حين أن فقر الدم بين النساء في سن الإنجاب (15-49 سنة) قد انخفض ببطء، إلا أنه لا يزال مرتفعاً بين النساء الحوامل في المنطقة العربية. فهو يصيب اثنتين من كل خمس نساء حوامل (34 في المائة). وتعاني قرابة 2.2 مليون امرأة حامل من فقر الدم (2019)، معظمهن من الأرجح من مناطق ريفية، ومن الأسر شديدة الفقر، وخارج التعليم النظامي[62]. وقد خفضت عُمان بشكل كبير فقر الدم بين النساء اللواتي من الفئة العمرية 15-49 سنة عن طريق تقوية دقيق القمح[63].

وتواجه النساء في المنطقة العربية تداعيات جسيمة من جراء انعدام الأمن الغذائي. فارتفاع معدلات نقص التغذية يزيد من تعرضهم للمخاطر، وهذا ما قد يتسبب، إذا ما اقترن بضغوط اقتصادية، في تصعيد التوترات الأسرية وينجم عنه عنف الشريك. وقد يزيد انعدام الأمن الغذائي من اعتماد النساء على الآخرين، ولا سيّما على الرجال، للحصول على الموارد، مما يفضي إلى تعاظم الإكراه الذي يمارسه الرجال وسيطرتهم على حياة النساء. وهذه العوامل تسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى سياسات شاملة تعالج الصعوبات التي تواجهها المرأة في الحصول على التغذية والرعاية الصحية.

الشكل 14

النساء من الفئة العمرية 15-49 سنة المصابات بفقر الدم (بالنسبة المئوية)

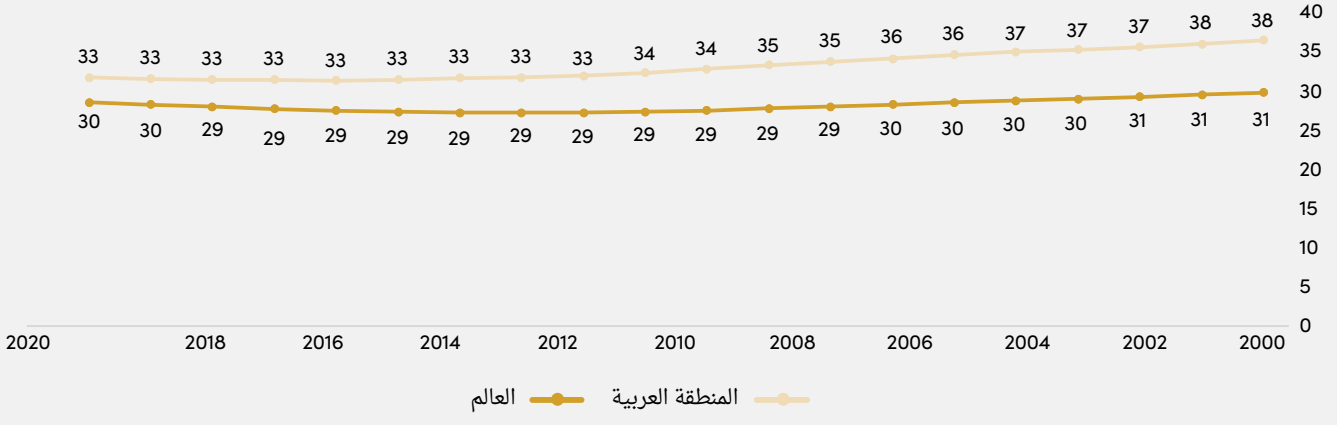

المصدر: World Health Organization (WHO), Global Health Observatory data repository (accessed in November 2024).

ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

حياة الأم في المناطق الريفية في خطر جراء عدم الإقرار بأهميتها

انخفضت وفيات الأمهات في معظم بلدان المنطقة العربية نتيجة لتحسين الحصول على خدمات تنظيم الأسرة والولادة بمساعدة قابلات ماهرات ورعاية التوليد في الحالات الطارئة. فبين عامي 2000 و2020، انخفضت وفيات الأمهات من 246.1 إلى 139.3 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية، أي بنسبة 45 في المائة. لكن المتوسط الإقليمي لا يزال ضعف الحد الأقصى للهدف العالمي البالغ 70 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية[64]، مدفوعاً في المقام الأول بارتفاع معدل وفيات الأمهات في أقل البلدان نمواً البالغ 339.4 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية في عام 2020.

وتعتبر الرعاية السابقة للولادة والولادة تحت إشراف عاملين صحيين مَهَرة من التدخلات الأساسية للحد من وفيات الأمهات التي يمكن تجنبها. وقد ارتفعت نسبة الولادات بمساعدة قابلات ماهرات من 62.2 في المائة من الولادات في عام 2000 إلى 88.4 في المائة في عام 2023. لكن خدمات الصحة الجنسية والإنجابية لا تزال محدودة في المناطق الريفية، حيث تفتقر واحدة من كل ثلاث نساء فقيرات، ولا سيّما في أقل البلدان نمواً، إلى المساعدة أثناء الولادة، وقد بلغت هذه النسبة 69.3 في المائة عام 2023.

وتتسع التحديات المتعلقة بالخدمات الصحية للأمهات في المناطق الريفية والفقيرة في جميع أنحاء المنطقة العربية. ففي البلدان المتأثرة بالصراعات مثل اليمن وسائر أقل البلدان نمواً، مثل جزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال، غالباً ما تحرَم النساء الفقيرات من الخدمات الصحية الكافية والجيدة للأمهات وحديثي الولادة، بسبب مشاكل هيكلية مثل عدم ملاءمة البنية الأساسية للرعاية الصحية، والعقبات الاقتصادية، وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

الشكل 15

نسبة وفيات الأمهات والولادات تحت إشراف عاملين صحيين مَهَرة في المنطقة العربية والعالم، حسب بيانات أحدث عام

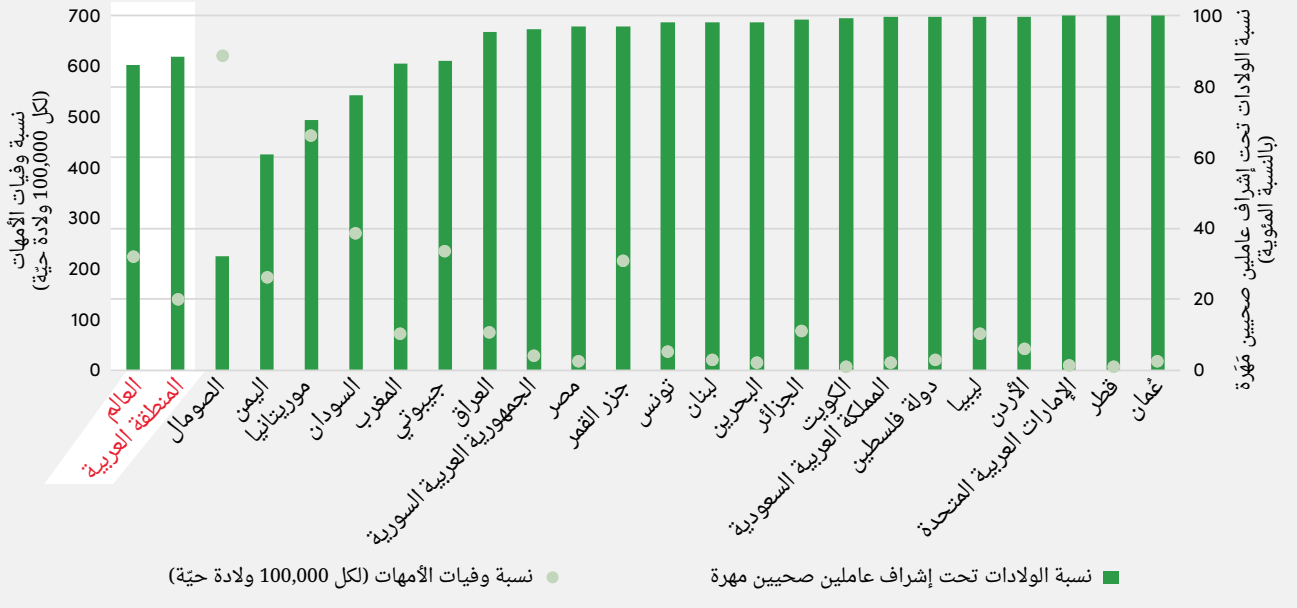

المصدر: UNSD, Global SDG Indicators database (accessed in November 2024).

وانخفض معدل الولادات لدى القاصرات من 55.4 ولادة (2000) إلى 43.9 ولادة (2024) لكل 1,000 فتاة قاصرة من الفئة العمرية 15-19 سنة وذلك على أثر الانخفاض الكبير في معدلات حمل القاصرات في أقل البلدان نمواً، من 109.9 ولادة إلى 76.6 ولادة لكل 1,000 فتاة قاصرة. وغالباً ما تحدث حالات حمل القاصرات في المجتمعات المهمشة، والسبب في ذلك هو الفقر ونقص التعليم وضيق فرص العمل وانتشار الصراعات والحروب، إذ تتحمل النساء والقاصرات أعباء جسيمة ويتعرضن للعنف الجنسي.

وترتفع معدلات الولادات لدى القاصرات مع ارتفاع معدلات زواج الأطفال. ويعود ذلك بشكل خاص إلى عدم توفر وسائل منع الحمل لدى القاصرات. ففي العديد من المجتمعات المحلية، كالمناطق الريفية، حيث يشيع زواج الفتيات المبكر، يعد الإنجاب المبكر نتيجة طبيعية متوقعة. ويعرض الزواج المبكر الفتيات إلى مخاطر صحية كبيرة منها المضاعفات أثناء الولادة. وسيكون للقضاء على زواج الأطفال في المنطقة العربية تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي إذ يعززه بنسبة 3 في المائة سنوياً، محققاً إضافة قدرها 3 تريليون دولار بين عامي 2021 و2050[65].

وفي المنطقة العربية، تحسنت تلبية الطلب على الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة من النساء في سن الإنجاب بنسبة 6.6 نقطة مئوية، من 57.8 في المائة في عام 2000 إلى 64.4 في المائة في عام 2024 (ثلاث من كل خمس نساء)، لكنه لا يزال متدنياً عن المتوسط العالمي (77.6 في المائة). غير أن المرأة في حالة الإعاقة تواجه تحديات في الوصول إلى تنظيم الأسرة[66]. وتُظهر البيانات التي جُمعت من 12 بلداً في المنطقة العربية أن كل دولار ينفق لتلبية احتياجات تنظيم الأسرة وتجنب الوفيات من الأمهات يحقق عائداً بقيمة 5 دولارات[67].

ويعد الوصول إلى الرعاية الصحية وتنظيم الأسرة والتعليم ضروري لتحسين صحة الأم. فالاستثمار في صحة الأم لا ينقذ الأرواح فحسب، بل يحقق عوائد كبيرة، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى مواصلة التركيز على المساواة في الحصول على الرعاية الصحية وتمكين المرأة.

الشكل 16

زواج الأطفال ومعدل الولادات لدى القاصرات، حسب بيانات أحدث عام

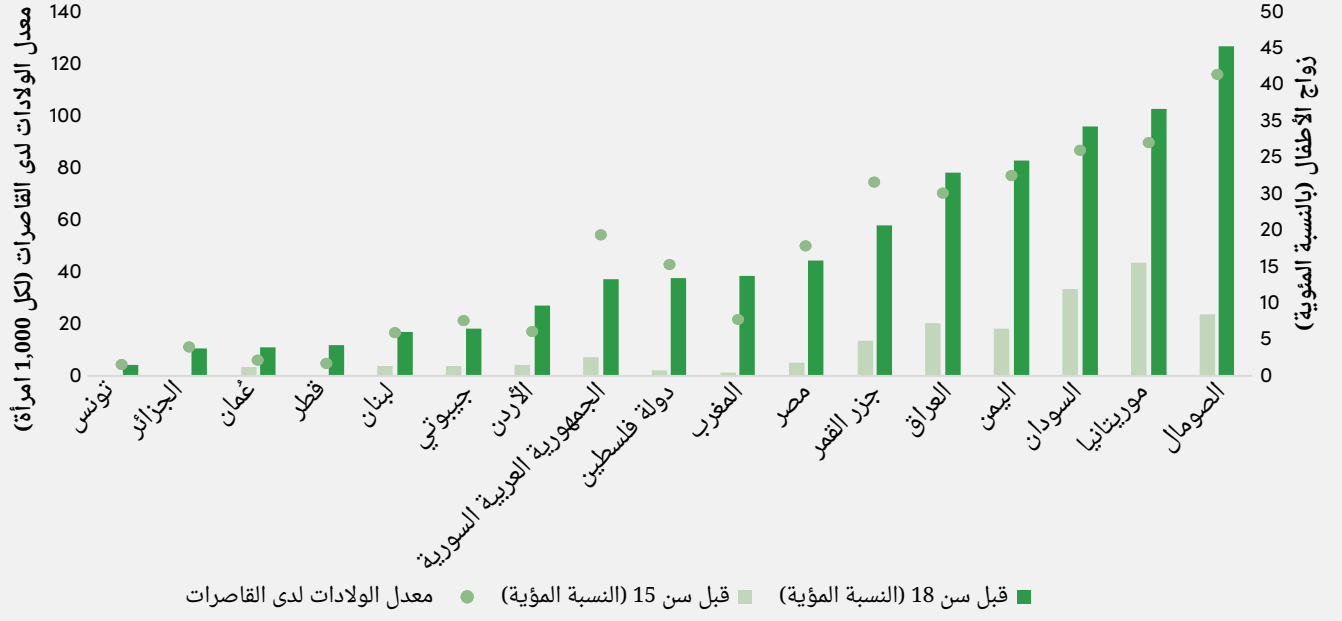

المصدر: UNSD, Global SDG Indicators database (accessed in November 2024).

ضمان تعليم جيد وعادل وشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

فوارق كبيرة تواجهها الفتيات، لا سيّما في الأرياف والأوساط الفقيرة وحالات الإعاقة، على الرغم من ارتفاع معدلات إتمام التعليم

تُظهر الإحصاءات أن 5.5 مليون فتاة أتمت كل مستوىً من مستويات التعليم الابتدائي وحتى الإعدادي، في زيادة على العدد المسجَّل في عام 2015. وقد تقلصت الفجوة بين الجنسين في معدلات إتمام التعليم إلى 3 نقاط مئوية في التعليم الابتدائي (81 في المائة للفتيات، و84 في المائة للفتيان). وفي عام 2022، تفوقت الفتيات في المدارس الثانوية على الفتيان بمقدار نقطتين مئويتين، بمعدل إتمام قدره 68 في المائة مقابل 66 في المائة للفتيان.

ومع ذلك، سجلت المنطقة العربية معدلات لإتمام التعليم في المرحلة الابتدائية أفضل من المرحلة الإعدادية، مما يشير إلى أن عدداً كبيراً من الأطفال يتسرب من التعليم بعد المرحلة الابتدائية. وفي عام 2019، لم تلتحق 10.9 مليون فتاة (22.6 في المائة) بالمدرسة مقابل 9.5 مليون فتى (18.9 في المائة). ولم يُتِم ثلث الفتيات (32 في المائة) التعليم الإعدادي، مما يسلط الضوء على مشكلة تسرب كبيرة تحتاج إلى معالجة.

ولا تزال الفوارق كبيرة بين الجنسين في التعليم، لا سيّما في أشد الحالات فقراً وفي حالات الصراع. وتواجه الفتيات، خصوصاً من الأسر الفقيرة في المناطق الريفية، تحديات كبيرة في استكمال التعليم. ففي المرحلة الإعدادية، يبلغ معدّل تسرب الفتيات من هذه الفئة 29.2 في المائة، مقابل 21 في المائة من الفتيان، أي واحدة من كل ثلاث فتيات مقابل واحد من كل خمسة فتيان. أما في المرحلة الابتدائية، فتبقى نسبة 19 في المائة من الفتيات الفقيرات في المناطق الريفية خارج المدارس، أي ما يعادل ضعف النسبة في المناطق الحضرية (7.8 في المائة)[68]. وبالمثل، تُسجَّل معدلات تسرب أعلى بين الفتيات من الأسر الميسورة في المناطق الريفية (2.9 في المائة) مقارنة بنظيراتهن في المناطق الحضرية (1.5 في المائة). وتكون الفتيات في البلدان المتأثرة بالصراعات أكثر عرضة من الفتيان لعدم الالتحاق بالمدرسة إطلاقاً.

الشكل 17

الأطفال غير الملتحقين بالمرحلة الإعدادية حسب الجنس والثروة ومكان السكن، 2019 (بالنسبة المئوية)

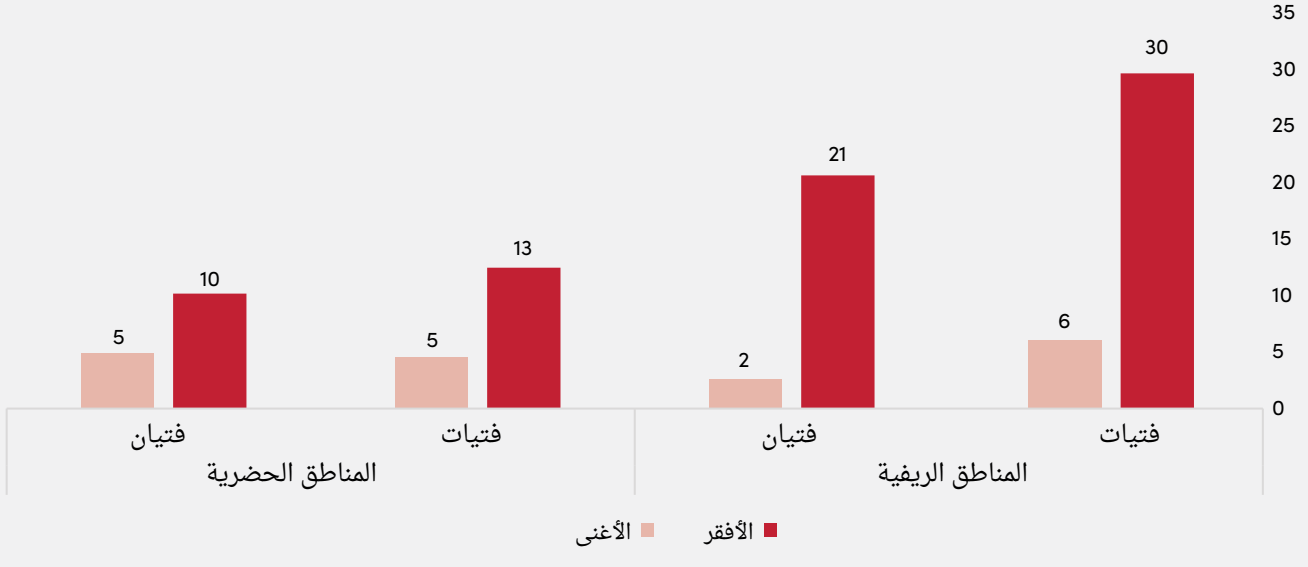

المصدر: حسابات الإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة من بيانات البنك الدولي.

ويؤدي الحصول على تعليم جيد في المرحلة قبل الابتدائية إلى تحسين التعليم الابتدائي للأطفال وفرص العمل للمرأة. ففي العقدين الماضيين، توسع التعليم ما قبل الابتدائي ليشمل المزيد من الأسر. وارتفع معدل التحاق الفتيات والفتيان من 25 في المائة و28 في المائة في عام 2000، على الترتيب، إلى 42 في المائة لكل من الفتيات والفتيان في عام 2022، ولا وجود لفوارق كبيرة بين الجنسين. هذه النسبة أدنى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 75 في المائة. وتُظهر أحدث البيانات من مجموعات بلدان المنطقة العربية أن منطقة المغرب العربي تسجّل أعلى معدلات مشاركة للفتيات في التعلم المنظم، تليها بلدان مجلس التعاون الخليجي.

ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة بعضاً من أهم العقبات التي تحول دون وصولهم إلى التعليم الجيد. وقد أفادت 69 في المائة فقط من المدارس بأنها تؤمّن البنية الأساسية والتجهيزات الملائمة للطلاب ذوي الإعاقة. ففي العديد من بلدان المنطقة العربية، يُرجح التحاق الفتيان ذوو الإعاقة من الفئة العمرية 5 سنوات فأكثر بالتعليم الابتدائي، بما يعادل ضعف التحاق الفتيات. وينطبق ذلك على اليمن (11.1 في المائة للفتيات، و23.9 في المائة للفتيان)، والمغرب (12.1 في المائة للفتيات، و23.3 في المائة للفتيان)، والعراق (6.9 في المائة للفتيات، و13.6 في المائة للفتيان)، والصومال (4.5 في المائة للفتيات، و10.8 في المائة للفتيان)، ومصر (6.8 في المائة للفتيات، و11.1 في المائة للفتيان)[69].

وتُظهر البيانات من عام 2023 أن نسبة الفتيات اللواتي يسرن على مسار النمو الصحيح في ثلاثة على الأقل من المجالات أربعة محددة، وهي الإلمام بالقراءة والكتابة والإلمام بالأرقام، والنمو الجسدي، والنمو الاجتماعي والعاطفي، والتعلم، أعلى من نسبة الفتيان، حيث تبلغ 78.7 في المائة مقابل 75.2 في المائة للفتيان. غير أن من أصل 24.3 مليون طفل ومراهق في مراحل التعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي)، لا تستوفي 11 مليون فتاة[70] الحد الأدنى من مستويات الكفاءة في القراءة والرياضيات[71].

ومع التقدم الكبير في تعليم الفتيات في المنطقة العربية، وزيادة معدلات إتمام التعليم في المرحلتين الابتدائية والثانوية، لا تزال الفتيات يواجهن فوارق كبيرة، لا سيّما في الأرياف والأوساط الفقيرة وحالات الإعاقة، على الرغم من ارتفاع معدلات إتمام التعليم. ولضمان تكافؤ الفرص لجميع الفتيات، لا بدّ من تعزيز أنظمة التعليم العادلة، وتعزيز الوصول إلى التعليم ما قبل الابتدائي الجيد، وتقديم الدعم الموجه للفئات الأكثر عرضة للمخاطر، من خلال التدريب المهني وتنمية المهارات في المجالات المطلوبة. فللتعليم الأكثر شمولاً، المقرون بالفرص التعليمية العادلة للجميع، القدرة على أن يكون محركاً مهماً للنمو الشامل.

الشكل 18

معدل المشاركة في التعلم المنظم، المرحلة ما قبل الابتدائية (بالنسبة المئوية)

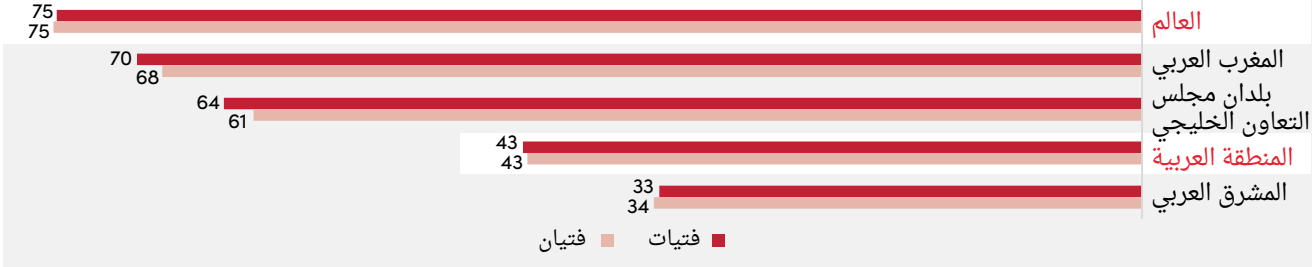

المصدر: UNESCO, Institute for Statistics, Participation rate in organized learning (accessed in October 2024).

تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

الأطر القانونية التي تعزز المساواة بين الجنسين وتمثيل المرأة في البرلمان أساسٌ للتغيير المجدي في المنطقة العربية

تعد الأطر القانونية الداعمة للمساواة بين الجنسين عنصراً أساسياً لإحداث التغيير[72]. ورغم ارتفاع نسبة البلدان التي تُبلغ عن البيانات من 23 في المائة عام 2018 إلى 36 في المائة عام 2024 في المنطقة العربية. لا تزال الحاجة قائمة إلى مزيد من الإبلاغ لرصد التقدم في السياسات. وتشير أحدث البيانات من ثمانية بلدان في المنطقة العربية، هي الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وتونس، والسودان، والعراق، ودولة فلسطين، ولبنان، والمغرب، إلى إحراز تقدم محدود، مع تباين واضح. وفي ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في العمل والمستحقات الاقتصادية، سجلت المنطقة 50 من أصل 100 نقطة، مع تحقيق الإمارات تقدماً لافتاً من 10 نقاط في عام 2018 إلى 80 في عام 2024، يليها العراق والمغرب (70 نقطة). وفي الأطر القانونية العامة والمشاركة في الحياة العامة، بلغ متوسط المنطقة 51.5 نقطة في عام 2024، حيث تصدرت تونس (80 نقطة)، تليها دولة فلسطين والمغرب(63.6 نقطة). أما في ما يخص الأطر القانونية المرتبطة بالعنف ضد المرأة، فحققت المنطقة 63.9 نقطة، وسجلت تونس 100 نقطة والمغرب 77.8. وفي قضايا الزواج والأسرة، بلغ المتوسط 50.8 نقطة، وسجل لبنان 70 نقطة.

ولا تواجه المرأة في السياسة وصمة وتحديات اجتماعية فحسب، بل تعاني من العنف الجسدي والنفسي، بما في ذلك التهديد والإكراه. وحتى وقت قريب، كان العنف ضد المرأة في السياسة مشكلة غير مرئية. وقد سنّت دول مثل تونس قانوناً يجرم صراحةً العنف ضد المرأة في الانتخابات والسياسة[73].

الشكل 19

الأطر القانونية للمساواة بين الجنسين وتمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية، حسب بيانات أحدث عام

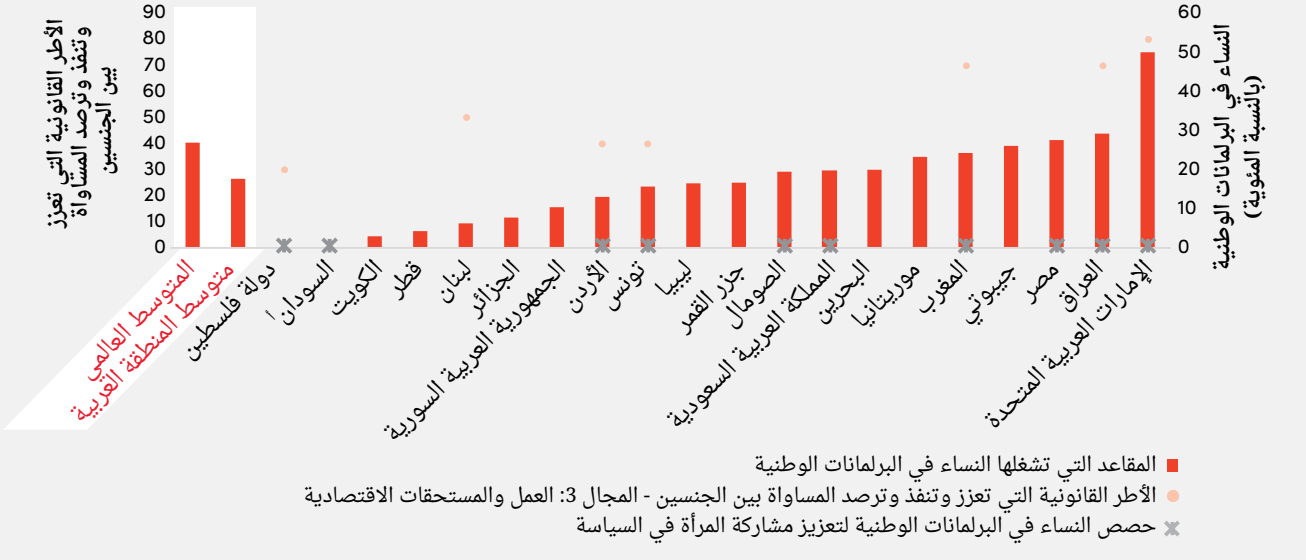

المصدر:(2024) "Women in National Parliaments" IPU, . الأطر القانونية: هيئة الأمم المتحدة للمرأة. الحصص: المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية.

[أ] مجلس العلاقات الخارجية 2024.

ويعتبر نظام الحصص أداةً فعالة لتحقيق المساواة في السياسة من خلال زيادة تمثيل المرأة في البرلمان. وعلى الرغم من أن نسبة النساء في برلمانات المنطقة العربية قد ارتفعت أربعة أضعاف منذ عام 2000 لتصل إلى 17.7 في المائة في عام 2024، إلا أنها لا تزال الأدنى بين مناطق العالم، وأقل من المتوسط العالمي البالغ 26.9 في المائة. وقد اعتمد أكثر من نصف الدول (52.4 في المائة) نظام الحصص بين الجنسين لزيادة تمثيل المرأة[74]. فعلى سبيل المثال، حققت الإمارات العربية المتحدة تكافؤاً بين الجنسين بأعلى نسبة من النساء في البرلمان بلغت 50 في المائة. ولا يزال تمثيل المرأة في الحكومات المحلية في المنطقة منخفضاً إذ لم يتعدَّ 19.5 في المائة في عام 2023.

وفي موازاة التحديات التي تواجهها المرأة في المشاركة السياسية، تكافح في المنطقة العربية لكسر الحاجز غير المرئي الذي يحول دون وصولها إلى مناصب إدارية عليا. وتتأخر المنطقة العربية بذلك عن المناطق الأخرى في العالم، إذ لا يتجاوز حضور النساء في مناصب إدارية نسبة 15.7 في المائة، أي ما يقارب نصف المتوسط العالمي البالغ 27.5 في المائة في عام 2022[75].

ويعد العنف ضد المرأة أحد أخطر أشكال عدم المساواة بين الجنسين وأشد انتهاكاً لحقوق الإنسان[76]. ويعد عنف الزوج أو الشريك أحد أكثر أشكال هذا العنف شيوعاً. وتشير الأدلة إلى أن الدول التي لا توجد فيها تشريعات بشأن العنف الأسري أبلغت عن معدلات أعلى من عنف الشريك ضد النساء من الفئة العمرية 15-49 سنة في فلسطين (19 في المائة) والسودان (17 في المائة) ومصر (15 في المائة) خلال الأشهر الاثني عشر السابقة. ويزداد العنف ضد المرأة بنسبة 10 نقاط مئوية على الأقل إذا تم قياسه خلال حياة المرأة، كما هو الحال في مصر (25 في المائة). وفي العقد الماضي، زادت القوانين المتعلقة بالعنف الأسري على أثر الإصلاحات القانونية في 12 دولة عربية[77]. غير أن خمس دول فقط من بينها لديها خطط أو استراتيجيات وطنية للتصدي للعنف ضد المرأة، ودولة واحدة منها فقط تدرج تعهدات ملزمة في الميزانية لتنفيذ التشريعات القائمة[78]. وعلى الرغم من هذا التقدم، تفتقر أكثر من 100.5 مليون امرأة بالغة في المنطقة العربية إلى الحماية القانونية ضد عنف الشريك ضمن الأسرة. ومن المثير للقلق أن الاغتصاب الزوجي لا يزال غير مجرَّم بموجب قانون العقوبات في أي من الدول في المنطقة.

الشكل 20

انتشار عنف الشريك في دول محددة (بالنسبة المئوية)

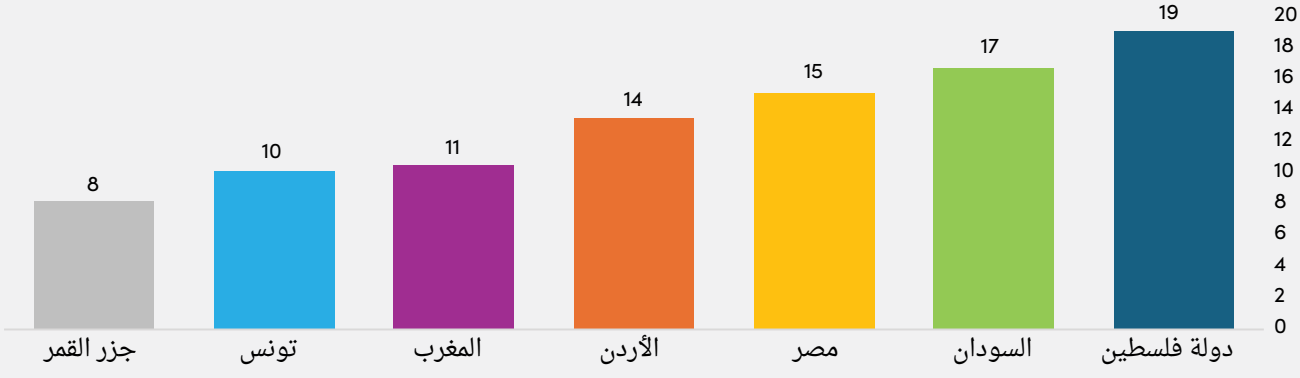

المصدر: UNSD, Global SDG Indicators database (accessed in November 2024).

ولا يزال زواج الأطفال ظاهرة مؤذية منتشرة في جميع أنحاء العالم، حيث تُزوّج 640 مليون فتاة قبل سن 18[79]، 29.4 مليون منهن في المنطقة العربية حيث لا تزال هذه الظاهرة منتشرة رغم تراجعها، تعتبر وسيلة للتخفيف من الفقر، وتزداد عقب الصراعات. ففي عام 2024، زُوجّت فتاة من كل ست فتيات (16.4 في المائة) قبل سن 18[80]. وقد وقعت خمس دول، هي الأردن، وتونس، ودولة فلسطين، وليبيا، واليمن، على اتفاقية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج[81]. وسجلت تونس أدنى معدل لزواج الأطفال بنسبة 2.9 في المائة، وأدنى معدل ولادات لدى القاصرات في المنطقة بمعدل ست ولادات لكل 1,000 امرأة في عام 2023.

وختان الإناث ممارسة مؤذية أخرى تترك آثاراً على حياة النساء والفتيات. وتُظهر البيانات المتاحة حسب العمر أن هذه الممارسة آخذة في الانخفاض، وإن كان التقدم نحو القضاء عليها بطيئاً في البلدان التي تنتشر فيها. فمنذ عام 2002 سجلت المنطقة تراجعاً في معدلات ختان الإناث للفتيات من الفئة العمرية 15-19 سنة بنسبة 17 نقطة مئوية منذ عام 2002. لكن أحدث البيانات من عام 2024 تُظهر أن أكثر من نصف الفتيات (54.8 في المائة) في البلدان التي قدمت تقارير تعرضن لهذه الممارسة، أي 40 مليون فتاة. وتواجه الفتيات في المناطق الريفية والأسر الأشد فقراً خطراً أكبر. وقد اتخذت بعض الدول تدابير ملموسة للقضاء على هذه الممارسة. ففي السودان، اعتُمد قانون جديد يجرِّم ختان الإناث، وفي مصر، تضمن التعديلات على القوانين الحالية مزيداً من الحماية لضحايا هذه الممارسة[82]. وتظهر البيانات حسب الشريحة الخمسية للثراء مزيداً من الفوارق بين أفقر الفئات وأغناها. وتعد الفتيات الأشد فقراً أكثر تعرضاً لخطر ختان الإناث من الفتيات الأغنى، إذ تصل الفجوة إلى 45 نقطة مئوية في موريتانيا (الأفقر 84 في المائة والأغنى 38 في المائة).

وتقضي النساء في المنطقة العربية وقتاً أطول من الرجال في مجموع العمل لقاء أجر والرعاية بدون أجر، مما يحد من فرص مشاركتهن في الأنشطة الاجتماعية والعامة الضرورية لتحقيق الذات والرفاه. وتشير أحدث البيانات إلى أن النساء يقمن بأعمال غير مدفوعة الأجر بمعدل 4.7 أضعاف ما يقوم به الرجال يومياً، وهو الأعلى على مستوى العالم[83]. فعلى سبيل المثال، تخصص النساء في تونس 22 في المائة من وقتهن للأعمال المنزلية والرعائية، مقابل 3 في المائة فقط للرجال. وتعاني النساء في المناطق الريفية من عدم المساواة في توزيع العمل الزراعي. ففي الصومال، تؤدي النساء أدواراً متعددة داخل الأسرة وخارجها، ويقضين أربع ساعات يومياً أكثر من الرجال في الأعمال المنزلية والزراعية[84].

الشكل 21

معدل انتشار ختان الإناث بين الفتيات من الفئة العمرية 15-19 سنة (بالنسبة المئوية)

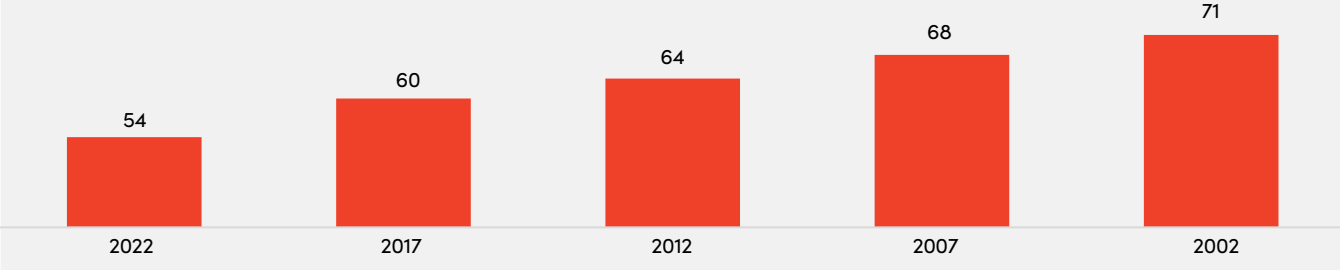

المصدر: UNICEF data, Female genital mutilation (accessed in January 2025).

وعلى الرغم من التقدم، لا تزال الفوارق كبيرة بين الجنسين من حيث الوصول إلى الإنترنت وملكية الهواتف المحمولة، لا سيّما في المناطق الريفية. ولا تزال النساء يواجهن الإقصاء الرقمي، لا سيّما في البلدان الأكثر فقراً في المنطقة، حيث يمكن أن يكون للاتصال بشبكة الإنترنت التأثير الأكبر. ولا يزال تحقيق التكافؤ الرقمي بين الجنسين بعيد المنال في المنطقة نظراً لانخفاض نسبة استخدام الإنترنت التي بلغت 64 في المائة للنساء مقابل 75 في المائة للرجال في عام 2024[85]، وتُعد هذه ثاني أكبر فجوة (11 في المائة) بعد أفريقيا (12 في المائة). واتسعت الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية إلى 33 نقطة مئوية (50 في المائة في المناطق الريفية، و83 في المائة في المناطق الحضرية)، مما يضع النساء في المناطق الريفية في وضع أسوأ. وقد اتخذت بلدان عديدة خطوات لسد الفجوة الرقمية. فالاستراتيجية الرقمية للمغرب تهدف إلى تقليص الفجوة الرقمية بنسبة 50 في المائة، بما في ذلك الفجوة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. ولا تزال الفجوة الرقمية واسعة في أقل البلدان نمواً، حيث لا يستخدم الإنترنت سوى 15.3 في المائة من النساء مقابل 35.3 في المائة من الرجال[86].

وقد ثبت أن الهواتف المحمولة من الموارد المهمة لتمكين المرأة. فهي الطريقة الأساسية والوحيدة في كثير من الأحيان للوصول إلى الإنترنت[87]. لكن الفجوة بين الجنسين في امتلاك الهواتف المحمولة في المنطقة العربية تبلغ 8 نقاط مئوية (79 في المائة للنساء و87 في المائة للرجال). وفي عام 2024، بلغ عدد النساء اللواتي لا يملكن هواتف محمولة 39.3 مليون امرأة (امرأة واحدة من كل خمس نساء).

والتعاون بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ضروري لضمان عدم إهمال النساء في العصر الرقمي، وتمكينهن من امتلاك المهارات والموارد اللازمة للنجاح. وتتطلب معالجة قضايا مثل العنف الأسري وزواج الأطفال والممارسات المؤذية وضع قوانين شاملة وإنفاذها وتأمين خدمات لدعم الضحايا. فمن الخطوات الأساسية رفع الحد الأدنى القانوني لسن الزواج، وتطبيق القانون بشأن العنف ضد المرأة، وضمان الوصول إلى العدالة. ويمكن للتدابير المؤقتة مثل تحديد الحصص بين الجنسين في مواقع صنع القرار، إلى جانب فرص الاستقلال المالي للمرأة من خلال التعليم والتدريب المهني والقروض الصغيرة، أن تمكن المرأة وتعزز المساواة. ويعد الجمع بين الأطر القانونية القوية والعمل الإيجابي ضرورياً لمشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبناء مجتمع أكثر عدلاً.

الشكل 22

معدلات امتلاك الهاتف المحمول واستخدام الإنترنت، 2024 (بالنسبة المئوية)

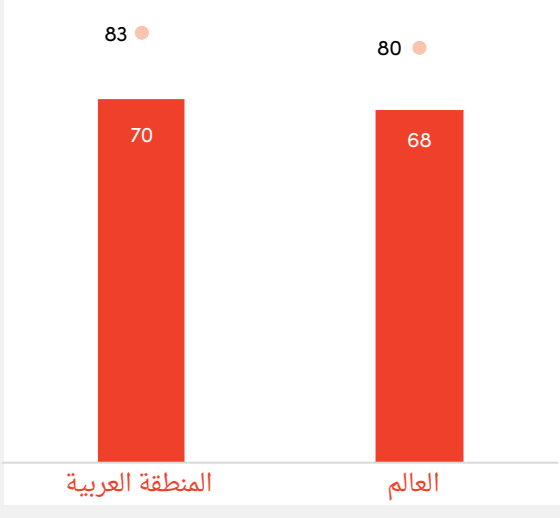

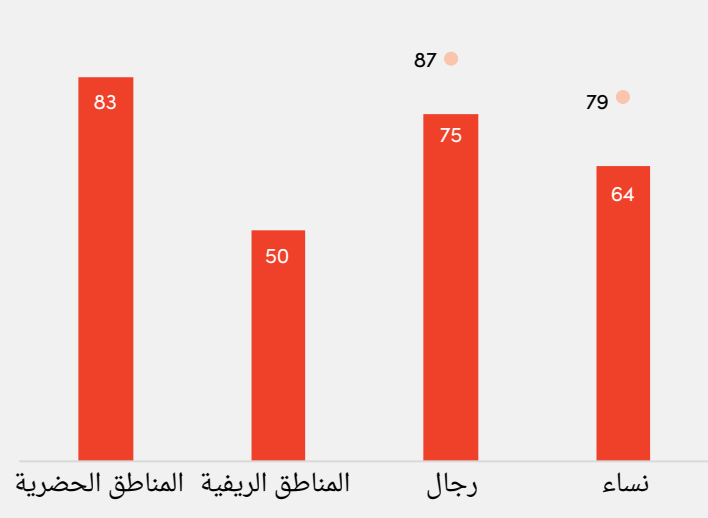

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، 2024.

ضمان التوافر والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع

6 CLEAN WATER AND SANITATION

تتحمل النساء والفتيات في الأرياف عبء عدم توفر المياه والصرف الصحي، مما يعرض حياتهن للخطر

تؤدي النساء والفتيات دوراً مركزياً في توفير المياه المنزلية وإدارتها وحفظها. فتلبية احتياجات المرأة من المياه والصرف الصحي تعود بالفائدة على صحة ورفاه مجتمعات بأكملها[88]. ولا يزال الحرمان من خدمات المياه والصرف الصحي الأساسية والمحسنة عقبةً في العديد من البلدان في المنطقة العربية. ففي عام 2021، كان أكثر من 341 مليون شخص (75 في المائة) يعيشون في مناطق تعاني من الإجهاد المائي الشديد والحرِج، الذي يترك تداعيات ثقيلة على النساء والفتيات في الأسر والأحياء والمناطق الريفية الفقيرة.

وتُظهر بيانات عام 2022 أن نحو 51 مليون شخص في المنطقة لا يزالون محرومين من مياه الشرب، 20 في المائة من مجموع سكان المناطق الريفية و5 في المائة من مجموع سكان المناطق الحضرية. كما أن 24.9 في المائة من مجموع سكان المناطق الريفية و19.8 في المائة من مجموع سكان في المناطق الحضرية لا يحصلون على المياه الآمنة لاستخدامات أخرى. وتشير إحصاءات عام 2020 إلى أن 78.4 في المائة من السكان يستخدمون مرافق مخصصة لغسل اليدين بالماء والصابون، 69.3 في المائة من مجموع سكان المناطق الريفية و84.7 في المائة من مجموع سكان المناطق الحضرية.

الشكل 23

عدم الحصول على الخدمات، ومعدل وفيات النساء والفتيات بسبب المياه غير الآمنة ونقص خدمات الصرف الصحي والنظافة الشخصية (بالنسبة المئوية)

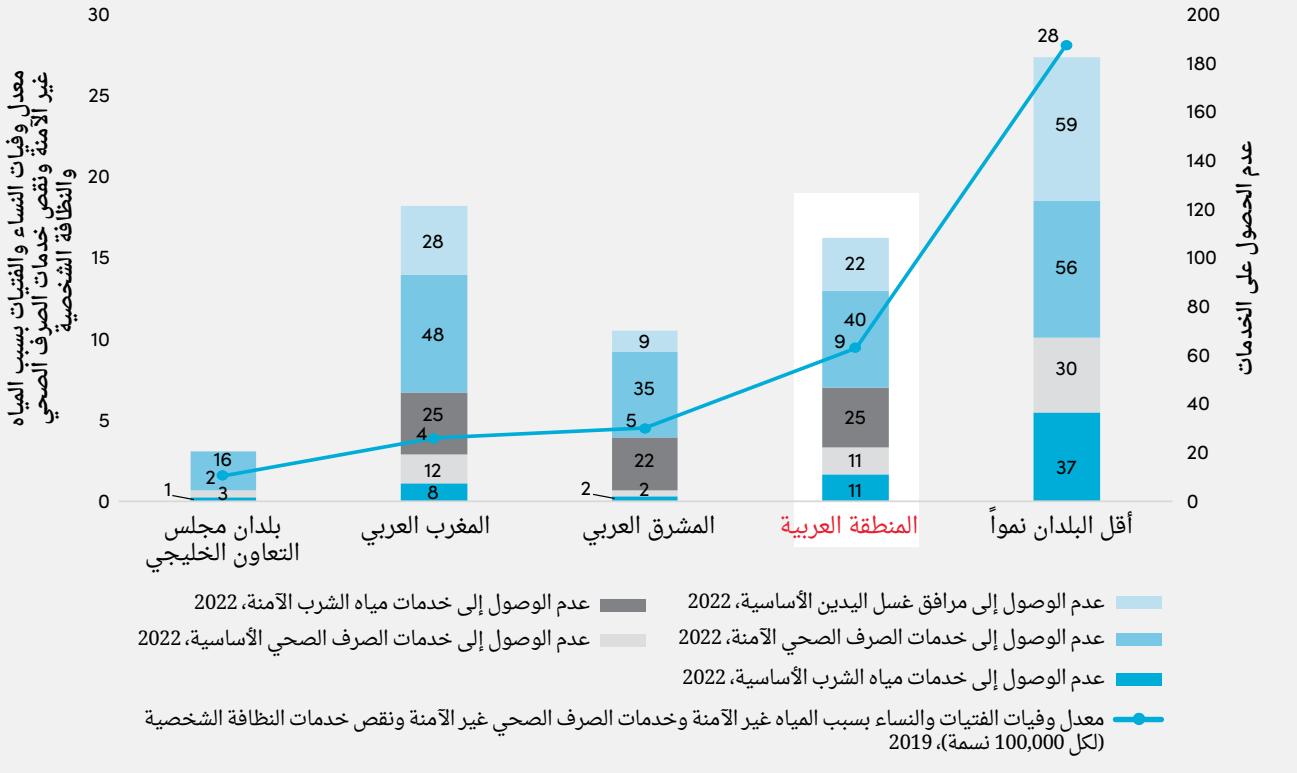

المصدر: حسابات المؤلفين، استناداً إلى WHO, Global Health Observatory data repository (استُرجعت في تشرين الثاني/نوفمبر 2024).

ونقص خدمات الصرف الصحي الأساسية في المناطق الريفية أشد منه في المناطق الحضرية، إذ يفتقر واحد من كل خمسة أشخاص يعيشون في المناطق الريفية إلى هذه الخدمات (18.4 في المائة، أي 34,579,181)، مقابل شخص واحد من كل 17 شخصاً يعيش في المناطق الحضرية (5.9 في المائة، أي 16,328,520)[89]. وفي غياب مرافق الصرف الصحي وغسل اليدين يصعب على المرأة تأمين النظافة الشخصية أثناء الدورة الشهرية، مما يزيد خطر التعرض للأمراض[90]. ففي عام 2019، سُجّلت 19,238 حالة وفاة بين النساء في المنطقة[91] بسبب المياه غير الآمنة ونقص إلى خدمات الصرف الصحي والنظافة الشخصية.

وكثيراً ما يتفاقم نقص المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي بسبب أوجه عدم المساواة المتقاطعة[92] التي تؤثر على صحة المرأة وسبل عيشها وصحة أطفالها. فمن 32.3 مليون شخص في المنطقة العربية في أسر محرومة، يقيم 26.1 مليون شخص في المناطق الريفية حيث تتحمل النساء والفتيات، مسؤوليات الطهي والأعمال المنزلية وعبء جلب المياه. ويتعين على النساء، والأطفال في كثير من الأحيان، اجتياز مسافات طويلة لجمع المياه. ويستغرق المَسير أكثر من ساعة في تونس والصومال وموريتانيا واليمن[93]؛ أكثر من ثلاث ساعات في العراق[94].

وقد أدرجت معظم الدول في المنطقة العربية الحصول على مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي ضمن سياساتها. لكن التدابير المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات الفئات المعرضة للمخاطر لا تزال أقل شيوعاً، مما يعوق الوصول العادل إلى هذه الخدمات في المناطق الريفية والحضرية. وتتفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في مناطق الصراع حيث تتحمل النساء والأطفال عبء جمع المياه. من هنا أهمية مشاركة المرأة في صنع السياسات لإيجاد حلول عادلة. وقد أحرزت ثلاث دول، وهي الصومال ودولة فلسطين ولبنان، تقدماً ملحوظاً نحو تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في إدارة الموارد المائية.

ومن الأهمية في مكان مراعاة الاحتياجات الخاصة للمرأة في سياسات المياه والصرف الصحي لتعزيز المساواة بين الجنسين وتحسين صحة المرأة. فتمكين المرأة من المشاركة في تطوير حلول عادلة للحصول على المياه، لا سيّما في مناطق الصراع، يعزز قدرة المجتمع على الصمود ويضمن تأمين خدمات تلبي احتياجات الجميع من المياه والصرف الصحي، مما يساهم في بناء مجتمعات أكثر صحة واستدامة.

الشكل 24

مسؤولية جمع المياه في المناطق الريفية، حسب الجنس، حسب بيانات أحدث عام (بالنسبة المئوية)

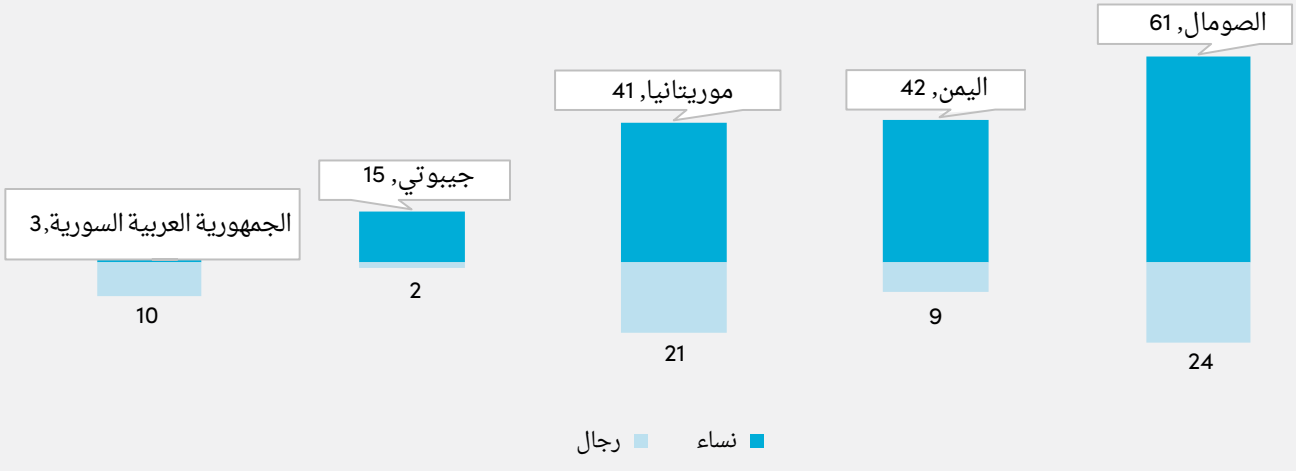

المصدر: فروتيرو، آنا، وادوا، ديفيانشي، باور، دومينيكوس، وانغ، إلبرت. "تحقيق المساواة بين الجنسين: تحد أكبر في ظل تغُّير المناخ" في أطلس أهداف التنمية المستدامة 2023: من مؤشرات التنمية العالمية. واشنطن العاصمة: البنك الدولي (2023).

ملاحظة: لا تصل البيانات إلى نسبة 100 في المائة، إذ لا تحصل جميع الأسر على المياه ولا تتوفر بيانات عن بعض الأسر.

ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على طاقة حديثة وموثوقة ومستدامة

تداعيات تطال صحة النساء والفتيات وسلامتهن وفرصهن الاقتصادية بسبب فقر الطاقة في المناطق الريفية

تتأثر النساء والفتيات بشكل خاص بفقر الطاقة نظراً لاختلاف احتياجاتهن والأدوار الاجتماعية المناطة بهنّ[95]. ويخلّف عدم توفر الطاقة الحديثة آثاراً سلبية مباشرة على صحتهن وسلامتهن، لا سيّما بسبب أعباء الرعاية المرتبطة بالطهي والأعمال المنزلية. وتشمل هذه الآثار التعرض لتلوث الهواء داخل المنازل، واستخدام وقود ملوث للطهي، والتنقل لمسافات طويلة لجمع الحطب. وتمتدّ هذه التداعيات لتطال البيئة والمجتمعات المحلية المحيطة.

وفي المنطقة العربية، تبلغ نسبة الحصول على الوقود النظيف والتكنولوجيا 86.5 في المائة. غير أن الفجوة الكبيرة بين المناطق الريفية والحضرية (77.1 في المائة من المناطق الريفية و93.2 في المائة في المناطق الحضرية) تسلط الضوء على التحديات الواضحة التي تواجهها المجتمعات الريفية، حيث لا يزال الاعتماد على الكتلة الأحيائية التقليدية في الطهي سائداً[96]. وتؤثر هذه الفوارق على سكان الريف، المقدّر عددهم بنحو 48 مليون نسمة (11.7 في المائة)، الذين يعانون من زيادة التعرض لتلوث الهواء المنزلي، مما يوقع أضراراً صحية، لا سيّما بين النساء والأطفال[97]. وقد سُجِّلت 91,350 حالة وفاة في سن مبكرة بين النساء والفتيات بسبب التعرض لتلوث الهواء المنزلي الناجم عن وقود الطهي في عام 2019. ويمكن للوصول الشامل إلى وقود الطهي النظيف أن يوفّر على النساء في المتوسط ساعة ونصف في اليوم. ويمكن أن يحقق، بالإضافة إلى تحسين صحتهم العامة، فوائد متعددة، بما فيها زيادة الفرص الاقتصادية والتعليم.

ويمكن أن يسهم الإمداد بالكهرباء في الحد من عدم المساواة بين الجنسين، إذ يخفّف الأعباء المنزلية عن المرأة، فيُتاح لها الوقت للعمل خارج المنزل والوصول إلى فرص اقتصادية جديدة[98]. ورغم التقدم في الإمداد بالكهرباء (بنسبة 91 في المائة) وكلفتها الميسورة، لا تزال الفجوة كبيرة بين المناطق الريفية والحضرية. ففي عام 2022، بلغ معدل الوصول إلى الكهرباء 81.3 في المائة في المناطق الريفية مقابل 97.6 في المائة في المناطق الحضرية، ولا يزال نحو 34.9 مليون شخص في المناطق الريفية محرومين من الكهرباء المنزلية، خاصة في أقل البلدان نمواً. فعلى سبيل المثال، لا تتجاوز نسبة التغطية في المناطق الريفية في اليمن 26 في المائة مقابل 88 في المائة في المناطق الحضرية.

الشكل 25

ارتباط وفيات النساء والفتيات بتلوث الهواء واستخدام الوقود النظيف في المناطق الريفية، حسب بيانات أحدث عام

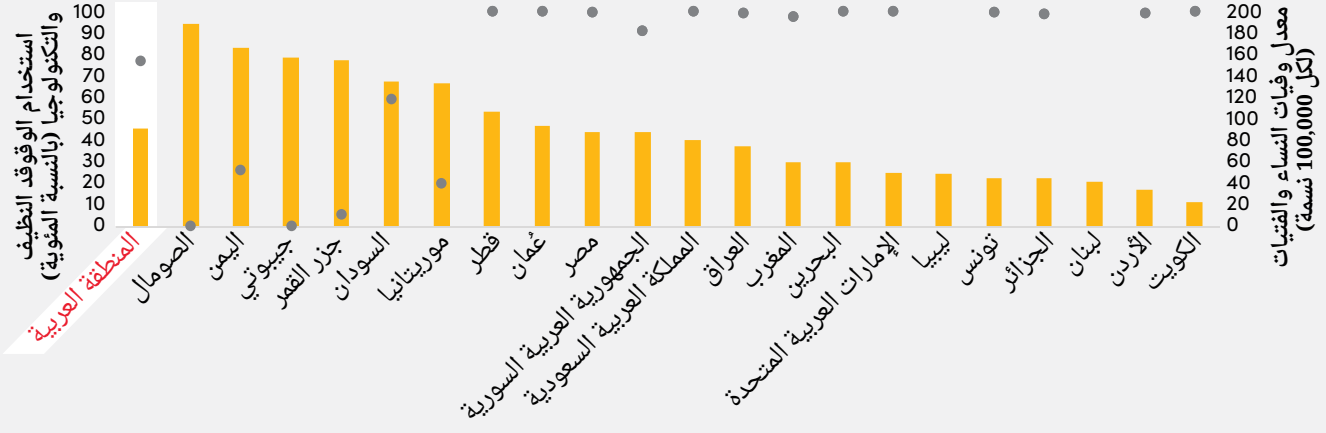

المصدر: UNSD, Global SDG Indicators database (accessed in November 2024).

والعلاقة واضحة بين نسب وفيات الأمهات والحصول على الكهرباء في جميع أنحاء المنطقة العربية. فالبلدان التي ترتفع فيها نسب وفيات الأمهات هي التي تقل فيها عامةً نسب السكان الحاصلين على الكهرباء. ففي الصومال، مثلاً، الذي يسجل أعلى معدل وفيات للأمهات يبلغ 621 لكل 100,000 ولادة حية، يحصل 48.9 في المائة فقط من السكان على الكهرباء حسب إحصاءات عام 2022. وكذلك في السودان وموريتانيا، حيث ترتفع معدلات وفيات الأمهات فتبلغ 464 و270 لكل 100,000 ولادة حية، على الترتيب، تقل معدلات الوصول إلى الكهرباء إلى نسبة 49 في المائة و63.2 في المائة، على التوالي. وعلى العكس من ذلك، سجّلت بلدان مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت، التي تتميز بمعدلات منخفضة لوفيات الأمهات (بين 7 و9 حالات وفاة لكل 100,000 ولادة حية)، معدل الوصول إلى الكهرباء بلغ 100 في المائة في عام 2022.

ولطالما كان قطاع الطاقة مجالاً يهيمن عليه الرجال. ولا يزال تمثيل المرأة في الأدوار الرئيسية في القطاع العام المعنية بسياسات وبرامج الطاقة غير كافٍ، ولا تزال القوى العاملة فيها غير ممثلة للسكان والقوى العاملة عموماً[99]. فمشاركة المرأة في قطاع الطاقة أقل بكثير من 15 في المائة[100] في المتوسط، وهذه النسبة أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 22 في المائة. وتتركز أنشطة المرأة في قطاع الطاقة أساساً في العمل المكتبي والخدمات ذات المهارات المنخفضة[101]. وتبقى المساهمة الاقتصادية للمرأة في قطاع الطاقة، مثل جمع الوقود، بدون أجر وغير معترف بها وغير محسوبة[102].

تعزيز وصول المرأة إلى الوقود النظيف والكهرباء لا يحسن رفاهها فحسب، بل ينطوي أيضاً على إمكانية توفير وقت ثمين للتعليم والأنشطة المدرة للدخل. ولتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المناطق الريفية، من الضروري إزالة العقبات التي تحول دون مشاركتها في قطاع الطاقة، وتعزيز مشاركتها في صنع القرار، والاعتراف بدورها الحاسم في إدارة الطاقة داخل الأسرة. ولن يؤدي توسيع نطاق حلول الطاقة النظيفة إلى التخفيف من فقر الطاقة فحسب، بل يدعم التنمية المستدامة في المجتمعات الريفية.

الشكل 26

وفيات الأمهات والوصول إلى الكهرباء، حسب بيانات أحدث عام

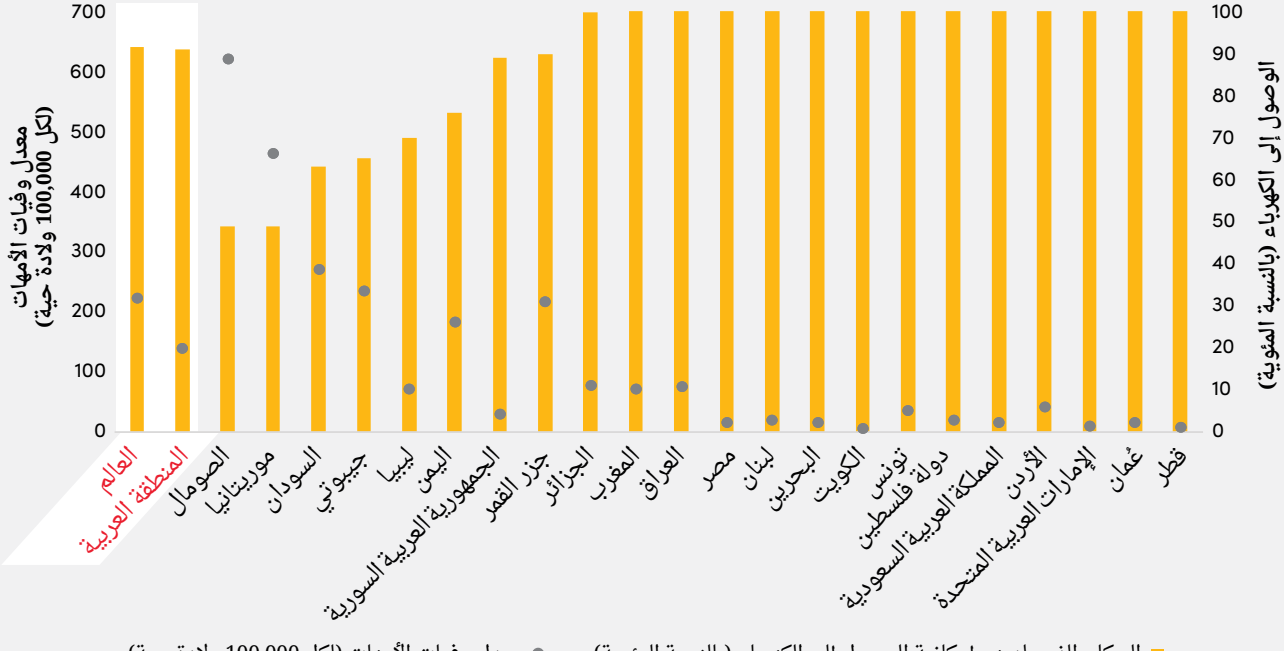

المصدر: UNSD, Global SDG Indicators database (accessed in November 2024).

تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع

معالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين تفتح المجال أمام تمكين المرأة وتعزيز النمو الاقتصادي

يتضح التأثير الاجتماعي والاقتصادي للصراع والحرب في مؤشرات سوق العمل. فمعدلات البطالة، ونقص التشغيل، والتسرب من التعليم، ونقص فرص العمل والتدريب، والفقر المدقع أكثر ارتفاعاً في البلدان خارج مجلس التعاون الخليجي التي تشهد صراعات، مقارنة ببلدان مجلس التعاون الخليجي غير المعرضة للصراعات[103].

وعلى الرغم من أن النساء يمثلن حوالى 48 في المائة من السكان في المنطقة العربية، ترتفع معدلات البطالة في أوساطهن مقارنة بما هي عليه في أوساط الرجال[104]. وفي عام 2023، سجلت المنطقة العربية أحد أعلى معدلات البطالة في العالم، لا سيّما بين النساء والشباب (19.54 في المائة)، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 5.29 في المائة. وتعد البطالة تحدياً مستمراً للعديد من بلدان المنطقة. وقد ارتفعت معدلات البطالة بين النساء بينما انخفضت معدلات البطالة بين الرجال منذ عام 2000. وسجلت دولة فلسطين أعلى معدل بطالة بين النساء بنسبة 40.4 في المائة في عام 2022، وهو ضعف معدل البطالة بين الرجال (20.3 في المائة).

وكما هو الحال بالنسبة للسكان البالغين، تسجَّل فجوات كبيرة بين الجنسين في البطالة بين الشباب. وعلى الرغم من التباين الكبير بين البلدان، تبقى معدلات البطالة بين الشابات أعلى بشكل ملحوظ منها بين الفئات العمرية الأكبر سناً. وفي عام 2023، واجهت الشابات (40.1 في المائة) معدل بطالة بلغ ضعف معدل البطالة بين الشباب (23.4 في المائة).

الشكل 27

معدل بطالة البالغين (15 سنة فأكثر)، 2023 (بالنسبة المئوية)

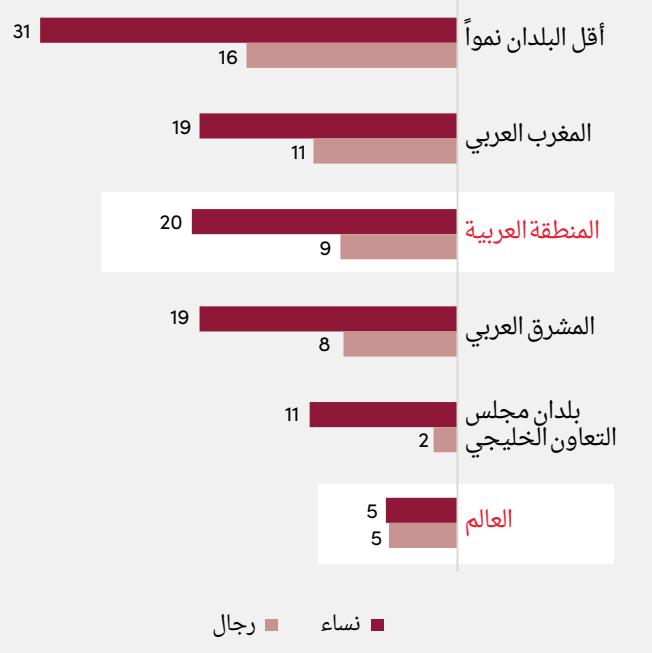

المصدر: ILOSTAT Database (accessed in November 2024).

الشكل 28

معدل بطالة الشباب (15-24 سنة)، 2023 (بالنسبة المئوية)

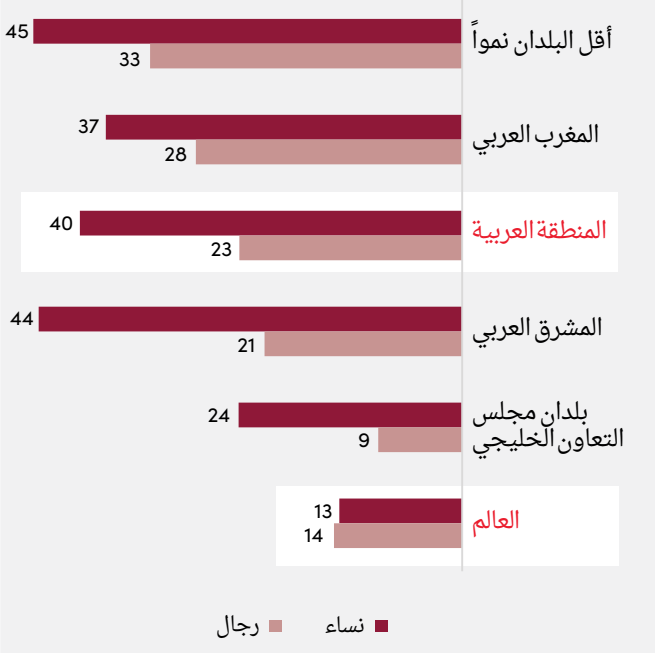

المصدر: ILOSTAT Database (accessed in November 2024).

وتشهد بلدان عديدة في المنطقة العربية فجوة ملحوظة بين تحسن تعليم المرأة وتدني مشاركتها الاقتصادية[105]، إذ لا تتجاوز نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة 20 في المائة، مقابل 69 في المائة للرجال، أي أن امرأة واحدة فقط من كل خمس نساء تعمل أو تبحث عن عمل، مقابل متوسط عالمي يبلغ 49 في المائة. وتُسجل المنطقة أدنى معدل لمشاركة النساء في سوق العمل على مستوى العالم، مع تقديرات تشير إلى أن سد هذه الفجوة قد يستغرق 115 عاماً[106]. وانخفضت مشاركة المرأة بين عامي 2015 و2020 بمقدار 3 نقاط مئوية في المناطق الريفية (18 في المائة) ونقطة مئوية واحدة في المناطق الحضرية (21 في المائة). ومع ذلك، تُسجل بعض البلدان تقدماً ملحوظاً، أبرزها المملكة العربية السعودية التي تضاعفت فيها نسبة مشاركة النساء من 22.5 في المائة في عام 2006 إلى 43.2 في المائة في عام 2024، والإمارات العربية المتحدة والبحرين اللتين شهدتا زيادات كبيرة خلال الفترة نفسها[107].

وتؤدي قلة فرص العمل وضعف الاستثمار وشدة الرقابة على القطاع الخاص إلى قلة إمكانيات التشغيل. وبغض النظر عن مستوى التعليم، فالتشغيل غير النظامي هو مصدر رئيسي لعمل النساء مقارنة بالرجال. وفي حين أن عدداً كبيراً من النساء في المنطقة العربية غير ناشط اقتصادياً، فالعاملات يزاولن أعمال غير محمية وغير نظامية[108].

وفي عام 2023، كان 50.3 في المائة من العاملات في أعمال غير نظامية يفتقرن إلى الاستقرار، وهنّ إما غير مشمولات بشكل كافٍ أو غير مشمولات على الإطلاق بالترتيبات النظامية في القانون أو الممارسة[109]. والجدير بالذكر أن الفجوة بين الجنسين في الوضع الوظيفي كبيرة، إذ أن من المرجح أن تكون النساء (10.9 في المائة) عاملات مساهمات في الأسرة أكثر من الرجال (2.8 في المائة)، في حين لا تسجَّل فجوة كبيرة بين الجنسين في العمل الحر (30.6 في المائة للنساء و29 في المائة للرجال)، حسب إحصاءات عام 2022[110].

ومن بين 25 مليون شخص من فئة الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب في المنطقة العربية[111]، يُسجَّل أكثر من 16.8 مليون شابة، وهو عدد يمثل أكثر من ضعف معدل الشباب من هذه الفئة (19.7 في المائة) وأكثر من 12 نقطة مئوية زيادة على المتوسط العالمي للشابات (29.7 في المائة) في عام 2023.

الشكل 29

الوضع الوظيفي، 2000 و2022 (بالنسبة المئوية)

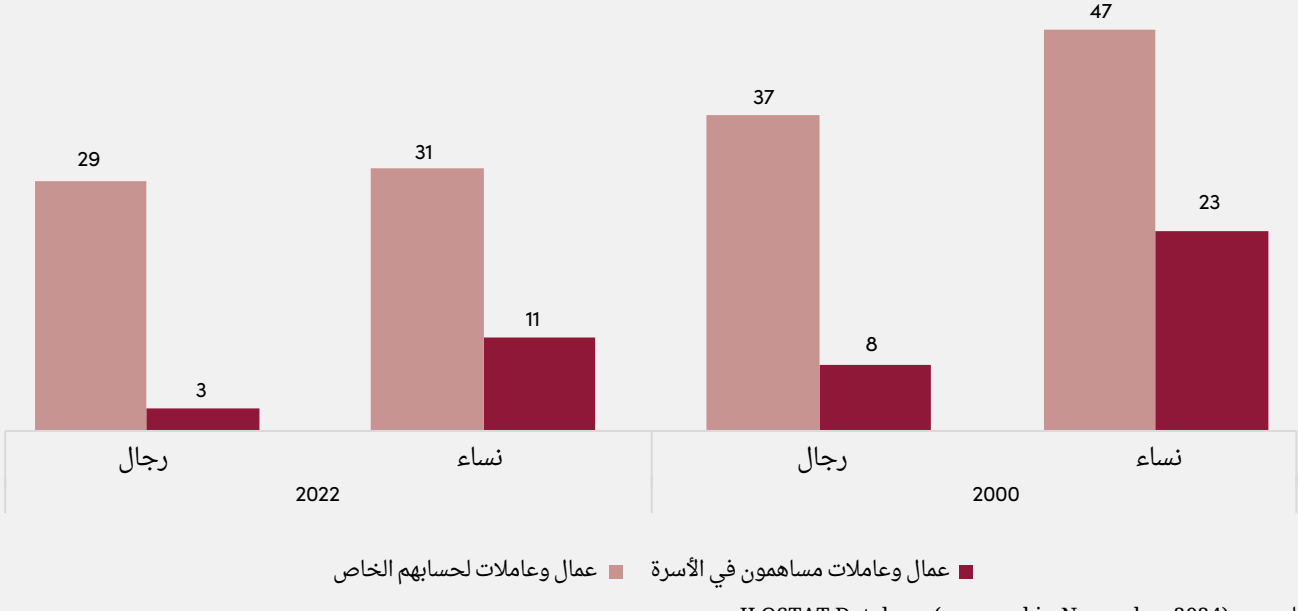

المصدر: ILOSTAT Database (accessed in November 2024).

الشكل 30

نسبة الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب، 2023 (بالنسبة المئوية)

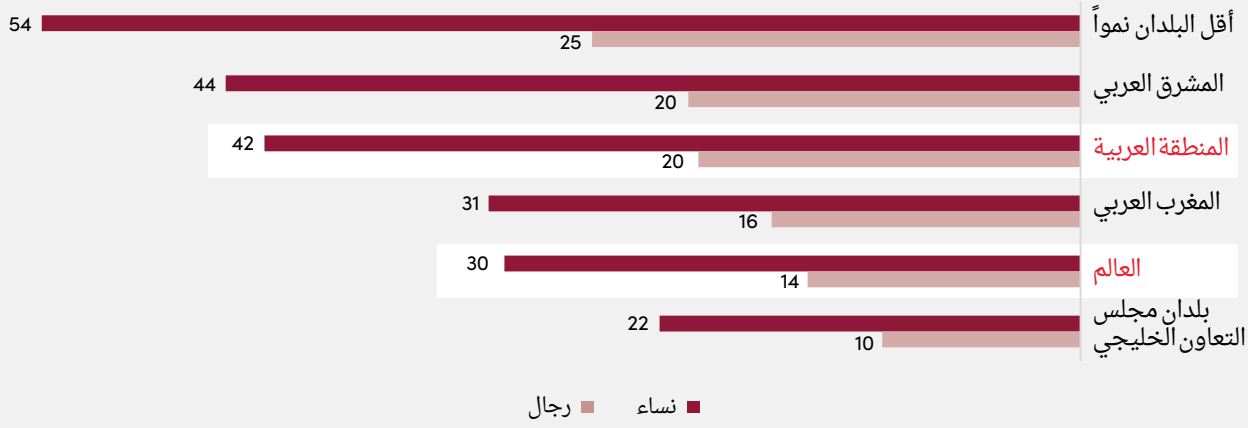

المصدر: ILOSTAT Database (accessed in November 2024).

ضعف الشمول المالي من العوائق الرئيسية أمام تمكين المرأة اقتصادياً، إذ يحد من قدرتها على إدارة الشؤون المالية للأسرة، ويقلص فرصها في كسب الدخل وتحقيق الاستقلال الاقتصادي. وتُظهر البيانات وجود فجوة واضحة بين الجنسين في المنطقة، حيث بلغ الفارق 17 نقطة مئوية في امتلاك حسابات مصرفية. ففي عام 2021، امتلكت 28.9 في المائة فقط من النساء حساباً في مؤسسة مالية، مقابل 45.8 في المائة من الرجال، وهي نسب تقل كثيراً عن المتوسطات العالمية التي بلغت 71.4 في المائة للنساء و76.4 في المائة للرجال.

ولا يزال الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في المنطقة العربية يفرض تحديات كبيرة، خاصة في سوق العمل. ومن أبرز التدخلات المطلوبة توسيع فرص العمل، وتعزيز الشمول المالي، وتهيئة بيئة داعمة لتمكين المرأة اقتصادياً. ولردم الفجوات بين الجنسين، لا بدّ من إصلاحات شاملة في السياسات تتصدى للأعراف الاجتماعية المقيدة، وتكفل وصولاً منصفاً إلى التعليم والعمل، بما يضمن مشاركة المرأة الكاملة في التنمية الاقتصادية وبناء قدرتها على الصمود.

الشكل 31

الأفراد من الفئة العمرية 15 سنة فأكثر من أصحاب الحسابات في مؤسسات مالية أو مستخدمي تطبيقات المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول، 2011 و2021 (بالنسبة المئوية)

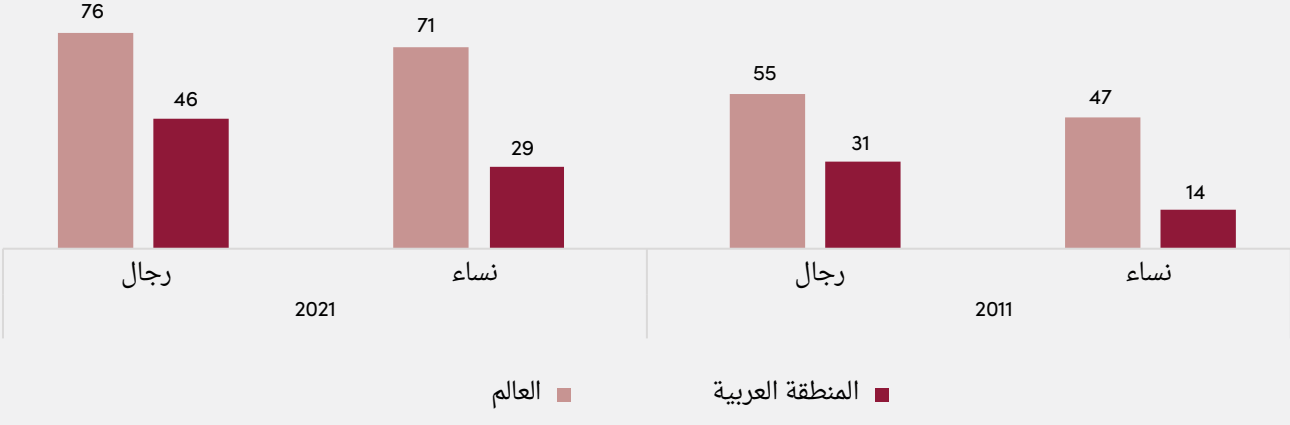

المصدر: World Bank, World Development indicators (accessed in November 2024).

بناء بنية تحتية مرنة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام، وتعزيز الابتكار

تمكين المرأة من الوصول إلى وظائف صناعية عالية المهارة ومرتفعة الأجر يسمح لها بتحقيق استفادة متكافئة من مزايا التصنيع

زيادة مشاركة المرأة في التكنولوجيا والعلوم والابتكار ضرورية لمواجهة التحديات العالمية المستقبلية[112]. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الخريجات في هذه المجالات، لا يزال حضور المرأة في العمل ضمنها محدوداً[113]. ولا يزال الفصل مستمر بين الجنسين من حيث التوزيع المهني والقطاعي للعمل، ويُسجل أعلى مستوياته في قطاع التصنيع في المنطقة العربية.

وفي عام 2022، شغلت المرأة 23.2 في المائة فقط من الوظائف في قطاعات العلوم والهندسة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. إلا أن حضور المرأة أقوى في قطاع التصنيع مقارنة بالرجل، إذ تعمل امرأة واحدة من كل خمس نساء تقريباً في التصنيع مقابل رجل واحد من كل 10 رجال[114]. لكن غالبية النساء يعملن في قطاع الخدمات، بمعدل 7 من كل 10 نساء. وهذا يسلط الضوء على الإنجازات وعلى التحديات التي تواجهها النساء في الوصول إلى الصناعات عالية المهارة ومرتفعة الأجر، ويشير إلى أن المزيد من النساء يتركزن في وظائف قطاع الخدمات المنخفضة الأجر.

وفي عام 2023، لم تتجاوز نسبة المخترعات المدرجين في طلبات البراءات المقدمة من المنطقة العربية على الصعيد الدولي 16 في المائة، مقابل 84 في المائة من المخترعين الرجال. وتبلغ نسبة الباحثات في المنطقة 41.1 في المائة (باحثتان من كل خمسة باحثين)، وهي نسبة تفوق المتوسط العالمي البالغ 31.5 في المائة في عام 2021. وسجلت تونس أعلى نسبة من الباحثات بين بلدان المنطقة بلغت 55 في المائة في عام 2022.

ولا تقاس أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمجرد توفرها أو امتلاك المهارات الأساسية فيها، إذ تكمن قيمتها الحقيقية في قدرتها على دعم الابتكار وتحسين الحياة اليومية. وتزداد فعالية هذه التكنولوجيا عندما توظف لتعزيز الابتكار الاجتماعي. غير أن ضعف المهارات الرقمية يظل عائقاً رئيسياً أمام ربط الفئات غير المتصلة بالإنترنت، خاصة النساء والفتيات، مما يحرمهن من فرص الاستفادة الكاملة من التكنولوجيات والخدمات الرقمية.

وتُظهر البيانات أن النساء في عدد قليل من بلدان المنطقة العربية أحرزن تقدماً في مهارتين أساسيتين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: إرسال رسائل البريد الإلكتروني مع ملفات مرفقة واستخدام أدوات النسخ واللصق لتكرار المعلومات أو نقلها داخل المستند. وقد وصلت النساء في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إلى التكافؤ الكامل مع الرجال في هاتين المهارتين. أما في البلدان الأخرى في المنطقة، فلا تزال المرأة تعاني من نقص في كلتا المهارتين، ولا تزال فجوة ملحوظة بين الجنسين في الجزائر والعراق وفلسطين ومصر والمغرب. ومن المهم تسليط الضوء على أن انخفاض الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية يزيد من تعرض الأفراد للمخاطر المرتبطة بالجوانب السلبية للتواصل عبر الإنترنت، مثل الهجمات الإلكترونية والاحتيال والمعلومات المغلوطة والمحتوى السيئ، بما فيه العنف ضد المرأة.

الشكل 32

العمل حسب القطاع، 2022 (بالنسبة المئوية)

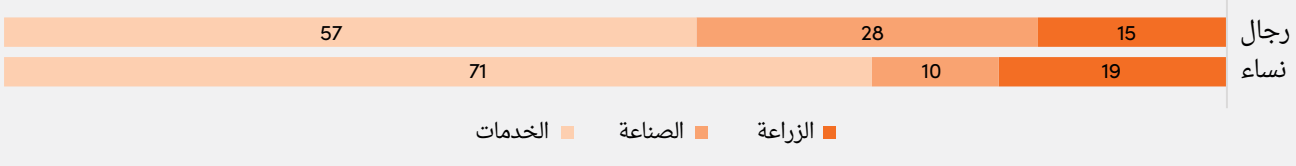

المصدر: ILOSTAT Database (accessed in November 2024).

ولا يقتصر تعزيز مشاركة المرأة في مجالات التكنولوجيا والعلوم والابتكار على كونه خطوة أساسية نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، بل يُعدّ ضرورياً للتصدي لأبرز التحديات العالمية في هذا العصر. وعلى الرغم من الزيادة الواعدة في عدد الخريجات، لا تزال عقبات كبيرة قائمة تؤدي إلى نقص فادح في تمثيل المرأة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والابتكار. وتكشف الإحصاءات عن الحاجة الملحة إلى مبادرات موجهة تعالج الفصل المهني، وتحسن الوصول إلى فرص تنمية المهارات، وتهيئ بيئة شاملة تمكّن المرأة من المساهمة الكاملة في هذه القطاعات. فمن خلال الاستثمار في إمكانيات المرأة وضمان إشراكها في التكنولوجيا والابتكار، يصبح من الممكن تسخير قدراتها لدفع التقدم المستدام وبناء مستقبل أكثر إنصافاً للجميع.

الشكل 33

عدم التكافؤ بين الجنسين في مشاركة المرأة في البحوث والعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات

2 من كل 5 باحثين هما من النساء (2021)

المصدر: UNESCO, Institute for Statistics, "Female researchers as a percentage of total researchers" (accessed in October 2024).

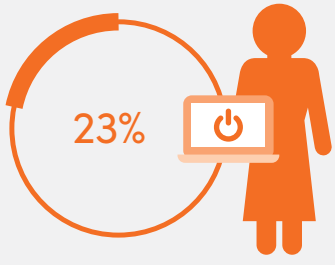

23 في المائة من النساء يشغلن وظائف في مجالات العلوم والهندسة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (2022)

المصدر: World Bank, World Development Indicators (accessed in October 2024).

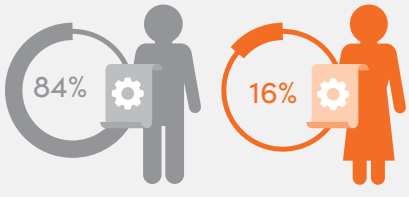

16 في المائة من المخترعات يحملن براءات اختراع دولية مقابل 84 في المائة من الرجال (2023)

المصدر: WIPO, IP Statistics Data Center, October 2024.

الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها

التغاضي عن ديناميات الجنسين وأوجه عدم المساواة يعرض النساء والفتيات لمزيد من المخاطر ومواطن الضعف ويعمق الفجوات القائمة

لا بدّ من معالجة ديناميات الجنسين وعدم المساواة بينهما بما يسهم في التمكين الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز المساواة. فأوجه عدم المساواة بين الجنسين تساهم في زيادة مخاطر انتهاك حقوق الإنسان وتقويض النتائج الاجتماعية والاقتصادية، مما يؤثر على النساء والفتيات[115]، وهي تتفاقم في حالات الصراع والأزمات.

ويبقى النزوح القسري واقعاً ملازماً للصراعات المسلحة في عام 2023. فالنساء والفتيات اللاجئات والنازحات يتعرضن أكثر للعنف والاتجار ومخاطر الزواج المبكر والقسري والحمل غير المقصود، وهي عوامل تضر بالصحة والتعليم والتغذية. وتجدر الإشارة إلى أن قرابة 42.4 مليون شخص[116] أجبروا على اللجوء أو النزوح من ديارهم في المنطقة العربية. وتمثل النساء والفتيات 20.3 مليون أو ما يقرب من نصف (48 في المائة) مجموع اللاجئين والنازحين في المنطقة العربية وخمسي (40 في المائة) مجموع النازحات داخلياً في العالم في عام 2023.

لا يزال التفاوت في الدخل بين الجنسين مرتفعاً جداً في المنطقة العربية، حيث لا تتجاوز حصة المرأة 14.5 في المائة من إجمالي دخل العمل، وهي نسبة تقل كثيراً عن المتوسط العالمي البالغ 51.8 في المائة. ويكشف ذلك عن استمرار الفجوات بين الجنسين في الأجور وفي المشاركة في القوى العاملة في عام 2024[117].

وعلى صعيد المنطقة، وعلى الرغم من محدودية البيانات، تُظهر الأرقام أن امرأة واحدة من كل ست نساء[118] (16 في المائة) تتعرض للتمييز لسبب أو لآخر. والوضع الاجتماعي والاقتصادي من أبرز أسباب التمييز. غير أن معدل إبلاغ النساء عن التمييز على أساس الجنس والوضع العائلي يعادل ضعف معدل إبلاغ الرجال، في حين يُبلِغ الرجال عن التمييز على أساس الدين والمعتقدات بمعدل يعادل ضعف ما تبلغه النساء.

وأحرزت المنطقة العربية تقدماً كبيراً في سنّ التشريعات الهادفة إلى التصدي للعنف ضد المرأة. غير أن القوانين لا توفر غالباً الحماية الكافية للأشخاص الأكثر عرضة للخطر، بمن فيهم اللاجئون والنساء والفتيات ذوات الإعاقة وعاملات المنازل المهاجرات.

وتنص دساتير 16 دولة في المنطقة العربية على المساواة بين الجنسين، وعدم التمييز، والحماية من العنف ضد المرأة، بما يتماشى إلى حد كبير مع المعايير الدولية. هذه الدول هي البحرين، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والسودان، والصومال، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا. وتعتمد 20 دولة في المنطقة العربية قوانين شاملة لمكافحة الاتجار بالبشر، تتضمن تدابير عقابية وحمائية ووقائية، باستثناء دولة فلسطين والصومال.

الشكل 34

فجوة الدخل بين الجنسين، 2024 (بالنسبة المئوية)

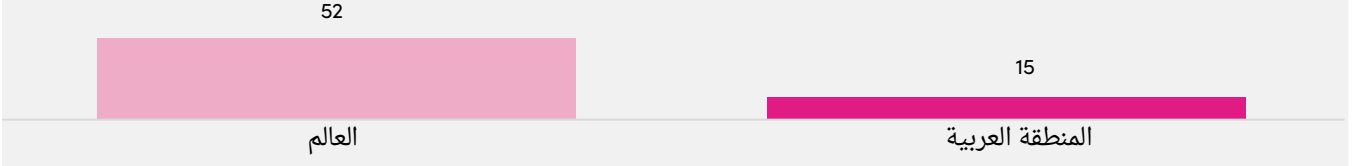

المصدر: ILOSTAT Database (accessed in November 2024).

وتوفر ثلاث دول فقط، هي الجزائر والعراق وليبيا، حماية قانونية شاملة لعاملات المنازل بموجب قوانين العمل الوطنية. وتأمين هذه الحماية ضروري، نظراً إلى أنّ معظم العاملين في هذا القطاع هم من النساء، مما يعرضهن للاستغلال وسوء المعاملة في ظل غياب ضمانات قانونية فعالة، وهو خطوة أساسية لمعالجة الفوارق بين الجنسين وضمان ظروف عمل عادلة وآمنة[119]. ورغم التزام دول المنطقة بمبدأ عدم إهمال أحد وبالقضاء على التمييز في إطار خطة عام 2030، لم تُجرِ سوى أربع دول قياساً لمعدّل انتشار التمييز، وهي تونس، وجزر القمر، ودولة فلسطين، والعراق.

ومعالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين ضرورية لتمكين النساء والفتيات اجتماعياً واقتصادياً، لا سيّما في حالات الصراع والأزمات التي تزيد من حدة التفاوت. ونظراً إلى أن نصف النازحين في المنطقة العربية تقريباً هم من النساء والفتيات اللواتي يواجهن مخاطر العنف والتمييز المتزايدة، تبرز حاجة ملحّة إلى تأمين حماية قانونية شاملة وخدمات مخصصة لدعم هذه الفئات. ومن الضروري تحسين الآليات الوطنية والدولية لحماية حقوق النساء والفتيات المهمشات، وجمع بيانات دقيقة عن التمييز، لتهيئة بيئة شاملة تعزز المساواة بين الجنسين وتحمي حقوق الإنسان.

الشكل 35

عدد الدول التي تعتمد تشريعات لمعالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين في حالات الصراع والأزمات

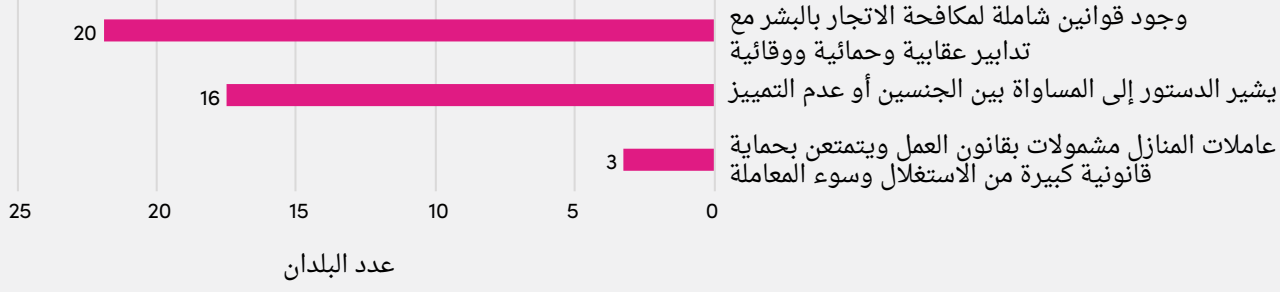

المصدر: WORLD Policy Analysis Center, FACT SHEET: JANUARY 2020; The Warnath Group, Global Collection of human trafficking laws; United Nations Development Programme (UNDP), Gender Justice and Equality before the Law in the Arab States Region (2019).

جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة

يوفر التوسع الحضري فرصاً كبيرة للمرأة، لكن مخاوف السلامة في الأماكن العامة تعوق تحقيق المساواة بين الجنسين

تتيح الحياة الحضرية فرصاً هائلة للنساء، إلا أنّ غالباً ما تلازمهن مخاوف السلامة في الأماكن العامة من المدن، مما يعوق تحقيق المساواة بين الجنسين، وهي عنصر أساسي للتحضر الشامل والمرن والمستدام[120]. ويزيد عدد سكان المناطق الحضرية عن 283 مليون نسمة، أي 60 في المائة من سكان المنطقة العربية، بينهم أكثر من 136.9 مليون امرأة وفتاة (48.37 في المائة)، حسب بيانات عام 2023.

ومن المتوقع أن يرتفع عدد النساء والفتيات في المناطق الحضرية بنسبة 53 في المائة، ليصل إلى 210.1 مليون من مجموع سكان المناطق الحضرية، الذي سيبلغ 430.6 مليون نسمة بحلول عام 2050. ويُتوقع أن يزيد عدد النساء من الفئة العمرية 65 سنة فأكثر ثلاثة أضعاف، من 7.4 مليون إلى 21 مليون، مما يمثل شريحة كبيرة من سكان المناطق الحضرية. وتواجه النساء من كبار السن مخاوف متعلقة بالسلامة، وهن أكثر عرضة لضعف الصحة العقلية والجسدية نتيجةً لعوامل مثل تلوث الهواء وزيادة احتمالات الإصابة بالخرف، مما يتطلب مراعاةً خاصة في التخطيط الحضري[121].

وتُظهر الأبحاث أن وجود المرأة في الأماكن العامة يعتمد على مدى ملاءمة هذه الأماكن وسهولة الوصول إليها[122]. فقلة خيارات التنقل، وضيق السبل أمام النساء وكبار السن والأشخاص ذوي لإعاقة، والخوف من التعرض للعنف، عوامل تحدّ من رغبة المرأة في ارتياد الأماكن العامة[123]. وغالباً ما تخشى النساء والفتيات التعرض للتحرش الجنسي اللفظي والعنف الجسدي في الشوارع ووسائل النقل العام. وتعد أنظمة النقل العام في المنطقة العربية ضعيفة وغير ميسّرة للجميع، لا سيّما للأشخاص ذوي الإعاقة. وتشير دراسة حديثة أجريت في المنطقة العربية إلى أن 39 في المائة من النساء أبلغن عن التعرّض للتحرّش الجنسي في أماكن عامة، مقابل 22 في المائة من الرجال. وفي مصر، أفادت 62 في المائة من النساء بتعرضهن للتحرش في أماكن عامة[124]. وتعوق الصعوبات التي تواجهها النساء في الوصول إلى وسائل النقل العام الآمنة والفعالة فرص تشغيلهن وإمكانية حصولهن على التعليم ومشاركتهن في الأنشطة الثقافية والاجتماعية[125].

وتواجه النساء المقيمات في الأحياء الفقيرة صعوبات منها قيود على التنقل بسبب الفقر، وعدم المساواة في الحصول على الخدمات والعمل اللائق، يفاقمها عدم ضمان حق الحيازة[126]. وفي 80 في المائة من البلدان التي يشملها التحليل، تسجّل النساء النسبة الأكبر بين السكان من الفئة العمرية 15-49 سنة في الأحياء الفقيرة من المناطق الحضرية[127].

وفي عام 2022، كان خمس السكان في المنطقة العربية (20.9 في المائة) يعيشون في الأحياء الفقيرة، حيث يفتقر أكثر من 57.8 مليون نسمة، بينهم أكثر من 27.7 مليون امرأة وفتاة، إلى السكن اللائق وإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي، بما في ذلك مرافق غسل اليدين بالماء والصابون في موقع السكن التي تضمن تأمين النظافة الشخصية للنساء أثناء الدورة الشهرية[128]. ففي الصومال، لا تتمكن اثنتان من كل ثلاث نساء وفتيات (68.13 في المائة) من الوصول إلى هذه المرافق في المناطق الحضرية.

وتشهد المنطقة العربية نمواً في المدن الذكية المستدامة، إذ أطلق 14 بلداً مبادرات في هذا المجال، تساهم في تعزيز السلامة الحضرية، وزيادة سلامة الطرق، ودعم أنظمة الإنذار المبكر، وإتاحة البيانات في الوقت الفعلي للتنبؤ بالجريمة والإرهاب ومنعهما، والتصدي للعنف ضد النساء والفتيات في الأماكن العامة (الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة)[129].

ويوفر التوسع الحضري فرصاً كبيرة للمرأة، لكن مخاوف السلامة في الأماكن العامة تعوق تحقيق المساواة بين الجنسين. ولا بدّ أن يولي التخطيط الحضري الشامل الأولوية لسلامة المرأة وإمكانية وصولها إلى الخدمات. ومن الضروري تنفيذ تدابير مخصصة لدعم المرأة في مجال النقل والبنية الأساسية والسلامة العامة لتحقيق الفائدة القصوى من البيئة الحضرية للنساء والفتيات.

الشكل 36

نسبة السكان المحرومون من الخدمات الأساسية في المناطق الحضرية، 2022 (بالنسبة المئوية)

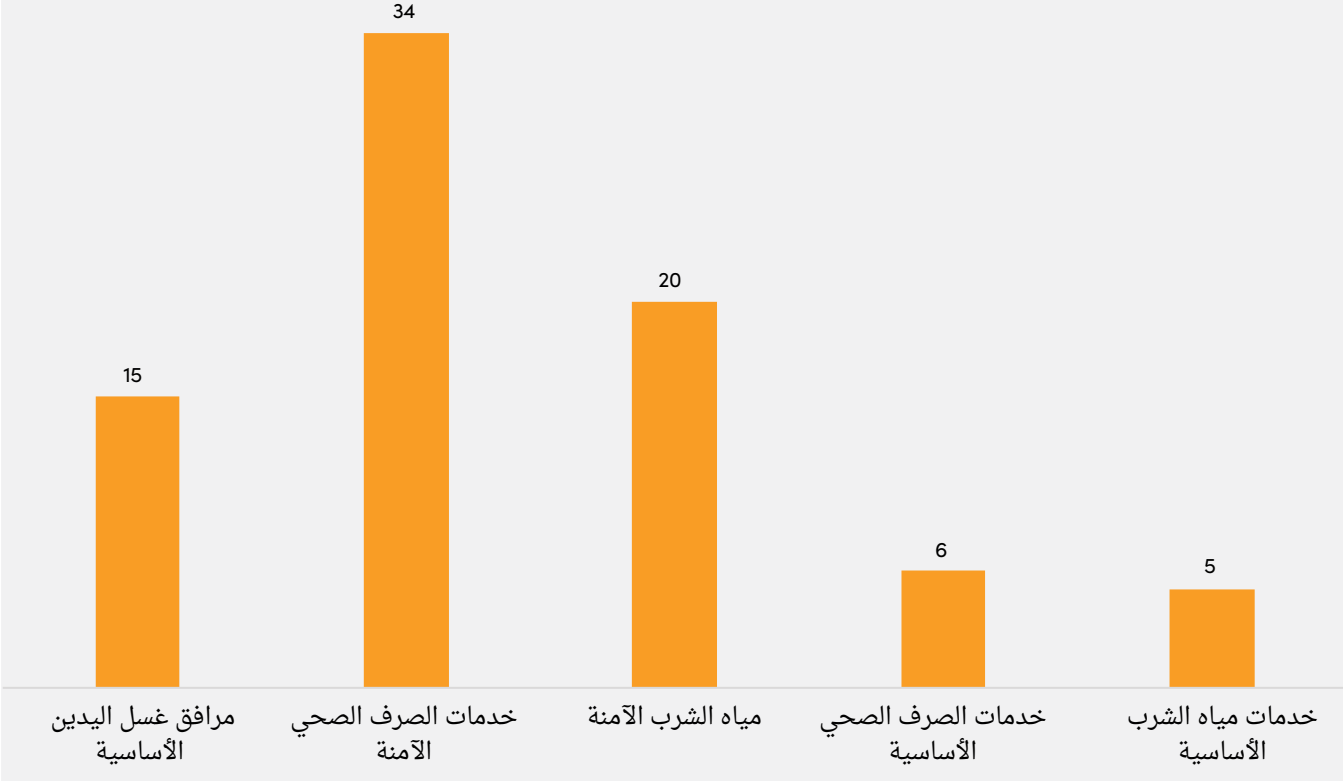

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسف.

تقاطع عدم المساواة بين الجنسين وتغُّير المناخ تحدٍ بارز في التنمية المستدامة في المنطقة العربية، له أثر بالغ على النساء، لا سيّما اللواتي يعشن في المجتمعات الريفية والمهمشة

يعد تقاطع عدم المساواة بين الجنسين والأزمات البيئية من أبرز تحديات التنمية المستدامة في المنطقة العربية. تزداد حدة آثار تغُّير المناخ مع تزايد مخاطر الفيضانات، وحرائق الغابات، والتصحر، وتدهور الأراضي، والجفاف الشديد، مما يترك أثراً بالغاً على الفئات الأشد فقراً وضعفاً، وغالبيتها من النساء. وتتفاوت تداعيات تغُّير المناخ، مقرونة بأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، بين النساء حسب أوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية.

والنساء المهمشات العاملات في وظائف منخفضة الأجر، مثلاً، لا يحظين إلا بقليل من الموارد لمواجهة الصعوبات الناجمة عن تغُّير المناخ، مما يفاقم أوجه عدم المساواة القائمة[130]. وتواجه النساء في المناطق الريفية صعوبات إضافية نظراً لمحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية والتكنولوجيا والمعلومات المتعلقة بالسوق، بما في ذلك التدريب. ويبلغ معدل الوصول إلى الإنترنت في المناطق الريفية 50 في المائة مقابل 83 في المائة في المناطق الحضرية. وتعمّق الفجوة الرقمية الكبيرة بين الجنسين هذا التفاوت، إذ تشير إحصاءات عام 2024 إلى انخفاض نسبة النساء اللواتي تتوفر لديهن خدمة الإنترنت مقارنة بالرجال[131].

وترتفع نسبة النساء العاملات في الزراعة مقارنة بالرجال، إذ بلغت 18.7 في المائة مقابل 15.4 في المائة للرجال في عام 2022. وتعد النساء في المناطق الريفية، لا سيّما في المجتمعات المهمشة، اللواتي يعتمدن الزراعة وصيد الأسماك سبلاً للعيش، من الفئات الأكثر عرضة للتأثيرات المناخية، مثل تدهور الأراضي، الذي ارتفع معدله من 3.4 في المائة في عام 2015 إلى 8.7 في المائة في عام 2019. ورغم دور المرأة المحوري في إنتاج الغذاء، لا تزال تواجه تمييزاً ممنهجاً وأوجه متجذرة من عدم المساواة في الأنظمة الغذائية. ففي عام 2023، بلغ عدد النساء اللواتي يعانين من انعدام الأمن الغذائي الحاد 24.2 مليون امرأة في المنطقة العربية، بزيادة قدرها 62.5 في المائة عن عام 2015، أي ما يعادل 9 ملايين امرأة إضافية.

ومن سبل التخفيف من آثار تغُّير المناخ والتكيف معه، ضمان حق المرأة في حيازة الأراضي، إذ أنه يدعم الاستثمارات الطويلة الأجل، ويعزز استراتيجيات الاستجابة المتنوعة والإدارة المستدامة للغابات. لكن الفوارق بين الجنسين في حيازة الأراضي لا تزال كبيرة في المنطقة. ففي الأردن، مثلاً، 3 في المائة فقط من النساء يملكن أراضٍ، مقابل 97 في المائة من الرجال، وفي تونس، تملك 6.4 في المائة من النساء أراضٍ مقابل 93.6 في المائة من الرجال[132].

ويزيد تغُّير المناخ من تعقيد الأدوار المسندة إلى كل من الرجل والمرأة داخل الأسرة، وتتحمل المرأة العبء الأكبر من المهام الأساسية مثل جمع المياه. ففي المنطقة العربية، يفتقر 37.5 مليون شخص إلى خدمات مياه الشرب التي غالباً ما تقع مسؤولية تأمينها على المرأة.

والمساواة بين الجنسين أساسٌ للتخفيف من آثار تغُّير المناخ. ويسهم إشراك المرأة في المناقشات الخاصة بالمناخ في وضع سياسات ومشاريع أكثر فعالية وإنصافاً[133].

وقد أدرجت تسع دول عربية مشارِكة في مبادرة الوعد المناخي أبعاد المساواة بين الجنسين في مساهماتها المحددة وطنياً[134]. وتعد المساهمات المحددة وطنياً المحدّثة لعام 2021 التي طرحتها تونس نموذجاً إقليمياً في مراعاة المساواة بين الجنسين، إذ توليها اهتماماً ضمن ثلاثة مجالات شاملة ذات أولوية[135].

وفي قطاع الزراعة، تؤدي المرأة دوراً محورياً في دفع عجلة التغيير بما يسهم في فك الارتباط بين التقدم الاقتصادي والتدهور البيئي. ويبرز دورها في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين كفاءة الموارد، وتبنّي أنماط حياة مستدامة، والمساهمة في حفظ الغابات وتجديدها[136]. ويعد تمكين المرأة من خلال إتاحة الوصول إلى المعلومات، والتدريب على التكنولوجيا الحديثة[137]، وضمان تكافؤ الفرص، ضرورياً لتعزيز قدراتها ومساهماتها في العمل المناخي.

ويعد تقاطع عدم المساواة بين الجنسين وتغُّير المناخ تحدياً كبيراً أمام تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية. ومن الضروري تمكين المرأة، لا سيّما في المجتمعات الريفية والمهمشة، من خلال ضمان حقها في حيازة الأراضي وتأمين وصولها إلى الموارد وإشراكها في صنع القرار، لبناء قدرة المجتمعات على الصمود. ويمكن الاستفادة من معارف المرأة وتكريس أدوارها في الزراعة وإدارة الموارد لدفع التنمية المستدامة بما يضمن منفعة الجميع.

الشكل 37

حيازة الأراضي (بالنسبة المئوية)

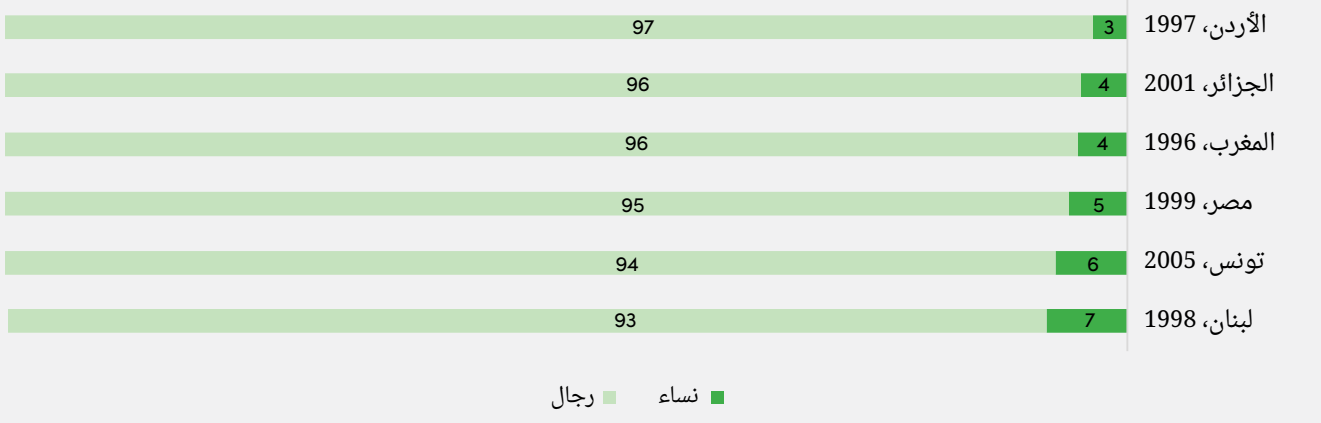

المصدر: Arab Women Organization, 2021. Gender Equality in the Agricultural Sector in the Arab Region.

تعزيز المجتمعات العادلة والسلمية والشاملة

قيادة المرأة ومشاركتها في بناء السلام شرطٌ أساسي لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في المنطقة العربية

قيادة المرأة ومشاركتها في بناء السلام "شرط أساسي لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030"[138]، لا يحل السلام الدائم من دونه ولا تتحقق التنمية المستدامة. وليست المساواة بين الجنسين حقاً أساسياً من حقوق الإنسان فحسب، بل هي ركيزة لعالم سلمي ومزدهر ومستدام[139]. ويعد تولّي المرأة مناصب قيادية خطوة أساسية لبناء مجتمعات أكثر عدلاً وسلاماً وشمولاً. لكن التقدم لا يزال محدوداً في مشاركة المرأة الكاملة والمتكافئة والفعالة في عمليات السلام في المنطقة العربية.

وشهد العقد الماضي صراعات في ثمانية بلدان في المنطقة، هي الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال والعراق ودولة فلسطين ولبنان وليبيا واليمن. ولم يقابل تزايد الصراعات أي تقدم على مسار الاتفاقات. وقد ألحقت هذه الصراعات خسائر جسيمة في صفوف المدنيين، ولا سيّما النساء والفتيات[140]. وقد بلغ عدد القتلى المدنيين في الصراعات المسلحة ذروته في عام 2024، إذ سُجّل 7 من كل 10 منهم في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. وتشير البيانات إلى ارتفاع نسبة القتلى من النساء ضعفين ومن الأطفال ثلاثة أضعاف. وسُجِّلت حالات مماثلة في الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال وغيرها من البلدان المتأثرة بالصراعات، مما اثر بشكل خاص على النساء والفتيات[141].

الشكل 38

الإصابات المبلغ عنها في غزة حتى 24 كانون الأول/ديسمبر 2024 (حصيلة تراكمية)

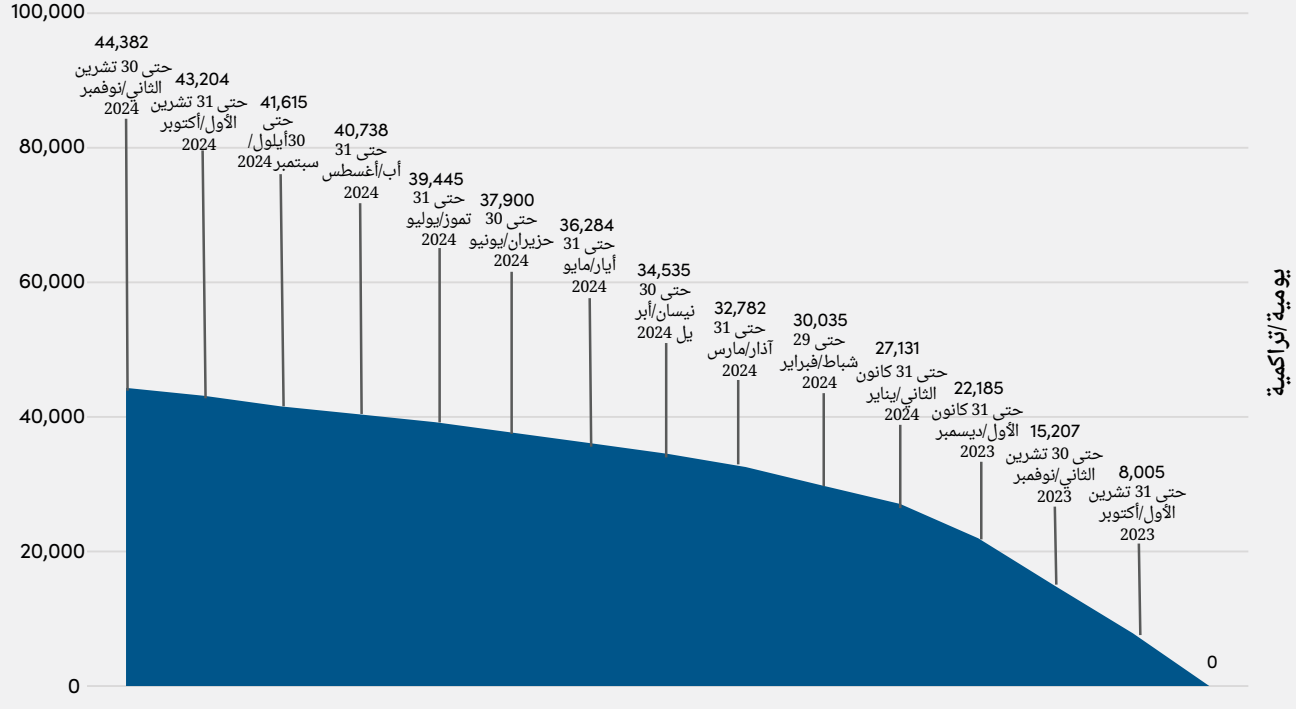

المصدر: Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), Reported Impact Snapshot, Gaza Strip, 24 December 2024.

الشكل 39

عدد ضحايا الاتجار بالبشر المكتشفين، حسب بيانات أحدث عام

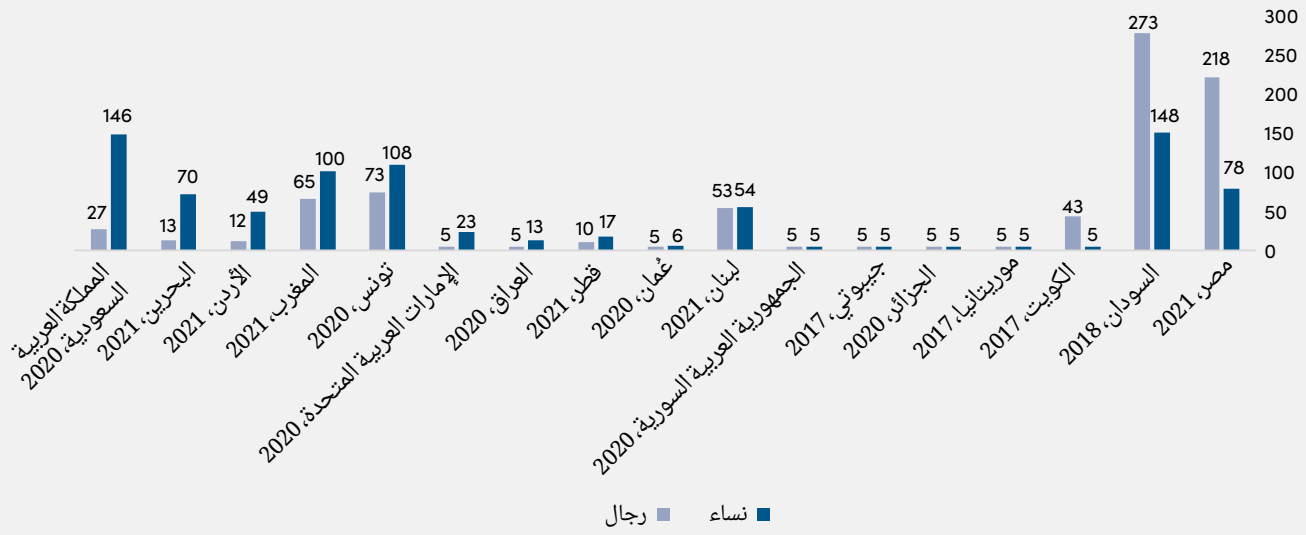

المصدر: UNODC Database (accessed in November 2024).

وتسببت الصراعات والأزمات المنتشرة في المنطقة في نزوح أعداد كبيرة من السكان وزيادة تعرضهم للمخاطر، مما هيأ أرضية خصبة للاتجار بالبشر، وتجنيد الأطفال واستغلالهم، واسترقاق الفتيات جنسياً. وقد ارتفع عدد ضحايا الرق المعاصر في السنوات الأخيرة في جميع أنحاء العالم. وتسجل المنطقة العربية أعلى معدلات انتشار الرق المعاصر، تقدر بنحو 1.7 مليون امرأة ورجل وطفل (10.1 لكل 1,000 نسمة)142. وارتفع عدد ضحايا جرائم القتل العمد من النساء من 2.4 ضحية لكل 100,000 نسمة في عام 2000 إلى 2.5 ضحية لكل 100,000 نسمة (5,531 ضحية)، متجاوزاً المتوسط العالمي البالغ 2.2 ضحية لكل 100,000 نسمة في عام 2022143. ويسجل العراق أعلى معدلات جرائم القتل العمد لكل من النساء والرجال (3 من النساء و15.8 من الرجال لكل 100,000 نسمة). في المقابل، تسجل بلدان مجلس التعاون الخليجي أدنى معدلات جرائم القتل العمد، إذ لا تتجاوز 1 لكل 100,000 نسمة.

وتعد المشاركة المتكافئة للمرأة في الإدارة العامة وصنع القرار شرطاً أساسياً لضمان مراعاة مصالحها مراعاةً تامة وعلى النحو المناسب. وتقوض العقبات التي تعترض تقدم المرأة في الإدارة العامة المبادئ الأساسية لتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية في المجتمع ككل144. وتُعد المنطقة العربية الأقل تمثيلاً للمرأة في الخدمة العامة بين مناطق العالم، إذ لا يتجاوز عدد النساء العاملات في هذا القطاع 0.44 امرأة لكل امرأة في سن العمل.

تبيّن هذه الأرقام أن المسار نحو السلام والأمن العالميين يشهد انحرافاً يهدد إمكانيات تحقيق التنمية المستدامة. فلا بدّ من عكس هذا الاتجاه ووفاء أطراف الصراع بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان لحماية أرواح المدنيين، سعياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة145. ومن الضروري تمكين المرأة من تولّي مناصب قيادية وإشراكها في بناء السلام لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في المنطقة العربية. وعلى الرغم من تفاقم الصراعات والحاجة الماسة لعمليات سلام شاملة، لا يزال التقدم في المشاركة الفاعلة للمرأة بطيئاً. فمن المهم ضمان إشراك المرأة في صنع القرار ليس فقط لتلبية احتياجاتها الخاصة، بل لبناء مجتمعات عادلة وسلمية. ولعكس اتجاهات العنف وعدم الاستقرار الحالية، لا بدّ من إعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع جوانب الحياة العامة، لا سيّما في حل الصراعات والحوكمة.

الشكل 40

عدد ضحايا القتل العمد لكل 100,000 نسمة، 2022 (بالنسبة المئوية)

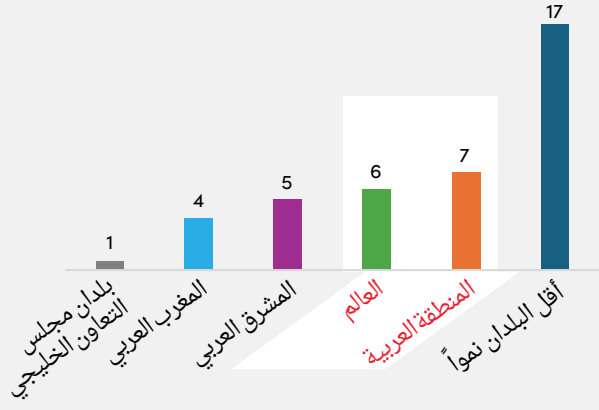

المصدر: تقديرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة استناداً إلى البيانات الوطنية.

الشكل 41

نسبة النساء إلى الرجال في الخدمة العامة حسب المنطقة، 2022

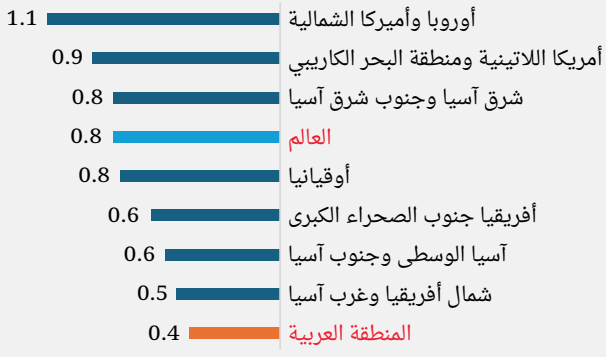

المصدر: مركز أوسلو للحكم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

17 PARTNERSHIPS FOR THE GOALS

لا بدّ من تعميم إحصاءات الجنسين في المنطقة العربية وتمويلها في الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات

تعد إحصاءات الجنسين أساسية لفهم احتياجات النساء والفتيات، وتجاربهن اليومية، وأوجه عدم المساواة والتحيز التي يواجهنها. وتُسهم البيانات المصنفة حسب الجنس، إذا ما كانت دقيقة وموثوقة، في توجيه السياسات الهادفة إلى معالجة هذه الفجوات وتعزيز التنمية الشاملة. وتتيح هذه البيانات رصد التقدم في تنفيذ السياسات المراعية لقضايا الجنسين، وتضمن استجابة التدخلات وفعاليتها. وتساعد هذه البيانات في رفع الوعي، والتصدي للصور النمطية والوصم، وبناء مجتمع أكثر شمولاً. وتعد بيانات الجنسين الموثوقة عنصراً حاسماً لصياغة سياسات تعترف بحقوق الجميع وقدراتهم وتضمن عدم إهمال أحد. ويُتاح ذلك من خلال إدراج خطط إحصائية استراتيجية ضمن السياسات الوطنية وتنفيذها، تشمل جميع القطاعات وتلائم جميع المستخدمين. وتوفر هذه الاستراتيجيات إطاراً متيناً وخطة عمل لبناء القدرات الإحصائية وتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية من البيانات[146].

وبلغت نسبة البلدان في المنطقة العربية التي أفادت باعتمادها خطط إحصائية وطنية قيد التنفيذ 68.2 في المائة في عام 2023، مقابل 64.2 في المائة على مستوى العالم في عام 2023. ونفذ 14 بلداً في المنطقة (63.6 في المائة) تعداداً واحداً على الأقل للسكان والمساكن خلال العقد الماضي (2013-2023)، مقابل 86.1 في المائة عالمياً. وأظهرت البيانات حتى عام 2021 عدم اكتمال سجلات الوفيات والولادات، بنسبة 50 في المائة و63.6 في المائة على الترتيب. وبلغ متوسط مؤشر أداء مصادر البيانات 44.9 في المائة، وهو دون المتوسط العالمي البالغ 51.7 في المائة في عام 2022. أما متوسط مؤشر أداء البنية التحتية للبيانات فبلغ 49.1 في المائة، وهو دون المتوسط العالمي البالغ 50.9 في المائة في عام 2022. وبلغ مؤشر تغطية مخزون البيانات المفتوحة[147] 44 في المائة، مقابل 56 في المائة على مستوى العالم في عام 2022 (الشكل 42).

ويسهم نقص بيانات الجنسين إلى زيادة تهميش النساء والفتيات وتعميق أوجه التمييز ضدهن. ونتيجة لذلك، غالباً ما تُهمل احتياجاتهن الخاصة أثناء التخطيط وإعداد الميزانية. ويقيس مؤشر تغطية مخزون البيانات المفتوحة المتعلقة بالجنسين[148] مدى توفر وانفتاح تلك البيانات في العالم. وقد بلغ متوسط الدرجة الإجمالية لهذا المؤشر 42 في المائة للمنطقة العربية، مقابل 46 في المائة عالمياً في عام 2022 (الشكل 42)[149].

الشكل 42

القدرة الإحصائية على جمع البيانات وإصدارها (بالنسبة المئوية)

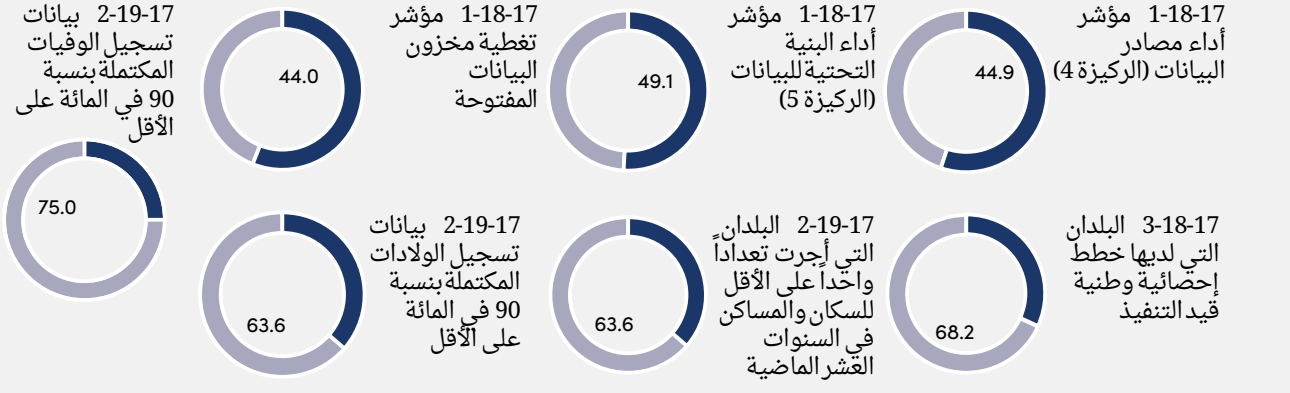

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا (استُرجع في كانون الأول/ديسمبر 2024).

وتفيد البيانات القائمة على الأدلة في تحديد الثغرات والتحديات التي تواجهها النساء والفتيات، وتزويد واضعي السياسات بالمعرفة اللازمة لمعالجة أوجه القصور وتعديل السياسات والأحكام القائمة. وتشكو المنطقة العربية من نقص كبيرة في بيانات الجنسين، إذ لا تُدوَّن عادةً المعلومات حسب الجنس في السجلات الإدارية، ولا تُجري سوى قلة من البلدان مسوحاً خاصة بالجنسين، مثل تلك التي ترصد استخدام الوقت أو العنف ضد المرأة. ولا تزال تغطية البيانات المجمعة والمسوح محدودة في قرابة نصف البلدان في المنطقة[150].

وتلتزم البلدان بجمع ونشر بيانات مصنفة حسب الجنس وإصدار مؤشرات الجنسين بجودة عالية. ويُظهر الإطار العربي لمؤشرات المساواة بين الجنسين أنه يتوفر 49 مؤشراً من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالجنسين في أكثر من نصف بلدان المنطقة العربية (المستوى الأول)، و16 مؤشراً في نحو ثلث البلدان (المستوى الثاني)، و17 مؤشراً في البلدان المتبقية (المستوى الثالث)، كما هو مبين في الشكل 43[151].

وحتى عندما تصدر البلدان مؤشرات الجنسين، فهي لا تنشرها حسب الجنس بل كمجموع يشمل كلا الجنسين. ويُظهر أحدث تقييم للإسكوا على المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة[152] أن البلدان في المنطقة العربية تنشر في المتوسط أقل من 63.9 في المائة من مؤشرات الجنسين المختارة، في حين أن أقل من 39.5 في المائة تُنشر مصنفةً حسب الجنس و36 في المائة لا تتوفر فيها بيانات (الشكل 44).

ولا تزال البيانات المنشورة رسمياً في المنطقة غير كافية لمعالجة عدم المساواة والاستجابة للفئات المعرضة للمخاطر. وتعد البيانات الدقيقة والبيانات الموثوقة المصنفة حسب الجنس، بما فيها تلك المصنفة حسب الثروة ومكان السكن، أساسية لفهم أوجه عدم المساواة بين الجنسين ومعالجتها. ويحول دون صياغة سياسات محددة الأهداف تلبي الاحتياجات الفريدة للمرأة، غياب اعتبارات المساواة بين الجنسين وعدم تخصيص الميزانية الكافية. ولضمان عدم إهمال أحد، لا بدّ للبلدان أن تولي الأولوية لجمع ونشر مؤشرات الجنسين عالية الجودة، بما يعزز المساءلة ويدعم التنمية الشاملة التي تمكّن المرأة والفئات المعرضة للمخاطر.

الشكل 43

توفر مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالجنسين حسب المستويات (بالنسبة المئوية)

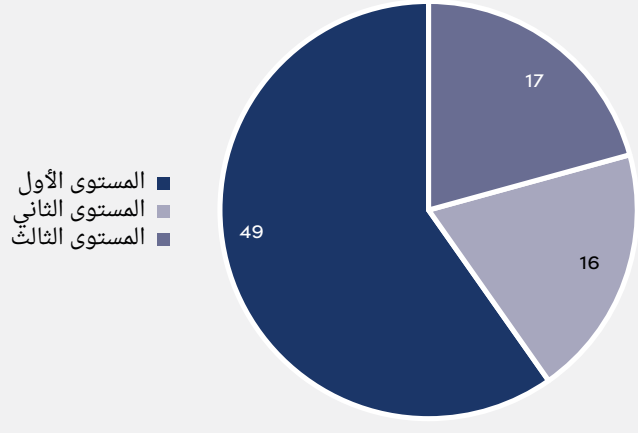

المصدر: دليل الإسكوا للإطار العربي لمؤشرات المساواة بين الجنسين 2023.

الشكل 44

القدرة الإحصائية على نشر مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالجنسين، كانون الأول/ديسمبر 2024 (بالنسبة المئوية)

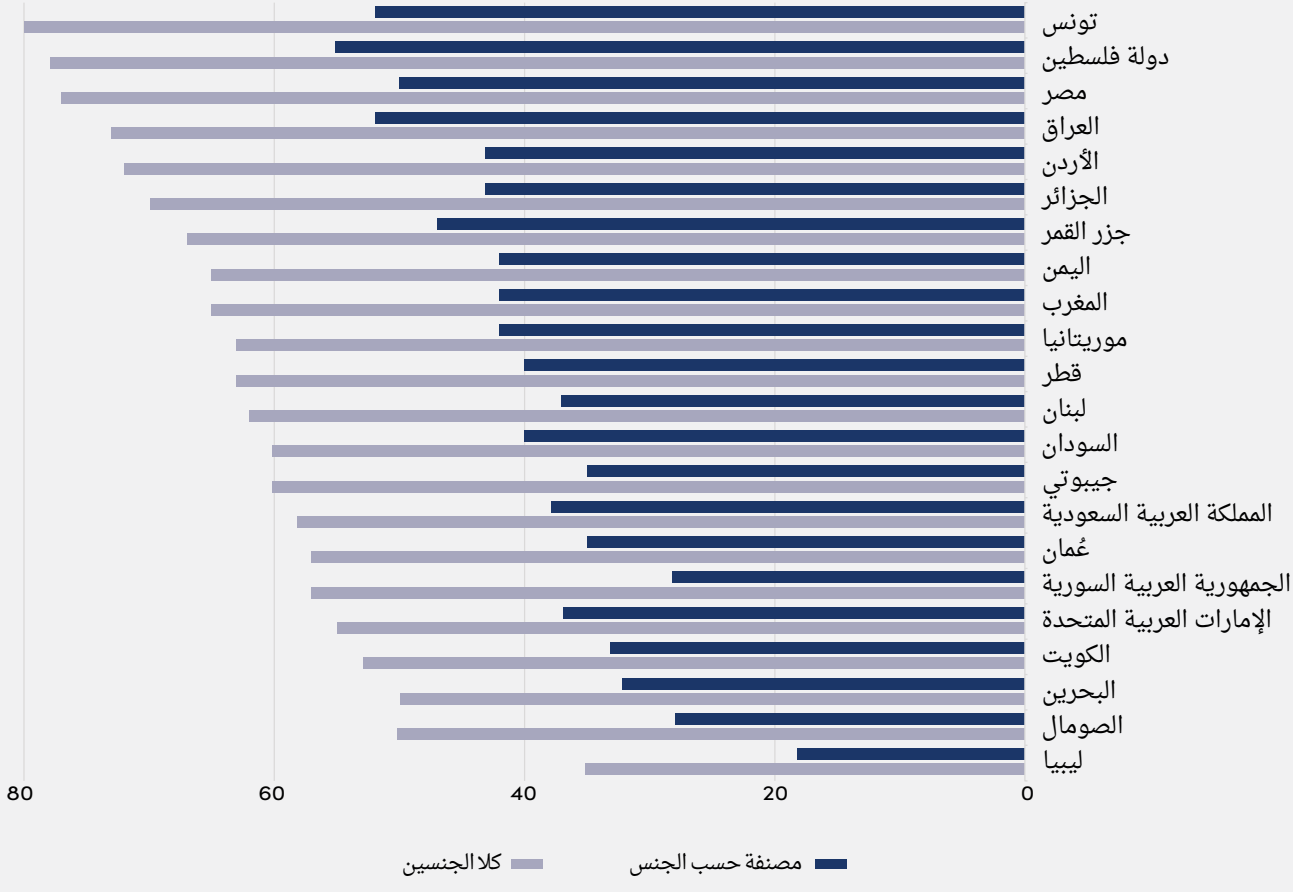

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة العربي التابع للإسكوا، التصنيف.

5. التقدم على مسار المساواة بين الجنسين

"المساواة بين الجنسين هي الهدف الذي سيسهم تحقيقه في القضاء على الفقر، وبناء اقتصادات أكثر مساواة ومجتمعات أكثر إنصافاً وحياة أكثر سعادة للرجال والنساء والأطفال." - غراسا ماشيل

حددت الأمم المتحدة تسعة مقاصد و14 مؤشراً للهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة: "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات". تحدد المقاصد الأهداف المنشودة، بينما تمثل المؤشرات أدوات قياس التقدم على مسار تحقيق هذه المقاصد. ويعد توفير مؤشرات وبيانات الجنسين الدقيقة والمصنفة حسب الجنس ضرورياً لتمكين الجهات المعنية من تحديد الثغرات وأوجه عدم المساواة في مختلف القطاعات، وتنفيذ السياسات والتدخلات الموجهة، وتعزيز المساءلة والشفافية.

ولا يزال نقص البيانات المصنفة حسب الجنس ومؤشرات الجنسين يعوق المعالجة الفعالة لعدم المساواة بين الجنسين. فمن غير البيانات، يصعب تحديد خطوط أساس للمساواة بين الجنسين وتتبُّع التقدم المحرز أو تقييم أثر التدابير المتخذة[153].

وتشهد المنطقة العربية نقصاً في البيانات المتعلقة بالهدف 5. وتعد البيانات لنقطتين مرجعيتين (سنوات) كافية ليتمكن صانعي السياسات من تتبُّع التقدم المحرز. وتُظهر أحدث البيانات المتاحة في قاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة أن البيانات الكافية متوفرة لمقصدين فقط، فيما البيانات المتوفرة لسبعة مقاصد تُعد غير كافية لاقتصارها على نقطة مرجعية واحدة. أما على مستوى المؤشرات، فتغطي البيانات الكافية المتوفرة 3 مؤشرات فقط، مقابل 10 مؤشرات ببيانات غير كافية، ومؤشر واحد لا تتوفر له أي بيانات (الجدول 1).

الجدول 1

تقييم توفر البيانات المتعلقة بالهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة لعام 2024

الهدف 5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات		
5-1 القضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان	5-1-1 ما إذا كان ثمة أطر قانونية قائمة، أم لا، من أجل تعزيز وإنفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس	بيانات غير كافية
5-2 القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما فيه الاتجار بهن والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال	5-2-1 نسبة النساء المعاشرات والفتيات في الخامسة عشرة فأكثر، اللاتي تعرضن لعنف جسدي أو جنسي أو نفسي من شريك حالي أو سابق، خلال الاثني عشر شهراً السابقة، حسب شكل العنف والعمر	بيانات غير كافية
	5-2-2 نسبة النساء والفتيات في الخامسة عشرة فأكثر اللاتي تعرضن لعنف جنسي من أشخاص غير الشريك، خلال الاثني عشر شهراً السابقة، حسب العمر ومكان حدوث العنف	لا تتوفر بيانات
5-3 القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال، والزواج المبكر، والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث	5-3-1 نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 سنة، واللاتي تزوجن أو ارتبطن بقرين قبل بلوغ سن الخامسة عشرة وقبل بلوغ سن الثامنة عشرة	بيانات غير كافية
	5-3-2 نسبة الفتيات والنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة، واللاتي خضعن لعملية تشويه/بتر الأعضاء التناسلية، حسب العمر	بيانات غير كافية

5-4 الاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر وتقديرها، بتوفير الخدمات العامة والهياكل الأساسية، ووضع سياسات للحماية الاجتماعية، وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني	5-4-1 نسبة الوقت المخصص للأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، حسب الجنس والعمر والمكان	بيانات غير كافية
5-5 كفالة المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وفرصها المتساوية مع الرجل في شغل المناصب القيادية على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة	5-5-1 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في (أ) البرلمانات الوطنية، و(ب) الحكومات المحلية	بيانات كافية
	5-5-2 نسبة النساء في المناصب الإدارية	بيانات كافية
5-6 كفالة حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما	5-6-1 نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 سنة و49 سنة واللاتي يتخذن بأنفسهن قرارات مستنيرة بشأن العلاقات الجنسية، واستخدام وسائل منع الحمل، والرعاية المتعلقة بالصحة الإنجابية	بيانات غير كافية
	5-6-2 عدد البلدان التي لديها قوانين وأنظمة تكفل حصول النساء والرجال الذين في سن 15 سنة فأكثر على خدمات الرعاية والمعلومات والتثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية على نحو كامل وعلى قدم المساواة	بيانات غير كافية
5-أ إجراء إصلاحات لمنح المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والسيطرة على الأرض وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقا للقوانين الوطنية	5-أ-1 (أ) نسبة مجموع المزارعين الذين يمتلكون أراض زراعية أو لديهم حقوق مضمونة في الأراضي الزراعية، حسب الجنس؛ و(ب) حصة المرأة بين الملّاك أو أصحاب الحقوق في الأراضي الزراعية، حسب نوع الحيازة	بيانات غير كافية
	5-أ-2 نسبة البلدان التي يكفل فيها الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العرفي) للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها	بيانات غير كافية
5-ب تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة	5-ب-1 نسبة الأفراد الذين يملكون الهاتف المحمول، حسب الجنس	بيانات كافية
5-ج اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز هذه السياسات والتشريعات للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات	5-ج-1 نسبة البلدان التي لديها نظم لتخصيص وتتبع المخصصات العامة المرصودة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	بيانات غير كافية

المصدر: تقييم الإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتوفر بيانات الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، 2024.

ملاحظة: بيانات كافية: البيانات متوفرة لما لا يقل عن 50 في المائة من بلدان المنطقة؛ بيانات غير كافية: البيانات متوفرة لأقل من 50 في المائة من بلدان المنطقة؛ لا تتوفر بيانات: البيانات غير متوفرة لأيٍ من بلدان المنطقة.

الشكل 45

هل نحن على المسار الصحيح لتحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030؟

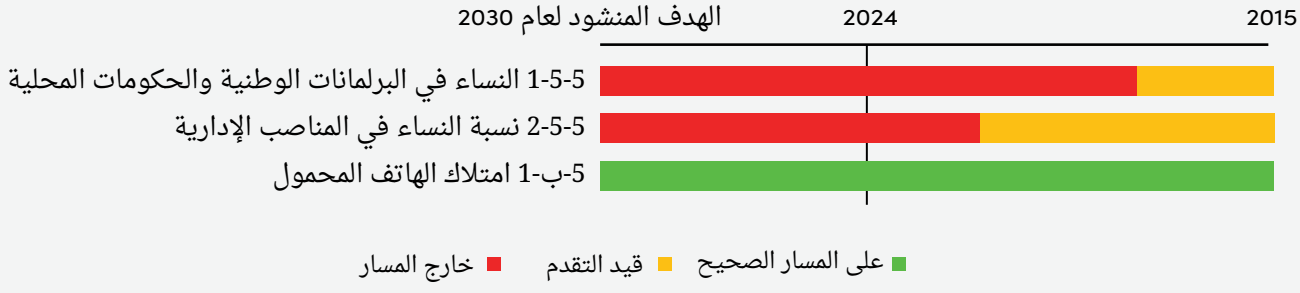

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا (استُرجع في كانون الأول/ديسمبر 2024).

واستناداً إلى تقييم توفر البيانات في المنطقة، لا يمكن لواضعي السياسات استخدام سوى 3 مؤشرات، في حين لا تزال البيانات غير كافية للمؤشرات المتبقية أو غير متوفرة إطلاقاً. وكما هو مبين في الشكل 45، حققت المنطقة الهدف المنشود لعام 2030 في المؤشر 5-ب-1 (امتلاك الهاتف المحمول). في المقابل، لا تزال متأخرة في تحقيق المؤشر 5-5-1 (النساء في البرلمانات الوطنية والحكومات المحلية) والمؤشر 5-5-2 (نسبة النساء في المناصب الإدارية). فلا بدّ إذاً من اتخاذ إجراءات ملموسة في كلا المجالين لضمان تحقيق الأهداف المحددة لعام 2030.

ومن الممكن رصد التقدم في المؤشرات والمقاصد المتعلقة بقضايا الجنسين من خلال أهداف أخرى حيثما تتوفر البيانات. ويوفر التقدم الذي أحرزته المنطقة العربية ومجموعات البلدان الأربع التي تضمها، وهي، بلدان مجلس التعاون الخليجي، وأقل البلدان نمواً، والمغرب العربي، والمشرق العربي، لمحة عن وضع المساواة بين الجنسين في المجالات الرئيسية للسياسات.

ويُرصد هذا التقدم من خلال مؤشرات الجنسين المتوفرة لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة، كما هو مبين في الجدول 2. وقد رُمّزت خانات الجدول بالألوان، إذ يشير اللون الأحمر إلى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة وعاجلة، واللون البرتقالي إلى ضرورة بذل مزيد من الجهود لضمان التقدم على المسار الصحيح، ويدل اللون الأخضر على إحراز تقدم على المسار الصحيح أو أن الهدف المنشود قد تحقق.

الجدول 2

تتبع التقدم المحرز في المنطقة العربية من خلال أهداف وغايات التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة	المناطق أو مجموعات البلدان	المقاصد						المناطق أو مجموعات البلدان	المقاصد	
الهدف 1: القضاء على الفقر	المنطقة العربية	1-1	2-1	3-1	4-1	الهدف 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية	المنطقة العربية	1-6	2-6	
	بلدان مجلس التعاون الخليجي	1-1	2-1	3-1	4-1		بلدان مجلس التعاون الخليجي	1-6*	2-6	
	أقل البلدان نمواً	1-1	2-1	3-1	4-1		أقل البلدان نمواً	1-6*	2-6	
	المغرب العربي	1-1	2-1	3-1	4-1		المغرب العربي	1-6	2-6	
	المشرق العربي	1-1	3-1	3-1	4-1		المشرق العربي	1-6	2-6	
الهدف 2: القضاء التام على الجوع	المنطقة العربية	1-2	2-2	4-2		الهدف 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	المنطقة العربية	1-7		
	بلدان مجلس التعاون الخليجي	1-2	2-2	4-2			بلدان مجلس التعاون الخليجي	1-7		
	أقل البلدان نمواً	1-2	2-2	4-2			أقل البلدان نمواً	1-7		
	المغرب العربي	1-2	2-2	4-2			المغرب العربي	1-7		
	المشرق العربي	1-2	2-2	4-2			المشرق العربي	1-7		

الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه	المنطقة العربية	1-3	4-3	7-3	8-3	الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد	المنطقة العربية	5-8	6-8	10-8
	بلدان مجلس التعاون الخليجي	1-3	4-3	7-3	8-3		بلدان مجلس التعاون الخليجي	5-8	6-8	10-8
	أقل البلدان نمواً	1-3	4-3	7-3	8-3		أقل البلدان نمواً	5-8	6-8	10-8
	المغرب العربي	1-3	4-3	7-3	8-3		المغرب العربي	5-8	6-8	10-8*
	المشرق العربي	1-3	4-3	7-3	8-3		المشرق العربي	5-8	6-8	10-8
الهدف 4: التعليم الجيد	المنطقة العربية	1-4	2-4	5-4	1-أ-4	الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	المنطقة العربية	c.9	5-9	
	بلدان مجلس التعاون الخليجي	1-4*	2-4	5-4	1-أ-4	الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية	المنطقة العربية	1-16	7-16	
	أقل البلدان نمواً	1-4	2-4	5-4	1-أ-4*		بلدان مجلس التعاون الخليجي	1-16	7-16	
	المغرب العربي	1-4*	2-4	5-4	1-أ-4		أقل البلدان نمواً	1-16	7-16	
	المشرق العربي	1-4*	2-4	5-4	1-أ-4*		المغرب العربي	1-16	7-16	
الهدف 5: المساواة بين الجنسين	المنطقة العربية	3-5	5-5	6-5	5-ب		المشرق العربي	1-16	7-16	
	بلدان مجلس التعاون الخليجي	3-5*	5-5	6-5	5-ب	الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	المنطقة العربية	6-17	7-16	
	أقل البلدان نمواً	3-5	5-5	6-5	5-ب		بلدان مجلس التعاون الخليجي	6-17	7-16	
	المغرب العربي	3-5	5-5	6-5*	5-ب		أقل البلدان نمواً	6-17	8-17	
	المشرق العربي	3-5	5-5	6-5	5-ب		المغرب العربي	6-17	8-17	
* يُستند في تقييم التقدم المحرز حسب مجموعات البلدان إلى حالة التقدم على مستوى المنطقة أو إلى مؤشرات أخرى متاحة وذات صلة، وذلك عندما لا تتوفر بيانات خاصة بالمجموعة المعنية.							المشرق العربي	6-17	8-17	

مفتاح الرموز

على المسار الصحيح	قيد التقدم	خارج المسار

ألف. مقاصد ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة الواردة في الجدول 2

الهدف 1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

المقصد 1-1 القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا (المؤشر 1-1-1).

المقصد 1-2 تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل (المؤشر 1-2x).

المقصد 1-3 تنفيذ نظم وطنية وتدابير ملائمة للحماية الاجتماعية للجميع (المؤشر 1-3-1).

المقصد 1-4 كفالة تمتع جميع الرجال والنساء، ولا سيّما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق امتلاك الأراضي والتصرّف فيها (المؤشر 1-4-1).

الهدف 2. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

المقصد 2-1 القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع على الغذاء، ولا سيّما الفقراء والفئات الضعيفة (المؤشر 2-1-2).

المقصد 2-2 إنهاء جميع أشكال سوء التغذية، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتّفق عليها دولياً بشأن توقف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة (المؤشر 2-2-3).

الهدف 3. ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

المقصد 3-1 خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة لكل 100,000 من المواليد الأحياء (المؤشران 3-1-1 و3-1-2).

المقصد 3-4 خفض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث (المؤشران 3-4-1 و3-4-2).

المقصد 3-7 ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية (المؤشران 3-7-1 و3-7-2).

المقصد 3-8 تحقيق التغطية الصحية الشاملة (المؤشر 3-8-1).

الهدف 4. ضمان تعليم جيد وعادل وشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

المقصد 4-1 ضمان أن يتمتّع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد (المؤشر 4-1-2).

المقصد 4-2 كفالة أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة (المؤشران 4-2-1 و4-2-2).

المقصد 4-5 القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم (المؤشر 4-5-1).

المقصد 4-أ بناء مرافق تعليمية تراعي الأطفال، وذوي الإعاقة، والفروق بين الجنسين، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة، وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف وشاملة للجميع (المؤشر 4-أ-1).

الهدف 5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

المقصد 5-3 القضاء على جميع الممارسات الضارة (المؤشران 5-3-1 و5-3-2).

المقصد 5-5 كفالة المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وفرصها المتساوية مع الرجل في شغل المناصب القيادية (المؤشران 5-5-1 و5-5-2).

المقصد 5-6 كفالة حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية (المؤشر 5-6-2).

المقصد 5-ب تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية (المؤشر 5-ب-1).

الهدف 6. ضمان التوافر والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع

المقصد 6-1 تحقيق هدف حصول الجميع على نحو منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة (المؤشر 6-1-1).

المقصد 6-2 تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية (المؤشر 6-2-1).

الهدف 7. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على طاقة حديثة وموثوقة ومستدامة

المقصد 7-1 ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة (المؤشران 7-1-1 و7-1-2).

الهدف 8. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع

المقصد 8-5 تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال (المؤشر 8-5-2).

المقصد 8-6 الحد بقدر كبير من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب (المؤشر 8-6-1).

المقصد 8-10 تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية (المؤشر 8-10-2).

الهدف 9. بناء بنية تحتية مرنة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام، وتعزيز الابتكار

المقصد 9-ج تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المقصد 9-5 تعزيز البحث العلمي، وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية.

الهدف 16. تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات

المقصد 16-1 الحد بقدر كبير من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان (المؤشر 16-1-1).

المقصد 16-7 كفالة اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات (المؤشر 16-7-1ب).

الهدف 17. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

المقصد 17-6 تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفي ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في ما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول إليها (المؤشر 17-6-1).

المقصد 17-8 التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار (المؤشر 17-8-1).

باء. قائمة مؤشرات المساواة بين الجنسين لأهداف التنمية المستدامة

الهدف 1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

المؤشر 1-1-1 نسبة السكان الذين يعيشون تحت الخط الدولي للفقر حسب الجنس والعمر والوضع الوظيفي والموقع الجغرافي (حضري/ريفي).

المؤشر 1-2-1 نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني، حسب الجنس والعمر.

المؤشر 1-2x معدل الأمية، حسب الجنس والعمر.

المؤشر 1-3-1 نسبة السكان المشمولين بالحد الأدنى/نُظُم الحماية الاجتماعية، حسب الجنس، وحسب الفئات السكانية، كالأطفال، والعاطلين عن العمل، والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والحوامل، والأطفال حديثي الولادة، وضحايا إصابات العمل، والفقراء، والضعفاء.

المؤشر 1-3x النساء في العمالة الهشة، المجموع (نسبة مئوية من مجموع العمالة).

المؤشر 1-4-1 نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية.

الهدف 2. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

المؤشر 2-1-2 معدل انتشار نقص التغذية.

المؤشر 2-1-2 معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد وسط السكان، استناداً إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي.

المؤشر 2-2-3 معدل انتشار فقر الدم بين النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة.

الهدف 3. ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

المؤشر 3-1-1 نسبة الوفيات النفاسية.

المؤشر 3-1-2 نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صحّيون مَهَرة.

المؤشر 3-7-1 نسبة النساء اللاتي في سن الإنجاب (15-49 سنة) واللاتي لُبّيت حاجتُهن إلى تنظيم الأسرة بطرق حديثة.

المؤشر 3-7-2 معدل الولادات لدى المراهقات (10-14 سنة؛ و15-19 سنة) لكل 1,000 امرأة في تلك الفئة العمرية.

المؤشر 3-9-1 معدل الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء في الأسر المعيشية والهواء المحيط.

المؤشر 3-9-2 معدل الوفيات الناجمة عن المياه غير المأمونة وخدمات الصرف الصحي غير المأمونة والافتقار إلى الوقاية الصحية (التعرض لخدمات غير مأمونة في توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والوقاية الصحية للجميع).

الهدف 4. ضمان تعليم جيد وعادل وشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

المؤشر 4-1-1 نسبة الأطفال والشباب (أ) في الصفين 2/3؛ (ب) في نهاية المرحلة الابتدائية؛ و(ج) في نهاية مرحلة التعليم الإعدادي، الذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في (1) القراءة و(2) الرياضيات، حسب الجنس.

المؤشر 4-1-2 معدل إكمال الدراسة (التعليم الابتدائي، التعليم الإعدادي، التعليم الثانوي).

المؤشر 4-2-1 نسبة الأطفال من الفئة العمرية 24-59 شهراً الذين هم ماضون على المسار الصحيح من حيث النمو في مجالات الصحة، والتعلم، والرفاه النفسي والاجتماعي، حسب الجنس.

المؤشر 4-2-2 معدل المشاركة في التعلم المنظم (قبل سنة واحدة من سن الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي)، حسب الجنس.

المؤشر 4-2x الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، حسب الجنس والعمر (بالنسبة المئوية لسن التعليم الابتدائي).

المؤشر 4-4-1 نسبة الشباب والبالغين الذين تتوافر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حسب نوع المهارة.

المؤشر 4-6-1 نسبة السكان في فئة عمرية معينة الذين يحققون على الأقل مستوىً ثابتاً من الكفاءة في المهارات الوظيفية المتصلة بما يلي: (أ) الأمية و(ب) الحساب، حسب الجنس.

الهدف 5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

المؤشر 5-1-1 ما أذا كان ثمة أطر قانونية قائمة، أم لا، من أجل تعزيز وإنفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس.

المؤشر 5-2-1 نسبة النساء المعاشرات والفتيات في الخامسة عشرة فأكثر، اللاتي تعرضن لعنف جسدي أو جنسي أو نفسي من شريك حالي أو سابق، خلال الاثني عشر شهراً السابقة، حسب شكل العنف والعمر.

المؤشر 5-3-1 نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 سنة، واللاتي تزوجن أو ارتبطن بقرين قبل بلوغ سن الخامسة عشرة وقبل بلوغ سن الثامنة عشرة.

المؤشر 5-3-2 نسبة الفتيات والنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة، واللاتي خضعن لعملية تشويه/بتر الأعضاء التناسلية، حسب العمر.

المؤشر 5-4-1 نسبة الوقت المخصص للأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، حسب الجنس والعمر والمكان.

المؤشر 5-5-1أ نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية.

المؤشر 5-5-1ب نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في الحكومات المحلية.

المؤشر 5-5-2 نسبة النساء في المناصب الإدارية.

المؤشر 5-ب-1 نسبة الأفراد الذين يملكون الهاتف المحمول، حسب الجنس.

الهدف 6. ضمان التوافر والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع

المؤشر 6-1-1 نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة.

المؤشر 6-2-1 نسبة السكان الذين يستفيدون (أ) من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي، و(ب) مرافق غسل اليدين بالصابون والمياه.

الهدف 7. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على طاقة حديثة وموثوقة ومستدامة

المؤشر 7-1-1 نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء.

المؤشر 7-1-2 نسبة السكان الذي يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفين.

الهدف 8. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع

المؤشر 8-3-1 نسبة العمالة غير المنظمة من مجموع العمالة حسب القطاع والجنس.

المؤشر 8-5-2 معدل البطالة، حسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة.

المؤشر 8-6-1 نسبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة) خارج دائرة التعليم والعمالة والتدريب.

المؤشر 8-10-2 نسبة البالغين (15 سنة فأكثر) الذين لهم حساب مصرفي أو حساب في مؤسسة مالية أخرى أو لدى مقدم خدمات مالية متنقلة.

الهدف 9. بناء بنية تحتية مرنة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام، وتعزيز الابتكار

المؤشر 9-2-2 العمالة في الصناعة التحويلية كنسبة من مجموع العمالة.

المؤشر 9-5-2 العاملون في مجال البحث (بمكافئ الدوام الكامل) لكل مليون نسمة.

المؤشر 9-ج-1 نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول، حسب التكنولوجيا.

الهدف 10. الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها

المؤشر 10-3-1 نسبة السكان الذين أبلغوا عن تعرضهم شخصياً لممارسات تمييزية أو تحرش خلال الاثني عشر شهراً السابقة لأسباب يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان التمييز على أساسها.

الهدف 11. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة

المؤشر 11-1-1 نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير ملائمة.

الهدف 15. حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي

المؤشر 15-3-1 نسبة الأراضي المتدهورة إلى مجموع مساحة اليابسة.

الهدف 16. تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات

المؤشر 16-1-1 عدد ضحايا القتل العمد لكل 100,000 نسمة، حسب الجنس والعمر.

المؤشر 16-1-2 الوفيات المرتبطة بالنزاعات لكل 100,000 نسمة، حسب الجنس والعمر والسبب.

المؤشر 16-2-2 عدد ضحايا الاتجار بالبشر لكل 100,000 نسمة، حسب الجنس والعمر وشكل الاستغلال.

جيم. مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الأخرى

الهدف 17. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

المؤشر 17-6-1 الاشتراكات في شبكات النطاق العريض لكل 100 من السكان، حسب السرعة.

المؤشر 17-8-1 نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت.

المؤشر 17-18-1 مؤشر القدرة الإحصائية لرصد أهداف التنمية المستدامة.

المؤشر 17-18-2 عدد البلدان التي لديها تشريعات إحصائية على الصعيد الوطني والتي تتقيّد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.

المؤشر 17-18-3 عدد البلدان التي لديها خطة إحصائية وطنية ممولة بالكامل وقيد التنفيذ، حسب مصدر التمويل.

© 2025 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون بما فيها الحقوق الفرعية، إلى المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) عبر البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org. أو من خلال زيارة الموقع https://data.unwomen.org/.

إن النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات الأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد:8575-11، بيروت، لبنان.

المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية، فيلا 37، طريق 85، المعادي، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

المواقع الإلكترونية: www.unescwa.org و https://data.unwomen.org/.

2500039A

شكر وتقدير

قيادة إعداد التقرير: دومينيك م. كانبان (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومصطفى خواجا (الإسكوا).

المؤلفة: ندى جعفر (مستشارة دولية).

المساعدون لشؤون البحوث: دانا السوسي (الإسكوا)، وربيع الهبطة (الإسكوا)، وسوامي هياشي (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

المراجعون والمساهمون: د. معز دريد (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وجانيكي ف. كوكلر (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ودومينيك م. كونوهانا (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وفرح فريك (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وسواني هياشي (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وإيريس صوالحة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ورغدة السيد (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وفاء أبو الحسن (الإسكوا)، وندى دروزة (الإسكوا)، وربى عرجا (الإسكوا).

الاتصال والإعلام: جينيت أزكونا (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وآشا ميغر (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وأنترا بهات (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وميكا مانسوخاني (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، و نورا إيسايان (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

الاقتباس المقترح: المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2025. لتنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين: قراءة في واقع المنطقة العربية 2024. المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية والإسكوا.

© هيئة الأمم المتحدة للمرأة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2025. جميع الحقوق محفوظة.

رابط إلى التقرير والمراجع عبر الإنترنت: https://data.unwomen.org/.

الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء المؤلفين ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو الأمم المتحدة أو أي من المنظمات التابعة لها. ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها. للحصول على قائمة بأي خطأ أو سهو اكتُشِف بعد إصدار التقرير، يرجى زيارة موقعنا على الإنترنت.

إصدار: المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

الحواشي

1 UN Women, Why Gender Equality Matters Across All SDGs, 2018, chap. 3.

2 Intesar Madi et al., "Women Inequality in the MENA Region: Insights from the Arab Spring Revolution", Peace Review, vol. 35, No. 4 (2023), pp. 695–707.

3 Elisabeth Maier, Samantha Constant and Ali Ahmad, Toward More and Better Jobs for Women in Energy (Washington, D.C., World Bank, 2022).

4 Era Dabla-Norris and Kalpana Kochhar, "Closing the Gender Gap," Finance & Development, International Monetary Fund, 2019.

5 World Bank Blogs, "MENA Countries Can No Longer Afford to Leave Women Behind," 2020.

6 الإسكوا، 2021. المرأة إلى ريادة الأعمال في المنطقة العربية: دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. بيروت: الإسكوا. E/ESCWA/CL2.GPID/2020/TP.26.

7 International Labour Organization (ILO), 2019. A Quantum Leap for Gender Equality: For a Better Future of Work For All. Geneva: ILO.

8 Jennifer Solotaroff, 2020. Exploring links between democracy and women's economic empowerment. World Bank Blogs.

9 World Bank, 2024. Women, Business and the Law 2024.

10 Bahrain News Agency, 2021. Bahraini women worthy partner in development and public life.

11 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون: تحليل إقليمي للتقدم المحرز والتحديات القائمة في منطقة الدول العربية، 2019.

12 World Bank, 2024. Women, Business and the Law 2024.

13 الإسكوا، 2024. التقرير العربي للتنمية المستدامة 2024. بيروت: الإسكوا.

14 Women Political Leaders (n.d.). Representation Matters: Women Political Leaders.

15 ILO, 2022. The gender gap in employment: What's holding women back?.

16 Elisabeth Maier, Samantha Constant and Ali Ahmad, 2022. Toward More and Better Jobs for Women in Energy: An assessment undertaken to guide the new Regional Network in Energy for Women – RENEW. The World Bank.

17 ILO, 2019. A Quantum Leap for Gender Equality: For a Better Future of Work for All. Geneva: ILO.

18 Global Entrepreneurship Monitor (GEM), 2024. 24/2023 Women's Entrepreneurship Report: Reshaping Economies and Communities.

19 Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (n.d.). Women in inclusive entrepreneurship.

20 الشبكة العربية للمجتمع العربي النسوي، العدالة الاقتصادية وحقوق المرأة في المنطقة العربية، 2021.

21 GEM, 2024. GEM 2024/2023 Global Report: 25 Years and Growing.

22 الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، ودولة فلسطين، وعُمان، والعراق، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية.

23 WAMDA, 2024. 2024 Year in review – Investments in MENA.

24 ILO, 2019. A Quantum Leap for Gender Equality: For a Better Future of Work for All. Geneva: ILO.

25 Stephen R.G. Jones and W. Craig Riddell, 1999. Unemployment and Labour Force Attachment: A Study of Canadian Experience, 1997–1999. Sole source contract with Steve Jones and Craig Riddell.

26 ILO, 2019. A Quantum Leap for Gender Equality: For a Better Future of Work for All. Geneva: ILO.

27 ILO, 2020. World Employment and Social Outlook: Trends 2020.

28 Jody Heymann, Aleta Sprague and Amy Raub, 2023. Equality within Our Lifetimes: How Laws and Policies Can Close – or Widen – Gender Gaps in Economies Worldwide. Berkeley: University of California Press.

29 الإسكوا، 2024. التقرير العربي للتنمية المستدامة 2024.

30 World Inequality Lab, 2021. The World Inequality Report.

31 الإسكوا، 2025. تمكين المرأة العربية عن طريق المساواة في الأجور: تحليل شامل لأوجه التفاوت في الأجور واستراتيجيات تعزيز المساواة في الأجور

في المنطقة العربية. بيروت: الإسكوا. E/ESCWA/CL2.GPID/2025/TP.1.

32 الإسكوا، 2024. التقرير العربي للتنمية المستدامة 2024.

33 United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat), 2023. The State of Arab Cities Report 2022.

34 World Bank, 2024. Women, Business and the Law 2024.

35 Jody Heymann, Aleta Sprague and Amy Raub, 2023. Equality within Our Lifetimes: How Laws and Policies Can Close – or Widen – Gender Gaps in Economies Worldwide. Berkeley: University of California Press.

36 الجزائر (سنة واحدة)، الجمهورية العربية السورية (ثلاث سنوات)، جيبوتي (سنتان)، دولة فلسطين (سنة واحدة)، العراق (سنتان)، موريتانيا (ثلاث سنوات).

37 منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، 2023. المؤتمر الإقليمي لرعاية وتربية الطفولة المبكرة في الدول العربية.

38 ILO Convention No. 183 on Maternity Protection.

39 ILO Recommendation No. 191 on Maternity Protection.

40 World Bank, Gender Statistics. DataBank.

41 ILO (n.d.). Maternity, paternity at work: baby steps towards achieving big results.

42 Alison Earle and others, 2023. Progress towards gender equality in paid parental leave: an analysis of legislation in 193 countries from 1995–2022. Community, Work & Family, pp. 1–21.

43 World Bank, Gender Statistics. DataBank.

44 الإسكوا، 2024. التقرير العربي للتنمية المستدامة 2024.

45 World Alliance for Breastfeeding Action (WABA), 2019. Parents at Work: Leave & Breastfeeding Breaks by Country.

46 Jody Heymann, Aleta Sprague and Amy Raub, 2023. Equality within Our Lifetimes: How Laws and Policies Can Close – or Widen – Gender Gaps in Economies Worldwide. Berkeley: University of California Press.

47 UN Women, 2023. New UN country reports on Gender Justice and the Law: Progress on women's legal capacity, more reform needed for protection against domestic violence and participation in politics, as challenges continue on sexual and reproductive health and rights.

48 ILO, NORMLEX Information System on International Labour Standards.

49 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون: تحليل إقليمي للتقدم المحرز والتحديات القائمة في منطقة الدول العربية، 2019.

50 UN Women, 2024. How can gender equality reduce poverty?.

51 الإسكوا، 2024. التقرير العربي للتنمية المستدامة 2024.

52 الإسكوا، 2024. الإعاقة في المنطقة العربية 2023. بيروت: الإسكوا. E/ESCWA/CL4.SIT/2024/1.

53 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 14 أيار/مايو 2024. حماية المدنيين في النزاع المسلح – تقرير الأمين العام. S/2024/385.

54 FAO, IFAD, UNICEF, WFP, WHO and ESCWA, 2023. Near East and North Africa – Regional Overview of Food Security and Nutrition: Statistics and Trends. Cairo.

55 تنامى عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية من عام 2000 (35.4 مليون) حتى عام 2023 (66.1 مليون) بمقدار 86.7 في المائة.

56 FAO, IFAD, UNICEF, WFP, WHO and ESCWA, 2023. Near East and North Africa – Regional Overview of Food Security and Nutrition: Statistics and Trends. Cairo.

57 المرجع نفسه.

58 UNICEF (n.d.). Breastfeeding and the Sustainable Development Goals Factsheet.

59 Pennsylvania State University and UNICEF, 2024. Regional Nutrition Situation Analysis – Middle East and North Africa (MENA). UNICEF MENA.

60 FAO, IFAD, UNICEF, WFP, WHO and ESCWA, 2023. Near East and North Africa – Regional Overview of Food Security and Nutrition: Statistics and Trends. Cairo.

61 Pennsylvania State University and UNICEF, 2024. Regional Nutrition Situation Analysis – Middle East and North Africa (MENA). UNICEF MENA.

62 FAO, IFAD, UNICEF, WFP, WHO and ESCWA, 2023. Near East and North Africa – Regional Overview of Food Security and Nutrition: Statistics and Trends. Cairo.

63 المرجع نفسه.

64 الهدف هو خفض معدل وفيات الأمهات إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حيّة.

65 الإسكوا، 2024. تقدير التكاليف الاقتصادية لزواج الأطفال في المنطقة العربية. بيروت: الإسكوا. E/ESCWA/CL2.GPID/2023/7.

66 الإسكوا، 2024. الإعاقة في المنطقة العربية 2023. بيروت: الإسكوا. E/ESCWA/CL4.SIT/2024/1.

67 صندوق الأمم المتحدة للسكان في المنطقة العربية، 2024. حفل الإطلاق الإقليمي لتقرير حالة سكان العالم 2024.

68 اليونيسف، 2019. أكثر من ثلث اليافعين ممّن تتراوح أعمارهم بين 15 و17 عاماً غير ملتحقين بالمدارس في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

69 الإسكوا، 2024. الإعاقة في المنطقة العربية 2023. بيروت: الإسكوا. E/ESCWA/CL4.SIT/2024/1.

70 يستمد المجموع من 8.8 مليون فتاة في سن التعليم الابتدائي و2.2 مليون فتاة في سن التعليم الإعدادي.

71 63.5 في المائة أي 24.3 مليون من الأطفال المراهقين حسب التقديرات.

72 UN-Women, 2024. The Crucial Role of Legal Frameworks in Advancing Gender Equality.

73 UN Women, 2023. New UN country reports on Gender Justice and the Law: Progress on women's legal capacity, more reform needed for protection against domestic violence and participation in politics, as challenges continue on sexual and reproductive health and rights.

74 اعتمدت عشر دول، هي الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وتونس، ودولة فلسطين، والسودان، والصومال، والعراق، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، نظام الحصص للنساء في البرلمانات الوطنية لتعزيز مشاركة أكبر للمرأة في السياسة. لكن أربعاً فقط من هذه الدول، وهي الإمارات العربية المتحدة، وتونس، والسودان، والصومال، تعتمد حصصاً تساوي أو تتجاوز العتبة المحددة عند نسبة 30 في المائة من المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء.

75 UN Women (n.d.). Forecasting women in leadership positions.

76 World Bank, 2018. Ending Violence Against Women and Girls: Global and Regional Trends in Women's Legal Protection Against Domestic Violence and Sexual Harassment.

77 World Bank, Women, Business and the Law, Economy Data, 2024.

78 الإسكوا، 2024. التقرير العربي للتنمية المستدامة 2024.

79 اليونيسف، 2023. أزمة عالمية متعددة تخلق معركة صعبة لإنهاء زواج الأطفال.

80 UNFPA Arab states, Child marriage.

81 United Nations Treaty Collection, Chapter XVI Status of Women, 3. Convention on Consent to Marriage, Minimum Age for Marriage and Registration of Marriages.

82 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإسكوا وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2023. العدالة بين الجنسين والقانون.

83 الإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2020. آثار جائحة كوفيد على المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية. موجز سياساتي 4.

84 Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), 2021. National gender profile of agriculture and rural livelihoods – Somalia. Mogadishu.

85 الاتحاد الدولي للاتصالات، قياس التنمية الرقمية – حقائق وأرقام 2024، 2024.

86 Individuals with ICT skills: Digital content creation: Using copy and paste tools within a document – ITU DataHub (Accessed in October 2024).

87 Global System for Mobile Communications Association (GSMA), 2023. The Mobile Gender Gap Report 2023.

88 UN Women, 2018. Why Gender Equality Matters Across All SDGs. Chapter 3.

89 Progress on household drinking water, sanitation and hygiene: five years into the SDGs (unescwa.org).

90 The International Water Association (IWA). How improved sanitation can enhance the life of women and girls worldwide.

91 سُجلت 23,134 حالة وفاة بين الرجال.

92 الإسكوا، 2024. التقرير العربي للتنمية المستدامة 2024.

93 UNICEF, 2016. UNICEF: Collecting water is often a colossal waste of time for women and girls.

94 UN-Women, 2022. Progress on the Sustainable Development Goals: The gender snapshot 2022.

95 International Energy Agency and others, 2024. Tracking SDG 7: The Energy Progress Report 2024.

96 هذه الظاهرة أكثر انتشاراً في أقل البلدان نمواً، ففي الصومال، مثلاً، لا يحصل سوى 5 في المائة من السكان على الوقود النظيف والتكنولوجيا.

97 International Energy Agency and others, 2024. Tracking SDG 7: The Energy Progress Report 2024.

98 الإسكوا، 2024. التقرير العربي للتنمية المستدامة 2024.

99 International Energy Agency, Gender and Energy Data Explorer – Data Tools.

100 الإسكوا، 2024. التقرير العربي للتنمية المستدامة 2024.

101 Elisabeth Maier, Samantha Constant and Ali Ahmad, 2022. Toward More and Better Jobs for Women in Energy. The World Bank.

102 United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) and UN Women (n.d.). Sustainable Energy for All: the gender dimensions. Guidance Note.

103 ILO, 2020. World Employment and Social Outlook: Trends 2020.

104 UN-Habitat, 2023. The State of Arab Cities Report 2022.

105 Arab States Civil Society Organizations and Feminists Network, 2021. Women's Economic Justice and Rights in the Arab Region. Policy Paper.

106 الإسكوا، 2024. التقرير العربي للتنمية المستدامة 2024.

107 World Economic Forum, 2024. Global Gender Gap 2024 Insight Report June 2024.

108 UN-Habitat, 2023. The State of Arab Cities Report 2022.

109 الإسكوا، 2021. الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة. بلغت نسبة النساء من العاملين في القطاع غير النظامي في المنطقة العربية نحو 62 في المائة في عام 2020 (الإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة).

110 World Bank Group, 2025. DataBank. World Development Indicators (Accessed in January 2025).

111 يبلغ عدد الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب 25,055,837 تحديداً (30.7 في المائة)، وهو رقم يتجاوز المعدل العالمي البالغ 21.7 في المائة في عام 2023.

112 UN Women, 2018. Why Gender Equality Matters Across All SDGs. Chapter 3.

113 الإسكوا، 2024. التقرير العربي للتنمية المستدامة 2024.

114 وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، تبلغ نسبة النساء العاملات في القطاع الصناعي حوالى 37 في المائة، ولكن هذه الإحصاء يستند إلى بيانات من عدد قليل من البلدان التي تبلغ عن بيانات كاملة مصنفة حسب الجنس عن واقع العمل في هذا القطاع.

115 Migration data portal, Immigration and emigration statistics (Accessed in October 2024).

116 مجموع اللاجئين والنازحين داخلياً واللاجئين المسجلين لدى الأونروا.

117 World Inequality Lab, 2021. The World Inequality Report.

118 تونس 28.9 في المائة (1 من 3)؛ جزر القمر 17.1 في المائة (1 من 6)؛ دولة فلسطين 6.9 في المائة (1 من 14)؛ العراق 11.8 في المائة (1 من 8).

119 ESCWA, UNFPA, UN Women and UNDP (n.d.). Gender Justice & Equality before the Law in the Arab States Region.

120 UN Women, 2018. Why Gender Equality Matters Across All SDGs. Chapter 3.

121 UN-Women, 2024. The Gender Snapshot 2024.

122 Arup, UNDP and the University of Liverpool, 2022. Cities Alive: Designing Cities that Work for Women.

123 UN-Habitat, 2023. The State of Arab Cities Report 2022.

124 Arab Barometer, 2019. Sexual Harassment and Domestic Violence in the Middle East and North Africa.

125 الإسكوا، 2024. التقرير العربي للتنمية المستدامة 2024.

126 UN-Women, 2020. Harsh Realities: Marginalized Women in Cities of the Developing World.

127 المرجع نفسه.

128 المرجع نفسه.

129 الإسكوا، 2024. التقرير العربي للتنمية المستدامة 2024.

130 Joshua Eastin, 2018. Climate change and gender equality in developing states. World Development, vol. 107, pp. 289–305.

131 الاتحاد الدولي للاتصالات، قياس التنمية الرقمية – حقائق وأرقام 2024، 2024.

132 Arab Women Organization, 2021. Gender Equality in the Agricultural Sector in the Arab Region.

133 UN Women, 2018. Why Gender Equality Matters Across All SDGs. Chapter 3.

134 أدرج كل من الأردن، وجزر القمر، والسودان، والصومال، والمغرب المساواة بين الجنسين في المساهمات المحددة وطنياً الأولى والثانية، أما تونس، والعراق، ولبنان، وموريتانيا، فأدرجتها في المساهمة المحددة وطنياً الثانية فقط.

135 UNDP, 2022. The State of Climate Ambition: Regional Snapshot – Arab States.

136 UN Women, 2018. Why Gender Equality Matters Across All SDGs. Chapter 3.

137 Arab Women Organization, 2021. Gender Equality in the Agricultural Sector in the Arab Region.

138 United Nations Department of Economic and Social Affairs (n.d.). Secretary-General's report to the Security Council.

139 United Nations, 2024. Towards Equal Opportunity for Women in the Defence Sector.

140 الأمم المتحدة، مجلس الأمن، المرأة والسلام والأمن: تقرير الأمين العام، 24 أيلول/سبتمبر 2024. S/2024/671.

141 United Nations, The Sustainable Development Goals Report 2024: Extended Report on Goal 16 (New York, 2024).

142 ILO, Walk Free and IOM, 2022. Global Estimates of Modern Slavery Forced Labour and Forced Marriage.

143 المعدلات لدى الرجال في عام 2022 تزيد بأكثر من أربعة أضعاف عنها لدى النساء، إذ تبلغ 10.9 لكل 100,000 من السكان مقابل 2.5 لكل 100,000 من السكان للنساء (عدد النساء: 5,530.714، وعدد الرجال: 26,199).

144 UNDP, 2014. Gender Equality in Public Administration.

145 United Nations, The Sustainable Development Goals Report 2024: Extended Report on Goal 16 (New York, 2024).

146 Paris 21, 2005. Making the case: national strategy for the development of statistics (NSDS).

147 يقيّم مؤشر تغطية مخزون البيانات المفتوحة مدى توفر وشمولية مجموعات البيانات الوطنية الرئيسية في مختلف المجالات، مثل الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وتشير النسبة المئوية الأعلى إلى تغطية وشمولية أكبر للبيانات في منظومة البيانات المفتوحة الخاصة بالبلد.

148 يستند المؤشر إلى توفر 35 مؤشراً موزعة على 11 فئة إحصائية. ويتطلب 28 مؤشراً من هذه المؤشرات بيانات مصنفة حسب الجنس أو ينطبق حصراً على النساء والفتيات. أما المؤشرات السبعة المتبقية، التي تندرج ضمن فئة البيئة المبنية والفقر وفئة الدخل، فعادةً لا تُصنّف حسب الجنس، مثل معدل الفقر وإمكانية الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي، لكنها تُدرج ضمن مؤشر تغطية مخزون البيانات المفتوحة المتعلقة بالجنسين نظراً لانعكاساتها المهمة على أوضاع النساء. وينتج عن جمع الدرجات المحصّلة في هذه فئات مقياساً لمدى تغطية بيانات الجنسين وانفتاحها في بلد أو منطقة معينة. والمؤشر هو متوسط غير مرجّح للفئات الإحدى عشرة والعناصر العشرة المرتبطة بتغطية البيانات وانفتاحها.

149 Open Data Watch, 2023, ODIN Open Data Inventory Biennial Report 2022-2023.

150 ESCWA Arab Register of Censuses and Surveys.

151 الإسكوا، 2024. دليل الإسكوا للإطار العربي لمؤشرات المساواة بين الجنسين 2023. E/ESCWA/CL4.SIT/2023/HANDBOOK.2.

152 ESCWA Arab SDG Monitor, Monitoring SDG Progress and Data Availability (Accessed in October 2024).

153 الإسكوا، 2024. دليل الإسكوا للإطار العربي لمؤشرات المساواة بين الجنسين 2023. E/ESCWA/CL4.SIT/2023/HANDBOOK.2.

التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين

قراءة في واقع المنطقة العربية 2024

يقدم التقرير تحليلاً شاملاً لوضع المساواة بين الجنسين في سياق الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة، وينظر في التقدم المحرز في المنطقة العربية، وفي التحديات والنكسات التي لا تزال تعوق تحقيق التكافؤ بين الجنسين بحلول عام 2030. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ في التعليم والصحة والخدمات الأساسية، لا تزال الفوارق كبيرة في العمل والتمكين الاقتصادي وانتشار العنف والصراعات يبطئ وتيرة التقدم في تحقيق المساواة.

ويشدد التقرير على الدور المحوري للمساواة بين الجنسين في دفع التقدم على مسار أهداف التنمية المستدامة، ويبرز أهمية النساء والفتيات في بناء مستقبل مستدام. ويتناول الترابط بين مختلف الأهداف، ويعرض أدلة من المنطقة ومجموعات البلدان على ما تحقق من تقدم، وما يظل قائماً من أوجه عدم المساواة. ويركز التقرير على أهمية البيانات المصنفة حسب الجنس، ولا سيّما تلك المستقاة من السجلات الإدارية والمسوح المتخصصة، التي لا تزال محدودة في المنطقة. ومن خلال التأكيد على الحاجة الملحة إلى بيانات شاملة تتعلق بقضايا الجنسين، يقدم التقرير توصيات استراتيجية في مجال السياسات تتماشى مع منهاج عمل بيجين، ويدعو إلى اتخاذ إجراءات حكومية ملموسة لسد الفجوة بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة.

2500039A